مرفق رقم (31)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير

اجتماع اعداد الاطار القانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية

بيروت – 13-2010/12/14

إعداد : السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة المركز

تقرير حول
اجتماع اعداد الاطار القانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية
بيروت – 13-2010/12/14

تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية بالقاهرة رقم 20 بتاريخ (2010/7/2) خاصة الفقرة ثالثاً بشأن "دعوة مركز الدراسات المائية والامن المائي العربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا بالتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ومعهد استوكهولم الدولي للمياه SIWI الى اعداد مشروع لاطار قانوني خاص بالمياه المشتركة في المنطقة العربية ليتم مناقشته في الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري .

وبناء على موافقة معالي الامين العام، نظم مركز الدراسات المائية والامن المائي العربي والاسكوا اجتماعا للاطراف المعنية وعدد من القانونيين العرب والدوليين خلال الفترة 13-12/14/ 2010بمقر الاسكوا ببيروت ، وقد شارك فيه عن المركز كل من السيدة/ شهرة قصيعة رئيسة المركز والسيد /غالب سعد ، الوزير المفوض بالمركز .

الافتتاح :

- افتتحت أعمال الاجتماع كل من السيدة كارول شوشاني، رئيسة قسم الموارد المائية في الاسكوا، والسيدة / شهرة قصيعة - رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، حيث رحبت السيدة شوشاني بالسادة المشاركين وأعادت التذكير بأهداف ومضمون الاجتماع وأشادت بالتعاون القائم مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي وأكدت على استمرار هذا التعاون في خدمة قطاع المياه في الدول العربية .
- ثم ألقت رئيسة المركز كلمة أكدت فيها على اهتمام جامعة الدول العربية ومعالي الامين العام شخصيا بموضوع المياه ،وعلى اهمية قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه خاصة القرار الخاص باعداد اطار قانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية واهمية ذلك لمواجهة التحديات المائية، خاصة في مجال المياه المشتركة .

محاور الاجتماع :

1. خصوصية المنطقة العربية في مجال الموارد المائية المشتركة .
2. مبررات وجود اطار قانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية .
3. اهم المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالاطار القانوني .
4. المبادئ التوجيهية التي تحكم صياغة الإطار القانوني
5. الصيغ القانونية المقترحة للاطار القانوني بين الدول الاطراف .
6. الخطوات التالية في اعداد الاطار القانوني .

النتائج والتوصيات :

على ضوء ورقة العمل التي اعدتها الاسكوا حول المبادىء التوجيهية التي يجب اتباعها عند اعداد الاطار القانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية ، وتعقيبات عدد من القانونيين ومناقشات الخبراء المشاركين في الاجتماع تم الاتفاق على مايلي:

1- ان يقوم المركز والاسكوا باعادة صياغة الورقة لتأخذ بالاعتبار التعديلات والملاحظات والاضافات التي تم التوافق عليها لتشكل هذه الورقة خلفية واساس مشروع الاطار القانوني .

2- ان يقوم مركز الدراسات المائية والامن المائي العربي بعرض الموضوع على المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه (شباط /فبراير 2011).

3- ان يقوم المركز والاسكوا على اساس قرار من المكتب التنفيذي بعقد اجتماع لممثلي الدول العربية من القانونيين وخبراء فنيين والاطراف المشاركة في صياغة المشروع لمناقشة الورقة الاولية حول مشروع الاطار القانوني .

ملاحظات المركز :

- يعتبر القرار الوزاري حول وضع اطار قانوني يحكم المياه المشتركة داخل الوطن العربي خطوة ايجابية لتنظيم العلاقات المائية بين الدول العربية .
- تبرعت الاسكوا مشكورة بتغطية نفقات الخبراء المكلفين باعداد ورقة العمل وهذا يدخل في نطاق دعم الاسكوا لمركز الدراسات المائية والامن المائي العربي.

لقاء رئيسة المركز مع الامينة التنفيذية للاسكوا

- قامت السيدة شهرة قصيعة رئيسة المركز بزيارة عمل ومجاملة الى معالي ريما خلف - وكيلة الامين العام والامينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) بمناسبة توليها الرئاسة .
- نقلت رئيسة المركز الى معالي الامينة التنفيذية تحيات معالي الامين العام وتمنياته لها بالتوفيق والنجاح في مهمتها الجديدة وعبرت رئيسة المركز عن املها في مواصلة دعم معاليها التعاون والتنسيق بين الاسكوا والجامعة العربية خاصة في مجال المياه .

ثم عرضت على معاليها اهداف المجلس الوزاري العربي للمياه وخاصة استراتيجية الامن المائي العربي ودور ومهام مركز الدراسات المائية والامن المائي العربي .

- رحبت معالي ريما خلف بممثلة الجامعة وطلبت منها ايصال تحياتها الى معالي الامين العام ورغبتها في القيام بزيارة معاليه والجامعة العربية وكذلك الدول العربية اعضاء الاسكوا في القريب العاجل .

ووعدت بمواصلة الدعم الكامل للمركز في تنفيذ اهدافه وقرارات المجلس الوزاري العربي للمياه .

مرفق رقم (32)

تقرير عن

الاجتماع التشاوري حول

"الإطار القانوني الخاص بالمياه المشتركة في المنطقة العربية"

24-2011/5/26 – بيروت - لبنان

تنفيذا لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه رقم (20) دع(2)م.و.ع.م- 2010/7/2 بشأن عرض تجارب التعاون بين الدول العربية في استغلال المياه الجوفية المشتركة وخاصة الفقرة "ثالثا" والتي نصت على :

" دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومعهد استوكهولم الدولي للمياه SIWI إلى إعداد مشروع لإطار قانوني خاص بالمياه المشتركة في المنطقة العربية ليتم مناقشته في الاجتماع الرابع للجنة الفنية العلمية الاستشارية " .

وكذلك تنفيذا لقرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه المنعقد بالقاهرة خلال الفترة 27- 2011/4/28 ، بشأن **"عرض تجارب التعاون بين الدول العربية في استغلال المياه الجوفية المشتركة"** وخاصة "الفقرة رابعاً" والتي نصت على :

" دعوة الجهات المعنية بالمياه في الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة للمشاركة الفعالة في الاجتماع التشاوري الذي سيعقده مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع BGR والمقرر عقده خلال الفترة 24 – 2011/5/26 ببيروت لمناقشة مسودة مشروع الإطار القانوني الخاص بالمياه المشتركة في المنطقة العربية " .

وكذلك "الفقرة خامسا" والتي نصت على :

" الطلب من مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي موافاة الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه بمسودة مشروع الإطار القانوني الخاص بالمياه المشتركة في المنطقة العربية تمهيدا لعرضها على الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه " .

عقد المركز والاسكوا بالتعاون مع BGR اجتماعا تشاوريا خلال الفترة 24 – 2011/5/26 في مقر الاسكوا – بيروت لمناقشة مسودة مشروع الإطار القانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية شارك فيه كبار المسؤولين في الوزارات العربية المعنية بالمياه في الدول العربية المختصين بالجوانب القانونية والسياسية والفنية للمياه المشتركة وعدد من الخبراء من المنظمات العربية والإقليمية والدولية وخاصة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا BGR.

الافتتاح

تم افتتاح أعمال الاجتماع التشاوري من قبل السادة :

1. السيد / وليد السكر - ممثل عن المملكة الأردنية الهاشمية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري العربي للمياه .
2. السيد هانز يواكيم، رئيس المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا (BGR)
3. السيدة شهرة قصيعه، رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، جامعة الدول العربية
4. السيدة أنهار حجازي، نائب الأمين التنفيذي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

محاور الاجتماع

تضمن جدول أعمال الاجتماع المحاور التالية :

1. **نطاق الإطار القانوني والتعريف بالمصطلحات**
2. **مناقشة المبادئ العامة للإطار القانوني**
3. **مناقشة شكل ووظيفة الإطار القانوني والترتيبات المؤسسية**
4. **استعراض مسودة مشروع الإطار القانوني**

لقاء عمل بين رئيسة المركز ورئيس المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية في ألمانيا (BGR)

- تم التباحث خلال هذا اللقاء بين رئيسة المركز والسيد/ هانز يواكيم رئيس معهد BGR حول سبل دعم التعاون بين جامعة الدول العربية - مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي ومعهد BGR في الشأن المائي وخاصة المياه المشتركة .
- قام معهد BGR بدعم من رئيسه ، بمساعدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي ماليا بتغطية كافة نفقات ممثلي الدول العربية والخبراء القانونيين العرب والدوليين المشاركين في هذا الاجتماع التشاوري لإعداد مشروع الإطار القانوني الخاص بالمياه المشتركة في المنطقة العربية .
- لذلك وجهت رئيسة المركز الشكر لرئيس معهد BGR على هذا الدعم ، ودعت إلى مواصلة الدعم في أنشطة أخرى في شأن الموارد المائية المشتركة .
- كما اقترحت وضع مشروع مذكرة تفاهم بين BGR والمجلس الوزاري العربي للمياه لتحديد مجالات التعاون بين الطرفين .
- رحب رئيس المعهد بهذا المقترح وعبر عن استعداده لمزيد من التعاون ، مؤكدا تشرفه بالتعامل مع جامعة الدول العربية .

ملاحظات رئيسة المركز

- يأتي قرار المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع مشروع إطار قانوني خاص بالمياه المشتركة في المنطقة العربية بناء على اقتراح من مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي خلال اجتماع عقده المركز لممثلي الدول العربية في دمشق لبحث قرار الأمم المتحدة الخاص "بمشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" ، وتبنى ممثلو الدول العربية هذا المقترح وتم عرض الموضوع على المجلس الوزاري العربي للمياه .
- بعد صدور القرار الوزاري أصبح هناك قرار سياسي وإرادة من الدول العربية لوضع مشروع اتفاقية حول إدارة واستخدام الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية .
- كانت المشاركة العربية في اجتماع بيروت متنوعة من ممثلي الدول العربية من سياسيين وقانونيين وفنيين .
- هناك مشاكل عدة بين الدول العربية المتشاركة بالموارد المائية في المنطقة العربية ، ورغم هذا كان هناك تفاهم واستعداد للتعاون ، ولحل كافة الخلافات ، وبناء الثقة بين الدول .
- سوف تكون هذه "الاتفاقية الخاصة بالموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية" (مرفق نسخة عنها) في حال اعتمدت من الدول العربية أساس لتقنين العلاقات العربية العربية المتعلقة بقضايا المياه السطحية والجوفية المشتركة وأساس لإبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول المتشاركة من أجل تنظيم الانتفاع بهذه الموارد ودعم التعاون والتنسيق وتبادل المنافع وحسن الجوار بين الدول العربية .
- سيقوم المركز بعرض المسودة الأولى لمشروع الاتفاقية على المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثالثة 15 – 2011/6/16 بالقاهرة ، والذي سيوجه بتعميمها على الدول العربية لدراستها وموافاة المركز رسميا بكافة التعديلات والمقترحات حول هذا المشروع .
- سيقوم المركز والاسكوا وبالتعاون مع BGR بعقد اجتماع ثان لممثلي الدول العربية لإضافة كافة التعديلات على المشروع قبل عرضه على المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الرابعة (يونيو 2011) في صيغته النهائية للاعتماد .

مشروع

"الاتفاقية الخاصة بالموارد المائية الجوفية المشتركة في المنطقة العربية"

(مسودة)

تم إعداد مشروع الإطار القانوني الخاص بالمياه الجوفية المشتركة في المنطقة العربية من قبل مركز الدراسات المائية والإمن المائي العربي واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ، بناءً على قرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورتة الثانية المنعقدة في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة خلال الفترة 1-2 يوليو/تموز 2010.

تم مراجعة وتعديل المسودة الأولية للإتفاقية في أجتماع تشاوري لممثلي الدول العربية تم تنظيمة من قبل مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) بالتعاون مع المعهد الاتحادي لعلوم الارض والموارد الطبيعية في المانيا (BGR) وانعقد في مقر الاسكوا ببيروت خلال الفترة 24-26 مايو/آيار 2011

تمهيـــــــد

إنّ الدول العربية المُوقّعة على هذه الاتفاقيّة،

بناءً على الخصائص الطبيعية والجغرافية والمناخية والزراعية والاقتصادية التي تُميِّز المنطقة العربية عن غيرها من الأقاليم والقارات،

واخذاً في الاعتبار تعاظم ندرة الموارد المائية الجوفية، وتزايد الطلب عليها،

وشعوراً منها بأهمية وضرورة حسن تدبير الموارد المائية المشتركة وتقاسمها استناداً الى اسس منصفة وعادلة،

وإبرازاً لعبقرية الزمان والمكان للمنطقة العربية في التعامل مع ندرة المياه،

وتذكيراً بالدور الريادي والمحوري للانسان العربي في التعامل مع المياه وتطوير هندسة وتقنيات تدبير المياه، الامر الذي ادى الى قيام أعظم الحضارات الإنسانية في المنطقة العربية،

وتعزيزاً للعرى الوثيقة التي تربطها وعملاً على تضامنها في مواجهة التحديات المائية،

وسعياً نحو تعزيز التكامل الإقتصادي العربي،

وتأسيساً على التوجهات والتطورات الدولية في مجال المياه المشتركة،

وتأكيداً على الحقوق المائية الثابتة والمشروعة والتاريخية للدول العربية في الموارد المائية الدولية المشتركة واعتبار الامن المائي عنصراً اساسياً من عناصر الامن القومي العربي،

وتاكيداً على التمسك بالحقوق الثابتة والمشروعة في المياه العربية في الاراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان،

واستناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى دعم الروابط العربية وتوطيدها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها،

وتجسيداً لمكوِّنات إستراتيجية "الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة"، المتعلقة بإدارة الموارد المائية الجوفية المشتركة في المنطقة العربية،

وتنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية رقم (ق20- د.ع (2) م.و.ع.م - 2010/7/2)، المتعلق بإعداد مشروع لإطار قانوني خاص بالمياه الجوفية المشتركة في المنطقة العربية.

قد اتفقت فيما بينها على ما يلي:

الجزء الأول – المصطلحات والنطاق

المادة 1: إستخدام المصطلحات

يقصد بالمصطلحات التالية حيثما وردت في هذه الاتفاقية المعاني التالية:

أ) **المياه الجوفية**: المياه الموجودة في طبقات المياه الجوفية المشتركة، بغضّ النظر عما إذا كانت هذه المياه ناتجة من التغذية المائية خلال أزمنة معاصرة أو أزمنة قديمة ، إضافةً إلى مياه التغذية من المصادر المائية الأخرى ومياه التصريف الناتجة من سريان المياه الجوفية إلى مصادر المياه السطحية أو إلى سطح الأرض على هيئة ينابيع وعيون.

ب) **طبقة المياه الجوفية**: تشكيل أو عدد من التشكيلات الجيولوجية النافذة الحاوية للمياه والمتصلة ببعضها البعض هيدروجيولوجياً، بغضّ النظر عن كمية التغذية التي تتلقاها، والتي تقع تحتها طبقة جيولوجية ضعيفة النفاذية.

ج) **طبقة المياه الجوفية المشتركة**: الطبقة أو الطبقات التي تمتد أجزاؤها في أكثر من دولة عربية.

د) **الحوض المائي المشترك**: المنطقة الجغرافية الممتدة على اراضي دولتين أو أكثر من الدول العربية التي تحددها حدود طبقة أو طبقات المياه الجوفية.

ه) **المورد المائي المشترك**: المياه الجوفية في الحوض المائي المشترك.

و) **دولة متشاركة أو دولة المورد المائي المشترك**: أي دولة عربية يقع في أراضيها أي جزء من المورد المائي المشترك.

ز) **التلوث المائي**: أي تغيير ضار في تركيب أو نوعية مياه المورد المائي المشترك والناتج، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أنشطة بشرية.

المادة 2: نطاق الإتفاقية

تسري أحكام هذه الإتفاقية على استخدام الموارد المائية الجوفية المشتركة بين الدول العربية، وتدابير الحماية والتعاون والإدارة المتصلة بهذه الموارد.

المادة 3: الاتفاقات حول الموارد المائية الجوفية المشتركة

1. تعمل الدول العربية المتشاركة، لغرض إدارة المورد المائي المشترك، على عقد اتفاقات أو القيام بترتيبات ثنائية أو جماعية فيما بينها. ويُمكن لتلك الاتفاقات أو الترتيبات أن تتضمَّن المورد المائي المشترك بكامل نطاقه الجغرافي أو أي جزء منه. ويستثنى من ذلك الاتفاقات أو الترتيبات التي تؤثر تأثيرا ضاراً ذا شأن في استفادة الدول المتشاركة الأخرى من هذا المورد المائي دون موافقة صريحة منها.
2. يحق لكل دولة من دول المورد المائي المشترك أن تُشارك في أيٍّ من المشاورات ذات الصلة بهذا المورد، كما يحق لها المشاركة في التفاوض لتصبح طرفاً في أي اتفاق يسري على كامل المورد المائي.
3. تشجع الدول العربية الأطراف في هذه الاتفاقية دول الجوار غير العربية على الدخول في مفاوضات بهدف التوصل الى اتفاقات دائمة ومنصفة بشأن الموارد المائية الجوفية الدولية المشتركة.

المادة 4: حقوق والتزامات الأطراف في اتفاقات الموارد المائية الجوفية المشتركة

1. لا تؤثر الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية على الحقوق والالتزامات الناشئة عن اتفاقات نافذة لأيٍّ من الدول المتشاركة في اليوم الذي تصبح فيه طرفاً في هذه الإتفاقية، ما لم يكن هناك اتفاق ينص على خلاف ذلك.
2. إذا كانت بعض الدول المتشاركة في مورد مائي جوفي معين طرفاً في اتفاقٍ ما، فإن أحكام ذلك الإتفاق لا تؤثر في حقوق والتزامات الدول الاخرى المتشاركة في هذا المورد المائي والتي ليست اطرافاً في ذلك الاتفاق وذلك بمقتضى هذه الإتفاقية.

الجزء الثاني – المبادئ العامة

المادة 5: الإلتزام العام بالتعاون

تتعاون دول المورد المائي المشترك على أسس حسن النية والجوار بهدف تبادل المنافع وتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستخدام المستدام والحماية الكافية والإدارة الفعّالة للموارد المائية الجوفية المشتركة.

المادة 6: التبادل المنتظم للبيانات والمعلومات

1. تتبادل الدول المتشاركة، بصورة مباشرة وسلسة ومنتظمة وفي الاوقات المناسبة، البيانات والمعلومات والتنبؤات المتاحة عن المورد المائي المشترك، وبخاصة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمناخ، وأيضاً البيانات والمعلومات ذات الطابع الجيولوجي والهيدرولوجي والهيدروجيولوجي والبيئي، فضلا عن تلك المتعلقة بنوعية المياه.
2. تبذل الدول المتشاركة، منفردة أو مجتمعة، قُصارى جهودها لتوليد وجمع بيانات ومعلومات أوفى حول المورد المائي المشترك، مع الأخذ في الاعتبار الممارسات والمعايير المُعتمدة.
3. تعمل دول المورد المائي المشترك على وضع الترتيبات المؤسسية التي تتيح، عند الإقتضاء، رصد ومتابعة هذا المورد بشكل جماعي في حال عدم وجود اتفاقات أو ترتيبات لذلك.

المادة 7: الإخطار بالتدابير المزمع تنفيذها

1. على دول المورد المائي الجوفي المشترك التشاور فيما بينها، وإذا لزم الأمر، التفاوض بشأن ازالة أو تخفيف الآثار المحتملة للتدابير المزمع تنفيذها على المورد المائي المشترك.
2. قبل أن تقوم إحدى دول المورد المائي الجوفي المشترك بتنفيذ تدابير من شأنها أن تلحق ضرراً بالدول المتشاركة الأخرى، عليها أن توجه إلى تلك الدول إخطاراً بذلك قبل التنفيذ بوقتٍ معقول. وعلى ان يتمّ إرفاق البيانات والمعلومات الفنية المتاحة ونتائج أية دراسات لتقييم الآثار المحتملة للتدابير المزمع تنفيذها بالإخطار.

المادة 8: الانتفاع المنصف والمعقول

1. يحق لكل من الدول المتشاركة، داخل أراضيها، الإنتفاع من حصة منصفة ومعقولة كماً ونوعاً من مياه المورد المائي المشترك.
2. تقوم الدول المتشاركة، عملاً بمبدأ التعاون في مجالات حماية واستخدام وإدارة المورد المائي المشترك، باتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان استخدام هذا المورد بطريقة منصفة ومعقولة لجميع الدول المتشاركة. مع الأخذ بعين الاعتبار تقييم العوامل والظروف ذات الصلة بقصد تسهيل عملية تحصيص المورد المائي المشترك بين الدول المتشاركة تبعاً للظروف الخاصة بكل مورد.
3. ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف، تتمتع إحتياجات شرب الإنسان والإستخدامات المنـــزلية الاساسية بالأولوية على جميع إستخدامات مياه المورد المائي المشترك الأخرى وعلى ان يتم تحديد اولويات الاستخدامات الاخرى كالري والصناعة والبيئة، ...إلخ، حسب ما تتفق عليه الدول المتشاركة.

المادة 9: الالتزام بعدم التسبب بضرر ذي شأن

1. تتَّخذ الدول المتشاركة، عند الإنتفاع بالمورد المائي المشترك في أراضيها، جميع التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب بضرر ذي شأن للدول المتشاركة الأخرى. ومع ذلك فإنه متى وقع ضرر ذو شأن على دولة أخرى، تتخذ الدولة التي تسببت في وقوع الضرر وبالتشاور مع الدولة المتضررة، جميع التدابير المناسبة من أجل إزالة أو تخفيف آثار هذا الضرر والقيام، حسب الحالة وحيثما يكون ذلك مناسباً، بالتفاوض بشان التعويض المناسب.
2. يعتبر الضرر ذو شأن عندما تؤدي أنشطة إحدى الدول المتشاركة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى خسائر أو آثار سلبية في الصحة العامة أو الإنتاج الاقتصادي أو البيئة في دولة أخرى.

المادة 10: حماية البيئة

تقوم الدول المتشاركة، منفردة أو مجتمعة، باتخاذ جميع الاجراءات المناسبة للحيلولة دون تلوث المورد المائي المشترك الذي يمكن أن يسبب ضرراً ذا شأن بغيرها من الدول المتشاركة أو ببيئتها، بما في ذلك الضرر على صحة الإنسان أو سلامته، أو على استخدام المياه لأي غرض مفيد، أو على

التنوع الحيوي للمورد المائي المشترك. كما أن على الدول المتشاركة اتخاذ الخطوات المناسبة لتنسيق سياساتها في هذا الصدد.

المادة 11: حالات الطوارئ

1. يُقصد "بحالة الطوارئ" الحالة التي تسبب أو تشكل تهديداً وشيكاً للتسبب بضررٍ ذي شأن لدول المورد المائي المشترك أو لدول أخرى، والتي تنتج بشكل مفاجئ من أسباب طبيعية (مثل السيول الجارفة والفيضانات والجفاف وانهيارات التربة والزلازل) أو من سلوك الإنسان (مثل الحوادث الصناعية).
2. تقوم دولة المورد المائي المشترك، دون إبطاء وبأسرع الوسائل المتاحة، بإخطار الدول المتشاركة الأخرى المحتمل تأثرها بجميع حالات الطوارئ المتعلقة بالمورد المائي المشترك التي تحدث داخل أراضيها.
3. على دولة المورد المائي المشترك التي تحدث حالة طارئة داخل أراضيها أن تقوم، بالتعاون الفوري مع الدول التي يحتمل أن تتأثر بهذه الحالة، باتخاذ جميع التدابير العملية التي تقتضيها الظروف لمنع أو تخفيف أو إزالة آثارها الضارة.
4. تضع دولة المورد المائي المشترك، عند الضرورة، خططاً لمواجهة حالات الطوارئ المحتملة بالتعاون مع الدول الأخرى التي يحتمل أن تتأثر بهذه الحالات.

المادة 12: تسوية النزاعات

في حال نشوء نزاع بين دولتين أو أكثر بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، أو غيرها من القضايا المتصلة بحماية أو استخدام أو إدارة الموارد المائية الجوفية المشتركة، يتعين على الدول المعنية السعي إلى تسوية النـــزاع بالوسائل السلمية عبر التفاوض وطلب المساعي الحميدة والوساطة أو اللجوء إلى التحقيق والتوفيق والتحكيم وفقاً لقواعد وإجراءات جامعة الدول العربية المعمول بها في هذا الشأن.

المادة 13 المياه المشتركة مع الدول غير العربية

التأكيد على أهمية حصول الدول العربية التي تشترك في مواردها المائية مع دول غير عربية على حقوقها المائية المشروعة والتارخية والحفاظ عليها من خلال إتفاقيات يتُفاوض بشأنها بين الأطراف المتشاركة.

المادة 14: المياه في الاراضي العربية المحتلة

التمسك بالحقوق المائية المشروعة في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري وجنوب لبنان والتأكيد على أن الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة تتمتع بالحماية التي توفرها مبادئ وقواعد القانون الدولي الواجبة التطبيق في حالة الاحتلال، ولا يجوز استغلالها استغلالاً ينتهك هذه المبادئ والقواعد.

الجزء الثالث – الترتيبات المؤسسية

المادة 15: الإدارة والتنظيم

1. تعمل الدول المتشاركة وفقاً لمبدأ التعاون على وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة الثنائية أو المتعددة الأطراف، لإدارة وحماية المورد المائي المشترك.
2. تدخل الدول المتشاركة، بناء على طلب أيٍ منها، في مشاورات قد تشمل تشكيل آليات أو ترتيبات مشتركة بشأن إدارة المورد المائي المشترك. ويُقصد بالإدارة، التخطيط إلى أقصى قدر ممكن من الإستدامة للإنتفاع من المورد المائي المشترك وحمايته وتنظيم استخدامه بطريقة رشيدة.

المادة 16: الأجهزة

1. يعمل المجلس الوزاري العربي للمياه على:
   - حماية الحقوق المائية العربية في الموارد المائية المشتركة،
   - توثيق عُرى التعاون بين الدول العربية في مجال إدارة وحماية الموارد المائية المشتركة،
   - تشجيع إرساء سياسات واضحة ومتكاملة لموارد المياه المشتركة بين الدول العربية،
   - تسهيل وتعزيز تنفيذ المبادئ الواردة في هذه الاتفاقية،

- تعزيز انسجام الإتفاقات المائية المشتركة مع أحكام هذه الإتفاقية،

2. تقوم الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه ومركز الدراسات المائية والامن المائي العربي بمساعدة المجلس الوزاري العربي للمياه في تنفيذ المهام الوارد في البند 1 من هذه المادة.
3. يمكن لإطراف هذه الاتفاقية تشكيل الآلية المؤسسية المناسبة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.

الجزء الرابع – أحكام عامة

المادة 17: الإيداع والتصديق

1. تودع هذه الاتفاقية لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية للتوقيع عليها من قبل الدول العربية.
2. تصبح كل دولة طرفاً في هذه الإتفاقية من تاريخ إيداعها وثائق التصديق أو وثائق الانضمام لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وتتولى الأمانة العامة إبلاغ كل الدول الموقعة عليها بالتصديقات التي تصلها.

المادة 18: النفاذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد مضي شهرين من تصديق سبع من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية .

المادة 19: تعديل الاتفاقية

1. يجوز بموافقة ثلثي الاطراف في هذه الإتفاقية تعديل أحكام ومواد هذه الإتفاقية أو إضافة ملاحق توضيحية أو تفصيلية.
2. لا يُنظر في اقتراح التعديل أو الإضافة إلاّ بعد أربعة أشهر على الأقل من تاريخ إبلاغ الأطراف به.
3. يصبح التعديل نافذا بعد مضي شهر من تاريخ إيداع وثائق تصديق سبع دول أطراف في الاتفاقية على هذا التعديل.

المادة 20: الانسحاب

1. يجوزلأيٍّ من الدول الأطراف في هذه الإتفاقية الانسحاب منها بناءً على طلب كتابي مُسبَّب يتمّ إرساله إلى أمين عام جامعة الدول العربية.

2. يُصبح الإنسحاب نافذاً بعد انقضاء مدة ستة أشهر من تاريخ استلام طلب الانسحاب، تظل خلالها الحقوق والالتزامات المترتبة على العضوية في الاتفاقية قائمة.

حررت هذه الاتفاقية من أصل واحد باللغة العربية يحفظ بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أو المنضمة إليها .

عن حكومات: (التوقيع)

مرفق رقم (33)

٢٠١١/٥٣٦

الأمانة العامة
إدارة الشؤون القانونية

الرقم : ٢/٩٨٥
التاريخ : ٢٠١١/٦/٦

مذكرة داخلية

إلى : السيد رئيس مكتب الأمين العام
من : المستشار القانوني للأمين العام – مدير إدارة الشؤون القانونية
بشأن : **مشروع اتفاقية خاصة بالموارد المائية المشتركة بين الدول العربية.**

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى مذكرة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي رقم 2/146 المؤرخة في 2011/5/31 الموجهة إلى مكتبكم الموقر والمرفق بها مشروع اتفاقية خاصة بالموارد المائية المشتركة بين الدول العربية.

نتشرف بالإفادة أنه بمراجعة هذا المشروع في ضوء القواعد القانونية للأنهار الدولية والاتفاقية الدولية لقانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية، نورد الملاحظات التالية :

1- أن المشروع العربي لم يتناول بعض الجوانب الإجرائية الهامة بشكل تفصيلي والتي يجب ان يتضمنها مثل هذا المشروع وهي:

أ - الإجراءات المتبعة في حالة الإخطار المتعلق بالتدابير المزمع اتخاذها والتي يمكن أن يكون لها أثر ضار على المجرى المائي والتزامات الدولة التي وجهت الإخطار والدولة المرسل إليها والإجراءات الواجب إتباعها عند عدم الإخطار، وذلك في حالة إقامة مشاريع مثل السدود أو خلافه أو أي أنشطة ضارة بالمجري المائي.

ب- يتطلب هذا المشروع إنشاء لجنة محايدة لتقضي الحقائق في حالة نشوب أي نزاع بين أطراف الاتفاقية وفشل تسوية هذا النزاع عن طريق التفاوض والوسائل السلمية الأخرى كذا صياغة مرفق للاتفاقية يتضمن قواعد التحكيم التي ستتبع في حالة نشوب نزاع وذلك على غرار ما نصت عليه الاتفاقية الدولية بشأن الموارد المائية.

2- إضافة أمثلة للعوامل والظروف ذات الصلة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عندما يتطلب الأمر الانتفاع بمجرى مائي دولي بطريقة منصفة ومعقولة وذلك على غرار ما نصت عليه المادة (6) من الاتفاقية الدولية.

- تعديل السطر الأول من المادة (5) ليقرأ كما يلي:

" تتعاون دول المورد المائي المشترك على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وحسن النية والجوار بهدف تبادل المنافع .....".

4- تعديل المادة (18) لتقرأ كما يلي:

" تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد مضي شهرين من تصديق سبع من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ".

5- إضافة فقرة تكون رقم (2) من المادة (19) تنص على ما يلي:

" يصبح التعديل نافذاً بعد مضي شهر من تاريخ إيداع وثائق تصديق سبع دول أطراف في الاتفاقية على هذا التعديل ".

6- إضافة فقرة في نهاية الاتفاقية تنص على ما يلي:

" حررت هذه الاتفاقية من أصل واحد باللغة العربية يحفظ بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أو المنضمة إليها".

عن حكومات: (التوقيـــع)

بالإضافة إلى ما سبق ترى إدارة الشؤون القانونية ضرورة مراجعة مسودة هذا المشروع من الناحية الفنية والقانونية من أحد الخبراء القانونيين في مسائل المياه قبل تعميمه على الدول العربية لإبداء تعديلاتها ومقترحاتها حول المشروع على أن يعرض بعد الموافقة عليه من المجلس الوزاري العربي للمياه على اللجنة الدائمة للشؤون القانونية لمراجعته من ناحية الصياغة القانونية، ومن ثم عرضه على مجلس الجامعة لاعتماده.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

محمد رضوان بن خضراء

المستشار القانوني للأمين العام
مدير إدارة الشؤون القانونية

أ.ايهاب مكرم

مرفق رقم (34)

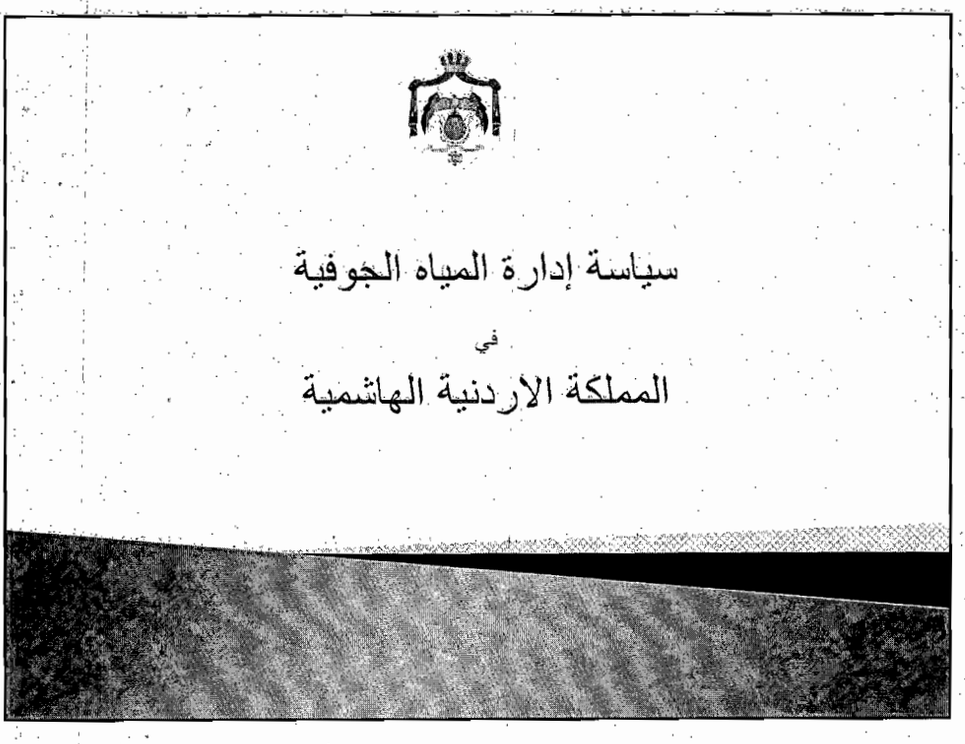
سياسة إدارة المياه الجوفية
في
المملكة الاردنية الهاشمية

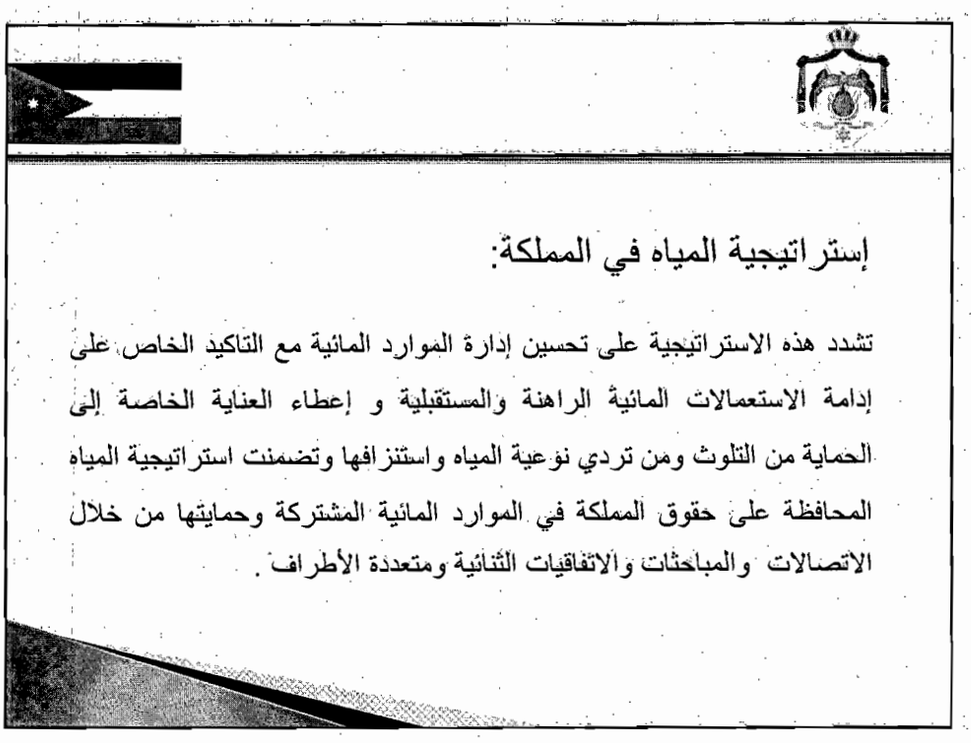
إستراتيجية المياه في المملكة:
تشدد هذه الاستراتيجية على تحسين إدارة الموارد المائية مع التاكيد الخاص على إدامة الاستعمالات المائية الراهنة والمستقبلية و إعطاء العناية الخاصة إلى الحماية من التلوث ومن تردي نوعية المياه واستنزافها وتضمنت استراتيجية المياه المحافظة على حقوق المملكة في الموارد المائية المشتركة وحمايتها من خلال الاتصالات والمباحثات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف .

مصادر المياه

❑ **مصادرالمياه المتجددة (التقليدية):**

أ-المياه السطحية: تقدر طاقة المياه السطحية بحدود (500) مليون متر مكعب في العام يمكن تطوير (330) مليون متر مكعب من المياه فقط بصورة اقتصادية

ب-المياه الجوفية:يوجد في المملكة (12) حوضا جوفياً منها 11حوضا جوفيا متجددا:

- إجمالي طاقتها التوازنية يبلغ (275) م.م.م في العام.
- بلغ معدل الاستخراج من الخزانات مجتمعة حوالي (437) م.م.م في العام. (159%)
- تتراوح نسبة الضخ من 146% إلى 235% من الاحواض المائية الجوفية.

ت - مياه المسوس: وهي مخزونة في الطبقات المائية الجوفية الرئيسة.

- يمكن استغلال حوالي من 50-100 م.م.م بشكل مقبول اقتصاديا.
- يتم تقيّم طاقة هذا المورد المائي من خلال إجراء دراسة جدوى فنية واقتصادية وبيئية معمقة

مـــصادر المـــياه

❑ **مصادر المياه غير المتجددة.**

- مياه الجوفية في حوض الديسي 125 م.م.م/ سنويا. (17 م.م.م للشرب و 60 م.م.م للزراعة)

❑ **مصادر المياه غير التقليدية.**

أ- مياه معالجة :

تتوفر خدمات جمع مياه الصرف الصحي لـ 63% من سكان المملكة حيث تشمل كافة المدن الكبرى وجزء من التجمعات والقرى.

- تقدر كميات المياه المعالجة الخارجة من محطات التنقية بحوالي (120) م.م.م/لعام 2010.
- يعاد استخدام 110 م.م.م منها لأغراض الزراعة وجزء بسيط يستخدم في الصناعة.

سياسة إدارة المياه الجوفية

تقوم سياسة وزارة المياه والري على إدارة المياه الجوفية بحيث يتم تطوير هذا المورد المائي وحمايته و إدارته واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص معدلات الاستخراج السنوية من مختلف الخزانات الجوفية المتجددة لتصل إلى طاقتها التوازنية والمحافظة على نوعيتها .

سياسة إدارة المياه الجوفية

1) استكشاف الموارد المائيه الجوفية

- إعداد وتحديث الخطط والإجراءات التنفيذية لاستكشاف موارد المياه الجوفية.
- حفر الآبار وجمع عينات الطبقات الجيولوجية المتعاقبة
- تقييم و إعادة تقييم الطاقة التوازنية لخزانات المياه الجوفية (البيانات والمعلومات المتراكمة)
- رصد كل خزان جوفي من خلال شبكة آبار المراقبة .
- (مستوى سطح الماء ، والهبوط نتيجة لأعمال التطوير ، وخصائص نوعية المياه الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية وما يطرأ عليها من تغيرات).
- استخدام الطرق والأدوات المتقدمة في أعمال التحريات
- (صور الأقمار الصناعية ، فحص عمر المياه ،التعاون مع البلدان الأخرى في هذا المجال)

سياسة إدارة المياه الجوفية

2) رصد المياه الجوفية

- إنشاء شبكة آبار مراقبة في كل خزان مائي جوفي أو جزء منه
- رصد أوضاع وأداء هذه الخزانات
- تقسيم الخزان المائي الجوفي إلى وحدات فرعية من أجل الرصد والرقابة على الاستخراج
- استخدام التكنولوجيا المتقدمة في عمليات الرصد
- (تركيب عدادات المياه ، وأجهزة الرقابة عن بعد (الأتمتة)، والرقابة الميدانية المركزية).
- اقامة شبكة رصد خاصة لمصادر التلويث المحتملة مثل المصانع ومعاصر الزيتون التي تشكل مصدراً كامناً لتلويث المياه الجوفية .

سياسة إدارة المياه الجوفية

3) حماية الموارد المائية وإدامتها

- خاصة ما ينجم عن التطوير الحضري .
- حماية مناطق التغذية من التلوث مهما كان مصدره ،
- بما فيه الفضلات الصلبة والسائلة ، والتعدين ،
- مكاب النفايات ، طرح السائل الملحي ، المدخلات الزراعية ، وما شابه ذلك .
- حظر حفر الآبار واستخراج المياه الجوفية
- من دون حصول على رخصة حفر ورخصة استخراج صادرة عن سلطة المياه.
- يحظر استخراج المياه الجوفية بكميات تزيد عن الكميات المرخص بها .

سياسة إدارة المياه الجوفية

3) تابع / حماية الموارد المائية وإدامتها

- تقليص الاستخراج الجائر من الطبقات المائية الجوفية للوصول إلى طاقتها التوازنية من خلال خطة زمنية مرحلية.
- تحديد المدى الزمني لاستخراج المياه من الطبقات المائية الجوفية غير المتجددة .
- تحديد مواقع الصناعات المسببة للتلوث ومكاب النفايات الصلبة خارج مناطق حماية الطبقات المائية الجوفية .
- التعاون مع وزارة الزراعة وجهاز الإرشاد الزراعي فيها لتنظيم نوع ومعدلات استخدام الأسمدة ، المبيدات ، والحماة داخل مناطق تغذية الطبقات المائية الجوفية .
- العمل والتنسيق مع المؤسسات الأخرى على الحد من تخزين المواد الكيميائية والنفايات ومن إقامة منشآت معالجة المياه العادمة داخل النطاق الداخلي لمنطقة حماية المصدر المائي.

سياسة إدارة المياه الجوفية

4) تطوير مورد المياه الجوفية

- لا يسمح بتطوير خزانات المياه الجوفية إلا بعد القيام بأجراء دراسات عن طاقة كل منها ،
- إنشاء آبار مراقبة في مواقع مختارة بعناية لرصد هذه الخزانات خلال فترات استغلالها .
- توزيع حقول الآبار مع الحفاظ على مسافات ملائمة بين الآبار للحيلولة دون وقوع هبوط مفاجئ لسطح الماء .
- تعتبر مياه الأمطار المصادر الرئيسة للتغذية الاصطناعية .
- إعداد نماذج رياضة للمياه الجوفية وتحديثها في جميع الطبقات من أجل التنبؤ بطاقتها تحت احتمالات ضخ مختلفة .

سياسة إدارة المياه الجوفية

5) الموارد المائية الجوفية المشتركة

- إجراء بحوث قانونية عن اقتسام وحماية المياه الجوفية في الطبقات المائية المشتركة.
- بذل الجهود لترسيخ حقوق المملكة في الموارد المائية الجوفية المشتركة من خلال اتفاقات دولية.
- تشجيع التبادل الإقليمي للبيانات المتعلقة بالموارد المياه الجوفية المشتركة.
- السعي إلى إقامة تعاون مع الدول المجاورة بهدف تحقيق الاستعمال الأمثل و المستدام للموارد المائية الجوفية المشتركة و إدارتها.
- اعطاء عناية خاصة لرصد وتقييم وتطوير الموارد المائية الجوفية المشتركة.

الموارد المائيه المشتركة

تشكل الموارد المائية المشتركة 40% من المصادر المائية للمملكة :

- مياه سطحيه مشتركه
  - سوريا في نهر اليرموك
  - فلسطين المحتلة في نهر الأردن واليرموك.
- مياه جوفيه مشتركة
  - السعودية في حوض الديسي – الساق
  - سوريا في حوضي اليرموك والازرق.

الموارد المائيه المشتركة

حوض اليرموك والإتفاقية الأردنية السورية

حوض اليرموك والاتفاقية الأردنية السورية

- تبلغ مساحة الحوض الكلية 7250 كم2 (80 % في الأراضي السورية والباقي في الجانب الاردني)
- اتفاقية لاستغلال مياه نهر اليرموك عام 1953.
- اتفاقية عام 1987 وبموجب هذة الاتفاقية تم انشاء سد الوحدة عام 2006 وبسعة 110 م.م.م ليتم تغليته الى 180 م.م.م.
- اعطت اتفاقية عام 1987 لسوريا بانشاء 26 سد بسعة 156 مليون متر مكعب .
  - ان الينابيع التي تتدفق اعلى منسوب 250 م من حق الجانب السوري
  - الينابيع التي تتدفق أعلى سد الوحدة تحت المنسوب 250 م من حق الاردن .
- إعداد دراسة متكاملة لحوض اليرموك للحفاظ على مياهه والحد من استنزافه بما لا يتعارض مع اتفاقية البلدين عام 1987 .

حوض اليرموك والاتفاقية الأردنية السورية

- الاستثمارات الزراعية والتنمية الاقتصادية أعلى حوض اليرموك أدت الى:
- استنزاف المياه الجوفية والسطحية وأثر ذلك على كمية تخزين المياه خلف سد الوحدة
- أثر على تدفق نهر اليرموك (ما دون 100لتر/ثانية) خلال فصل الشتاء وجاف تماما في فصل الصيف.
- أن ما تم تخزينه في سد الوحدة خلال الاربع مواسم مطرية السابقة هو 12م.م.م/سنويا
- قيام الجانب السوري بانشاء عدد اخر من السدود على روافد اليرموك.
- جفاف الينابيع بسبب حفر عدد كبير من الابار لغايات الزراعة في الحوض.

الموارد المائيه المشتركة

التعاون السعودي الأردني في مجال

استغلال المياه الجوفية المشتركة في طبقة الساق / الديسي

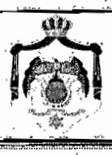

حوض الديسي

- يقع حوض الديسي جنوب المملكة الأردنية الهاشمية وعلى بعد حوالي (350) كم جنوب مدينة عمان
- تبلغ المساحة المتكشفة من هذا الحوض في الأراضي الأردنية حوالي (3) آلاف كم2
- وحوالي (66) ألف كم2 في الأراضي السعودية.

نتائج الدراسات في حوض الديسي – الساق

- هبوط في مستوى الماء بشكل ملحوظ خلال العشرين عام الماضية، نتيجة الاستخراج الحالي من الحوض.
- من المحتمل ان يصل الهبوط الى مستويات عالية في مركز الحقل بعد أربعين سنة،
  - حاليا يضخ الاردن من الحوض 63م.م.م (43 م.م.م للزراعة و 20 م.م.م للشرب)
  - سيتم تخفيض الحصة الزراعية الى أقل من 10 م.م.م بعد استكمال مشروع الديسي.
  - تخصيص الحوض فقط للشرب وبخده الامن للمحافظة على كمية ونوعية المياه
- الهبوط في مستوى الماء المسجل من اقرب بئر مراقبة لمنطقة الحدود وصل الى ثمانية امتار (8م) خلال العشر سنوات الماضية.
- التأكيد على أهمية مراقبة العناصر المشعة في طبقة الساق / الديسي،

مذكرة التفاهم السعودي الأردني

- إبقاء منطقة محمية بمسافة 15كم بين البلدين تشمل الجزء الواقع بين حقل آبار دبيدب وحقل آبار مشروع مياه تبوك.
- عدم التوسع في أي نشاط زراعي جديد في المنطقة المحمية.
- يقوم الجانب الأردني حاليا بعدد من الإجراءات للحد من استخراج المياه الجوفية من حوض الديسي المستخدمة في المشاريع الزراعية القائمة في منطقة المدورة.
- تبادل المعلومات للاطمئنان على استدامة الاستفادة من الحوض المائي من خلال آبار المراقبة .
- عدم استغلال المياه لغايات الصناعة.

التعاون العربي المشترك

لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة:

- تطبيق أساليب الإدارة المستدامة المتكاملة لمصادر المياه المشتركة بين البلدان العربية.
- تعزيز التعاون و تبادل الخبرات و بناء نظام معلوماتي مائي عن مصادر المياه المشتركة.
- تطوير مشاريع مائية مشتركة تهدف إلى زيادة كميات المياه المتاحة.
- زيادة الاهتمام بتطوير وتنفيذ البرامج التي تعنى بنوعية مصادر المياه المشتركة.
- تفعيل الاتفاقيات القائمة بين الدول العربية في إدارة الموارد المائيه المشتركه
- تنفيذ دراسات ومشاريع مشتركة للتعامل مع آثار التغيرات المناخية المتوقعة على الأحواض المائية المشتركة.

إن نجاح الادارة المتكاملة للمياه المشتركة بين الاطراف المتشاطئة يتطلب قناعة كاملة من الدول العربية بأهمية العمل العربي المشترك لتحقيق الامن المائي العربي لما فيه مصلحة دول المنطقة. و يتوجب على كافة الاجهزة المعنية التعاون التام وتوفير المناخ المناسب لتنفيذ كافة المهام والخطط لتحقيقها.

www.mwi.gov.jo

مرفق رقم (35)

الجمهورية العربية السورية
وزارة الري

التجربة السورية – اللبنانية
حول
إدارة المياه في حوضي العاصي والكبير الجنوبي

أولاً : حوض العاصي :

مقدمـــة :

يعتبر حوض العاصي من أهم الأحواض المائية في سوريا ولبنان ، نظراً لامتداده الجغرافي وخاصة في سورية وللأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي تُمارس فيه .

يقع ضمن الحوض العديد من المدن والبلدان الرئيسية في البلدين والتي يتم تأمين احتياجاتها المائية من موارد هذا الحوض .

صورة فضائية ثلاثية الأبعاد لحوض نهر العاصي

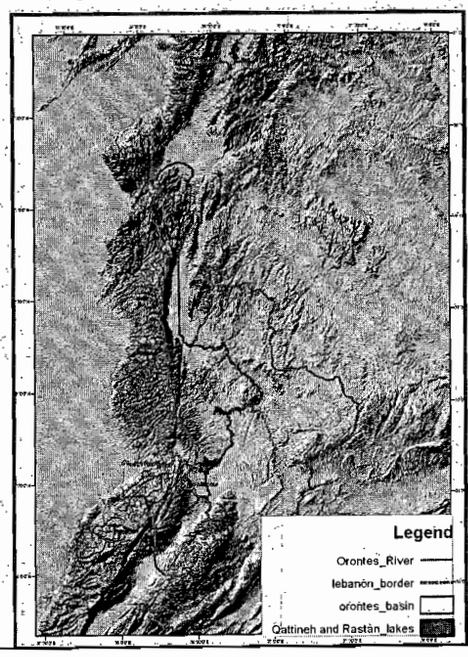

ينبع نهر العاصي من سهل البقاع الشمالي في لبنان ، وتحديداً من موقع تظهر فيه عدة ينابيع كارستية تدعى (عين الزرقا) ، تقع ضمن زمام الانهدام العربي الكبير قرب مدينة الهرمل .
يبلغ طول نهر العاصي ضمن الأراضي اللبنانية 65km بينما يصل طوله إلى أكثر من 366km ضمن الأراضي السورية .
تستخدم مياه نهر العاصي لتلبية الاحتياجات المائية لمختلف الأغراض الزراعية و الصناعية و السياحية وتأمين مياه الشرب و الاستخدامات المنزلية .

❖ **اتفاقية توزيع مياه نهر العاصي :**

➢وُقعت الاتفاقية المتعلقة بتوزيع مياه نهر العاصي من وزير الري في الجمهورية العربية السورية ووزير الموارد المائية والكهرباء في جمهورية لبنان بتاريخ 20/9/1994 .

➢صُدقت الاتفاقية من الجانب السوري بموجب القانون رقم (15) تاريخ 11/12/1994 و من الجانب اللبناني بموجب القانون رقم (464) تاريخ 12/12/2002 .

أهم بنود الاتفاقية :

المصادر المائية المعتمدة في التوزيع :

- o تصريف النهر عند جسر الهرمل .
- • المياه المستخرجة من الآبار عن طريق الضخ والواقعة ضمن حرم النهر والينابيع المحددة بموجب هذه الاتفاقية
- • تعتبر سنة متوسطة السنة التي يكون فيها المتوسط السنوي لتصريف النهر 403mm3 .
- • تعتبر حصة لبنان كمية إجمالية قدرها 80mm3 في السنة عندما تبلغ موارد النهر ضمن الأراضي اللبنانية 400mm3 فما فوق ، ويتم استجرارها على فترات موزعة على مدار العام ، وإذا لم يستفد لبنان فعلياً من كامل حصته خلال فترة ما من السنة، يمكنه الاستفادة من رصيد هذه الحصة خلال الشهر الذي يلي هذه الفترة من السنة نفسها.
- • تعتبر كميات المياه المسحوبة ضمن الأراضي اللبنانية من المصادر المذكورة سابقاً ، من أصل الحصة المقررة للجانب اللبناني .
- • تعتبر سنة شحيحة كل سنة تنخفض فيها واردات النهر عن 400mm3 عند جسر الهرمل .
- • في السنوات الشحيحة ، تنخفض حصة الجانب اللبناني بنسبة تعادل نسبة انخفاض الواردات عن السنة المتوسطة بحيث تحتسب حصة الجانب اللبناني بنسبة **20%** وتعتبر كمية المياه المسحوبة من جميع المصادر من أصل هذه النسبة .
- • يحظر حفر أي بئر في حوض التغذية لنهر العاصي بعد توقيع الاتفاقية وإغلاق وردم كل بئر مخالف ، وفي حال رغب الجانب اللبناني بحفر أي بئر يراه ضرورياً بعد توقيع الاتفاقية ، يُعلم الجانب السوري وتحسم كمية المياه المسحوبة منه من حصة الجانب اللبناني .
- • حتى يتمكن الجانب اللبناني من الاستفادة من كامل حصته من المياه اتفق الجانبان على قيام الجانب اللبناني بإنشاء سد على النهر ضمن أراضيه، بحيث يكون استثمار و تشغيل السد منسجم مع أحكام الاتفاقية للاستفادة من مياه نهر العاصي في البلدين .

مواصفات السد المقترح :

- تنفيذ سد تحويلي بارتفاع 5 m
- انشاء سد تخزيني بسعة 37mm3 في المنطقة الواقعة أعلى جسر الهرمل في الأراضي اللبنانية بهدف تأمين المياه لكافة الاستخدامات و تنظيم الجريان .

صورة فضائية ثلاثية الأبعاد

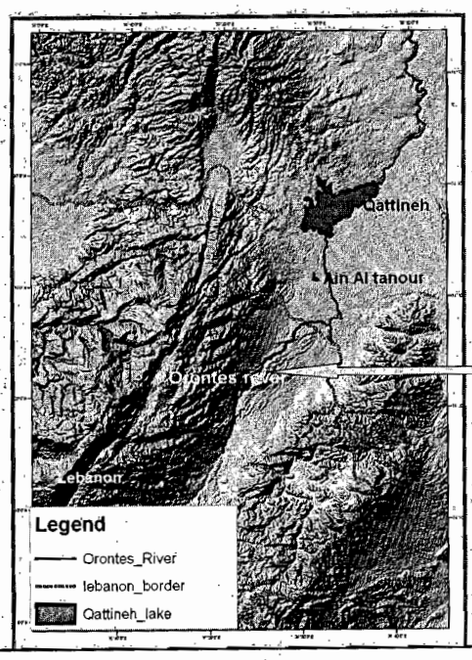

موقع السد المقترح

ثانياً- حوض نهر الكبير الجنوبي :

مقدمـــة :

- يتكون مجرى النهر من التقاء رافدين رئيسين في سهل البقيعة هما نهري الصفا و راويل .
- طول النهر 76km منه 10km أعالي نهر الصفا ضمن الأراضي اللبنانية والباقي يمثل حدود مشتركة بين البلدين.
- مساحة الحوض الصباب الإجمالية 981km2 منها 720km2 في الأراضي السورية و 261km2 في الأراضي اللبنانية .
- نسبة مساحة الحوض الصباب في الأراضي السورية إلى مساحة الحوض الإجمالية 73%
- يتغذى النهر من مجموعة كبيرة من الينابيع أهمها ينابيع الناصرية - الفراش – الصفا - خليفة .
- يوجد ضمن الحوض في الأراضي السورية مجموعة من السدود أهمها المزينة – تلحوش – خليفة ، و تم الاتفاق بين البلدين على موقع مقترح لإنشاء سد مشترك على نهر الكبير الجنوبي تحت اسم سد (أدلين – نورا التحتا) سعة 70mm3 لتخزين الجريانات ومياه الينابيع الفائضة عن الاستخدام .
- تستخدم المياه السطحية و الجوفية ضمن الحوض لأغراض الري و الزراعة والسياحة وتأمين مياه الشرب .

الحوض الساكب لنهر الكبير الجنوبي

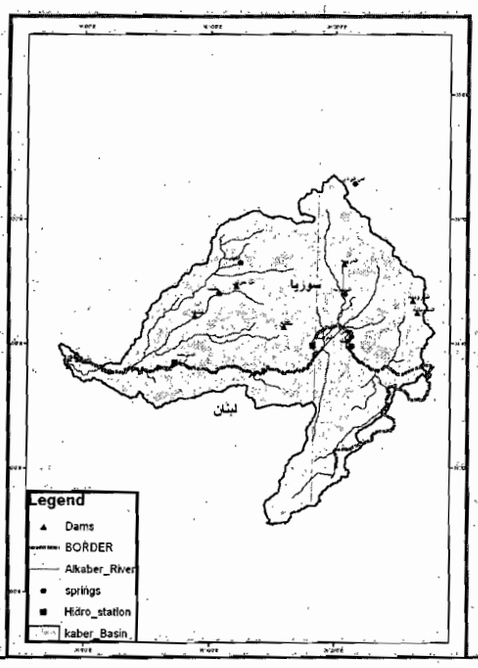

مواقع السدود الرئيسية

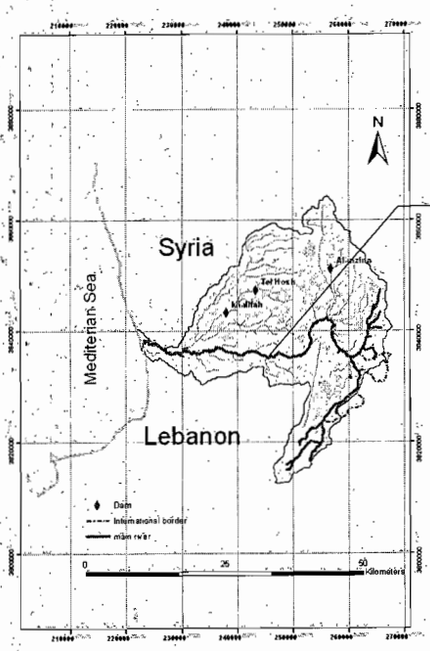

موقع سد أدلين المقترح

سد المزينة الواقع على أحد فروع نهر الكبير الجنوبي

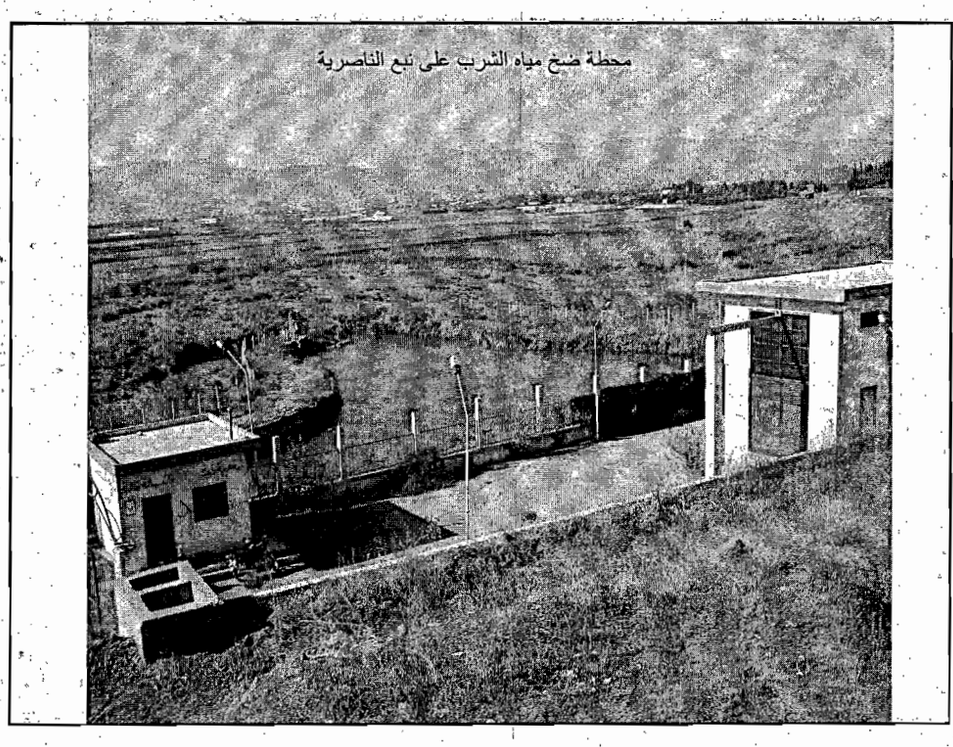

محطة ضخ مياه الشرب على نبع الناصرية

محطة قياس الدبوسية على نهر الكبير الجنوبي

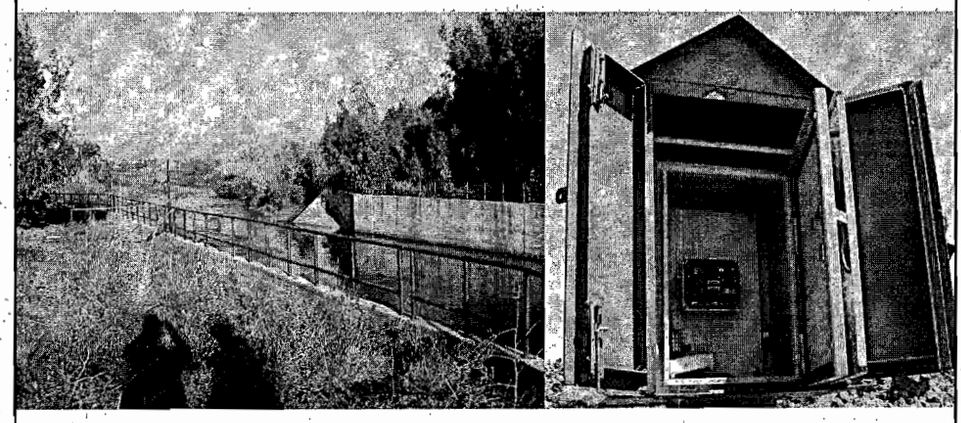

❖ **اتفاقية اقتسام مياه حوض نهر الكبير الجنوبي :**

- وُقعت الاتفاقية المتعلقة باقتسام مياه حوض نهر الكبير الجنوبي وبناء سد مشترك على المجرى الرئيسي للنهر من وزير الري في الجمهورية العربية السورية ، ووزير الطاقة والمياه في جمهورية لبنان بتاريخ 20/4/2002
- صُدقت الاتفاقية من الجانب السوري بموجب القانون رقم (53) تاريخ 2/9/2002 ، و من الجانب اللبناني بموجب القانون رقم (458) تاريخ 29/8/2002 .

أهم بنود الاتفاقية :

- اتفق الجانبان على تقاسم مياه حوض نهر الكبير الجنوبي ، بنسبة 60% ستون بالمائة لسورية و40%أربعون بالمائة للبنان ، من جميع وارداته المائية السنوية .
- تسري هذه النسبة المئوية من الاتفاقية لاقتسام واردات حوض النهر من المياه في كل الظروف سواء كانت سنة رطبة أو سنة عادية أو سنة شحيحة .
- لكل من الدولتين الحق في الاستفادة من حصتها المحددة حسب الزمان والمكان المناسبين خلال السنة المائية لكل منهما ضمن أراضيها ، ويراعى عند استخدام كل منهما للمياه ، المحافظة على النظام البيئي حسب المعايير التي تعتمدها اللجنة الرئيسية السورية اللبنانية للمياه المشتركة .
- إقامة سد مشترك في موقع أدلين – نورا التحتا بتخزين إجمالي حوالي 70mm3 ، للاستفادة من الواردات المائية السنوية لمياه حوض النهر لمختلف الاحتياجات المائية (شرب – ري- صناعة) في كلا البلدين .
- تتحمل كل من سورية ولبنان كافة التكاليف اللازمة لدراسة وإنشاء السد المشترك مناصفة .
- تبقى الحدود الدولية الموجودة في الوقت الحالي بين الدولتين على ما هي عليه وتعتبر مرسومة على سطح الماء مهما يكن اتساع المياه في الخزان الذي سينشأ نتيجة السد المشترك.

❖ **أسس إدارة و استثمار سد أدلين – نورا التحتا المشترك ونظام توزيع مياه البحيره :**

- تقوم الدولتان وبشكل مكافئ (مناصفة) بأعمال صيانة السد وإصلاح المنشآت و المراقبة والقياسات والفحوصات الدورية .
- يتم استجرار المياه من البحيرة من قبل الدولتين وفقاً للنسب المعتمدة في هذه الاتفاقية وحسب برنامج الاستخدام المائي السنوي الذي تقدره اللجنة المشتركة ، وإذا رغب أحد البلدين في استخدام كميات من المياه أعلى السد ، فإن ذلك يحسم من حصته من مخزون السد بشرط المحافظة على النظام البيئي في النهر .
- إن الدولة التي لا تستخدم حصتها من المياه المخزنة في السد في نهاية العام المائي وفق برنامج أخذ المياه لا يمكن لها استخدام هذه الحصة في السنوات المقبلة .
- تشكل إدارة مشتركة خاصة لاستثمار وإدارة مياه الحوض من قبل الطرفين وبعدد متساو من الأعضاء.
- تقوم لجنة إدارة الحوض بوضع برنامج سنوي لاستثمار مياه الحوض المذكور على أن يصدق من قبل اللجنة الرئيسية السورية اللبنانية للمياه المشتركة .
- تقوم اللجنة المشتركة بتقييم أداء الاستثمار في نهاية كل سنة مائية على أن تقوم إدارة الحوض بإعداد نشرات شهرية عن الوارد المائي والمسحوب من الحوض وترفع إلى اللجنة الرئيسية .

❖**مهمة لجنة إدارة الحوض :**

- ❑ تنفيذ الأعمال الملحوظة في برنامج الاستخدام المائي والمحافظة على النظام البيئي .
- ❑ مراقبة وصيانة وإصلاح السد ومنشآته .
- ❑ أعمال تركيب وتشغيل وصيانة مراكز القياسات المائية والمناخية للحوض .
- ❑ تسجيل المعطيات المناخية وحجم المياه الواردة والخارجة والمستجرة من السد والمستعملة (تخزين – ري) أعلى السد في كلا البلدين واعتماد نظام اتصالات ونقل المعلومات يرتبط بالإدارة المركزية في كل بلد .
- ❑ مراقبة كاملة للمياه الجوفية

النظام الداخلي للجنة السورية – اللبنانية للمياه المشتركة الخاصة بنهر الكبير الجنوبي

- الهدف : تنظيم عمل اللجنة .
- يتألف النظام الداخلي لهذه اللجنة من /17 / مادة .
- صدق هذا النظام من الوزيرين المختصين في البلدين
- أهم مواد النظام حسب مضمونها العام :
- تعتبر اللجنة هيئة اعتبارية ذات شخصية اعتبارية مستقلة لأغراض دراسة و تصميم و تنفيذ سد أذلين – نورا التحتا و غيرها من المسائل المشتركة .
- المقر الرئيسي للجنة في المديرية العامة للموارد المائية و الكهربائية في لبنان .
- رصد المبالغ السنوية و اقرار الموازنات لدراسة و بناء السد المشترك و صرف النفقات و اجراء العقود اللازمة .
- تسهيل حركة العاملين في المشروع .
- تأمين وسائل الأرصاد الجوية و القياسات المائية و مراقبة التلوث في الحوض و جمع كافة المعلومات للاستفادة منها لاحقاً في برنامج التشغيل .
- وضع أسس الاستثمار و التشغيل و الصيانة و رفع التوصيات إلى السيدين الوزيرين المختصين .
- تتابع اللجنة المشتركة كافة الأعمال استناداً لأحكام اتفاقية النهر الكبير الجنوبي .

❖ **إدارة مياه حوضي العاصي و الكبير الجنوبي :**

- تم تشكيل لجنة رئيسية مشتركة وعدة لجان فرعية (فنية – حقوقية ...) في كلا البلدين لمتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقيتين و المساهمة في تحسين الإدارة المشتركة.
- تعمل اللجان في تنفيذ المهام الموكلة إليها بشكل مشترك و يتم التنسيق من خلال المجلس الأعلى السوري اللبناني الذي يتولى تحديد مواعيد الاجتماعات و الزيارات المتبادلة و كل ما يتعلق بإدارة المياه في الحوضين .
- تجتمع اللجان بشكل دوري ، أو بناءً على طلب أحد البلدين إذا اقتضت الحاجة لذلك .
- تقوم اللجان الفنية في تنفيذ أعمال المراقبة الدورية الكمية و النوعية وقطف عينات مائية بهدف مراقبة نوعية المياه من كلا البلدين ، ويتم تبادل المعلومات من خلال الأمانة العامة للمجلس .
- يتم رصد التعديات و المخالفات على الأنهار والينابيع و المجاري المائية و معالجتها من خلال اللجان الفنية وفي حال عدم تمكنها من المعالجة ، يرفع كل جانب تقريراً إلى رئيس الجانب الذي يتبع له في اللجان الرئيسية المشتركة .
- في حال قيام أي خلاف بين أعضاء اللجان المشتركة وعدم تمكنها من التوصل إلى نتائج حاسمة، يتوجب عليها تقديم تقرير فوري بذلك إلى الوزيرين المختصين للبت في الخلاف .
- يتمتع أعضاء اللجان المشتركة و الفرعية بالتسهيلات اللازمة في أراضي الدولتين ولهما حرية التنقل دون أية قيود أو رسوم تترتب على ذلك .

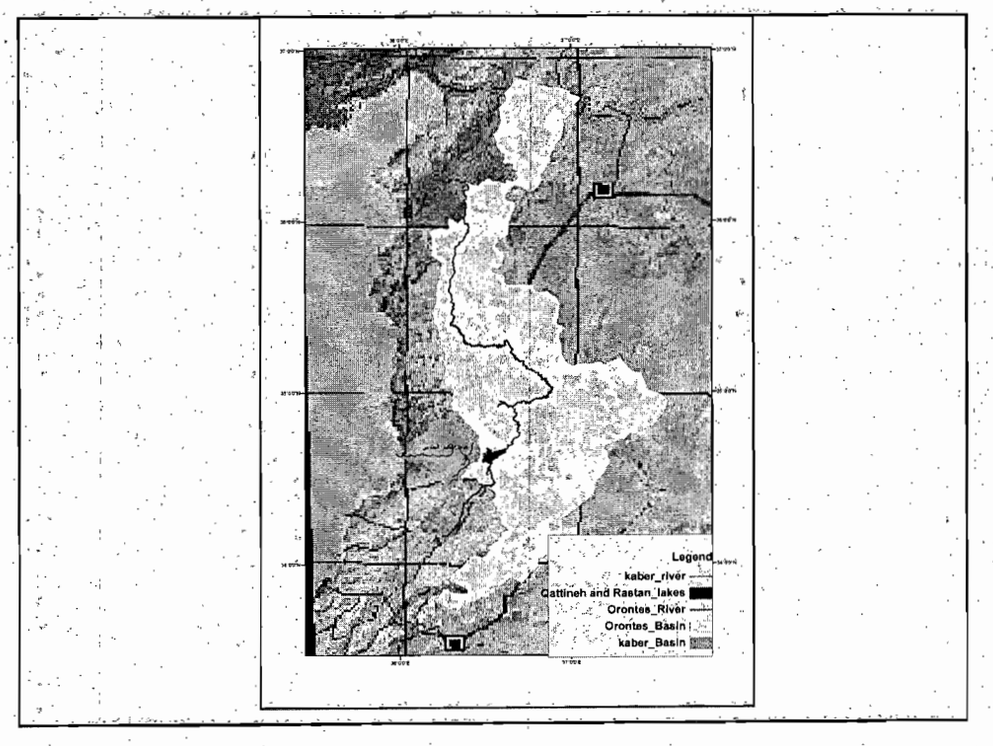
Legend
kaber_river
Qattineh and Rastan_lakes
Orontes_River
Orontes_Basin
kaber_Basin

مرفق رقم (36)

التاريخ: 17 مارس 2011
الرقم: AWA-2011-02-55

سعادة الدكتور/ جمال الدين جاب الله المحترم،
مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة،
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،
القاهرة – جمهورية مصر العربية

الموضوع: برامج وانجازات الأكاديمية العربية للمياه خلال فترة يوليو 2010 - مارس 2011

تحية طيبة وبعد،

يسعدني أن أعبر لكم عن شكر وتقدير الأكاديمية العربية للمياه للدعم القيم الذي توليه الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس الوزاري العربي للمياه لبرامج الأكاديمية التي تطمح إلى بناء قدرات الكوادر العربية من أجل النهوض بتحديات المياه في وطننا العربي.

فبدعمكم المستمر تمكنت الأكاديمية خلال الأشهر الماضية من تحقيق خطوات هامة لتوسيع نطاق أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات التي استهدفت عددا كبيرا من صناع القرار والمهنيين المسئولين عن قضايا المياه الرئيسية في الدول العربية.

فمنذ انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه في 1 يوليو 2010 في القاهرة، حيث أصدر المجلس قرار "دعوة الدول العربية إلى المشاركة بفعالية في البرنامج التدريبي للأكاديمية العربية للمياه لتعظيم الاستفادة"، تمكنت الأكاديمية من تفعيل استراتيجياتها وتطبيق برامجها بنجاح وهي كالتالي:

1. **منتدى القادة: المشاركة العربية في الحلول المبتكرة لقضايا المياه: 11 يوليو 2010 في أبو ظبي. بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لانطلاق الأكاديمية، وانسجاما مع رسالتها المتمثلة في أن تكون منبرا مشتركا لمناقشة وتقييم أحدث التطورات العالمية في سياسات إدارة وتنمية الموارد المائية والحوكمة وتفعيل المشاركة العربية في هذا المجال، جمعت الأكاديمية بين أكثر من 50 شخصية قيادية من وزراء مياه عرب ورؤساء منظمات دولية وقادة عالميين من أجل وضع حلول مبتكرة وملائمة لقضايا المياه في العالم العربي ضمن منتدى خصص لمناقشة ما يلي:**
   - **الحلول المبتكرة لضمان الأمن المائي العربي في المستقبل.**
   - **عوامل التغيير في قطاع المياه في العالم العربي.**
   - **آفاق جديدة... شركاء جدد... استجابات جديدة.**

ويمكن الاطلاع على توصيات المنتدى من خلال الموقع الالكتروني للأكاديمية.

2. برنامج دبلوماسية المياه: سبتمبر 2010– مارس 2011 في أبو ظبي. تم اعتماد هذا البرنامج من طرف المجلس الوزاري العربي للمياه في يوليو 2010 ونظم بالتعاون مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، ومن أجل تطوير محتوى الدورات الثلاثة لهذا البرنامج واعتماد تقنيات جديدة ومتفاعلة للتدريب، عقدت الأكاديمية شراكة مع معهد كلنغندايل للعلاقات الدولية في لاهاي (هولندا) كما شكلت فريقا للإشراف على تحضير وتنفيذ البرنامج يشمل ممثلين عن المجلس العربي للمياه ومعهد المياه الدولي في ستوكهولم (SIWI) في السويد ومعهد UNESCO-IHE في هولندا، وتم إثراء البرنامج بمساهمات مميزة من وزراء مياه عرب و نخبة من أشهر الخبراء.

ولقد صمم برنامج دبلوماسية المياه، وهو برنامج فريد ومبتكر، كي يكون جسرا خلاقا بين عالم المياه وعالم الدبلوماسية. ويهدف إلى بناء القدرات البشرية في المنطقة العربية من اجل تحقيق اكبر قدر من المنافع من الموارد المائية المشتركة، وذلك بما يتضمنه من إرساء مبدأ التعاون في مواجهة مخاطر النزاعات، وتطبيق الاستراتيجيات التي تؤدي إلى التوصل لاتفاقيات ناجحة بين الدول. ويتعرض البرنامج بشكل مكثف إلى الفكر العالمي الجديد حول إدارة المياه العابرة للحدود والقانون الدولي للمياه، فضلا عن فنون التفاوض والاتصال.

وقد تكللت الدورات الثلاثة من هذا البرنامج بالنجاح التام بمشاركة 30 من الكوادر العليا في وزاراتي المياه والخارجية من 14 دولة عربية. حيث عقدت الدورة الأولى تحت عنوان "الإطار العام لدبلوماسية المياه" ما بين 26 – 30 سبتمبر 2010 والدورة الثانية "تقاسم المنافع" ما بين 28 نوفمبر – 2 ديسمبر 2010 والدورة الثالثة والاخيرة "الدبلوماسية والأبعاد المختلفة لقضايا المياه" ما بين 27 فبراير– 3 مارس 2011. وتزامن اختتام هذا البرنامج مع احتفال الأكاديمية باليوم العربي للمياه والذي يصادف يوم 3 مارس، حيث تم تخرج الفوج الأول من دبلوماسيي المياه العرب الذين شاركوا في الدورات الثلاث للبرنامج.

3. ورشة عمل متنقلة حول المصادر غير التقليدية للمياه: 14–23 أكتوبر 2010، في أبو ظبي واستراليا. نظمت الاكاديمية ورشة عمل وجولة ميدانية لوفد رفيع تضمن وزيرا وعددا من رؤساء ومدراء مؤسسات مائية من 7 دول عربية تمت خلالها زيارة كل من أبو ظبي وثلاث ولايات مختلفة في استراليا ذات خبرة كبيرة في الموضوع وهي العاصمة كانبيرا وفيكتوريا وجنوب أستراليا (اديلايد) .وقد تضمن البرنامج سلسلة من الزيارات الميدانية لمحطات ومواقع لتحلية مياه البحر ومعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي. كما عقد المشاركون جلسات عمل مع وزراء مياه وصناع السياسات في استراليا للاستفادة من تجارب إصلاحات الحوكمة والتكنولوجيات المبتكرة والتعرف على افضل الممارسات لاعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في التخطيط العمراني والري وكذلك رفع كفاءة الري .

4. برنامج التصميم والتطبيق السليم للإصلاحات في المرافق المياه والصرف الصحي: 9–13 يناير 2011 في أبوظبي. نفذت الأكاديمية برنامجا تدريبيا حول إصلاحات مرافق المياه والصرف الصحي، والذي تم تطويره وتقديمه بالتعاون مع معهد البنك الدولي بواشنطن وبمساهمة عدد من الخبراء الدوليين والعرب. واستفاد من البرنامج 30 مشاركا من كبار المسئولين والمدراء في مرافق ومؤسسات مياه وصرف صحي من 12 دولة عربية. ومكن هذا البرنامج المشاركين من تحليل تأثير الاقتصاد السياسي على صناعة القرار والتدرب على كيفية وضع وتنفيذ الاستراتيجيات المالية والمؤسساتية والتنظيمية من اجل أداء مستدام للمرافق ورفع كفاءة استعمال وتوزيع المياه.

5. الاحتفال باليوم العربي للمياه: 3 مارس 2011 في أبو ظبي. تزامنا مع اختتام برنامج دبلوماسية المياه وتخرج الفوج الأول من دبلوماسيي مياه عرب، بادرت الأكاديمية إلى تنظيم ورشة خاصة في هذا اليوم حول "النظرة المستقبلية لدبلوماسية المياه في العالم العربي في أفق 2030" بحضور عدد من الشخصيات البارزة من وزراء وسفراء وقادة لمنظمات جهوية ودولية.

كما قامت الأكاديمية بجدولة برنامج جديد هو كالتالي:

برنامج تدريبي حول مشاركة القطاع الخاص في تطوير قطاع المياه: 25-28 ابريل 2011 في أبو ظبي. تقوم الأكاديمية بالتحضير لهذا البرنامج بمساهمة نخبة من الخبراء الدوليين والكفاءات العربية. ويهدف إلى تمكين المشاركين من كسب معرفة متقدمة لتقييم مشاركة القطاع الخاص في مختلف مراحل تطوير محطات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الشرب والمياه العادمة والمرافق وانظمة الري. ويركز البرنامج على دور القطاع الخاص من خلال نظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) ونظام عقود الامتياز (concession contracts) وعقود الإدارة (management contracts) وغيرها من اجل تحسين الخدمات ومواكبة ركب الاستثمارات اللازمة.

وتستقبل الاكاديمية في الوقت الحالي ترشيحات المشاركة في هذا البرنامج الذي يستهدف 30 مشاركا من كبار مدراء المرافق وصناع القرار في قطاع المياه على أن يقوم المرشحون بتعبئة طلب الانتساب (المرفق) وإعادته إلى الأكاديمية قبل 29 مارس 2010.

وأغتنم هذه الفرصة لتجديد الشكر للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على دعمها المتواصل ومساعدتها من خلال إيصال برامج الأكاديمية لكافة الدول العربية. كما تطمح الأكاديمية العربية للمياه إلى المزيد من الشراكة والتعاون مع المجلس الوزاري العربي للمياه ولن تدخر جهدا في توفير الدعم التقني والعلمي والاستشاري للمجلس وجميع الدول العربية من اجل المضي قدما بتطوير قطاع المياه في الوطن العربي.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

د. أسماء القاسمي
مدير الأكاديمية العربية للمياه

المرفقات:

1) المشاركون في البرامج التدريبية للأكاديمية العربية للمياه حسب الدول
2) المشاركون في منتدى القادة
3) طلب المشاركة في برامج الأكاديمية
4) النشرة التعريفية لبرنامج مشاركة القطاع الخاص في تطوير قطاع المياه

مرفق 1: الدول العربية المشاركة في البرامج المختلفة للأكاديمية العربية للمياه

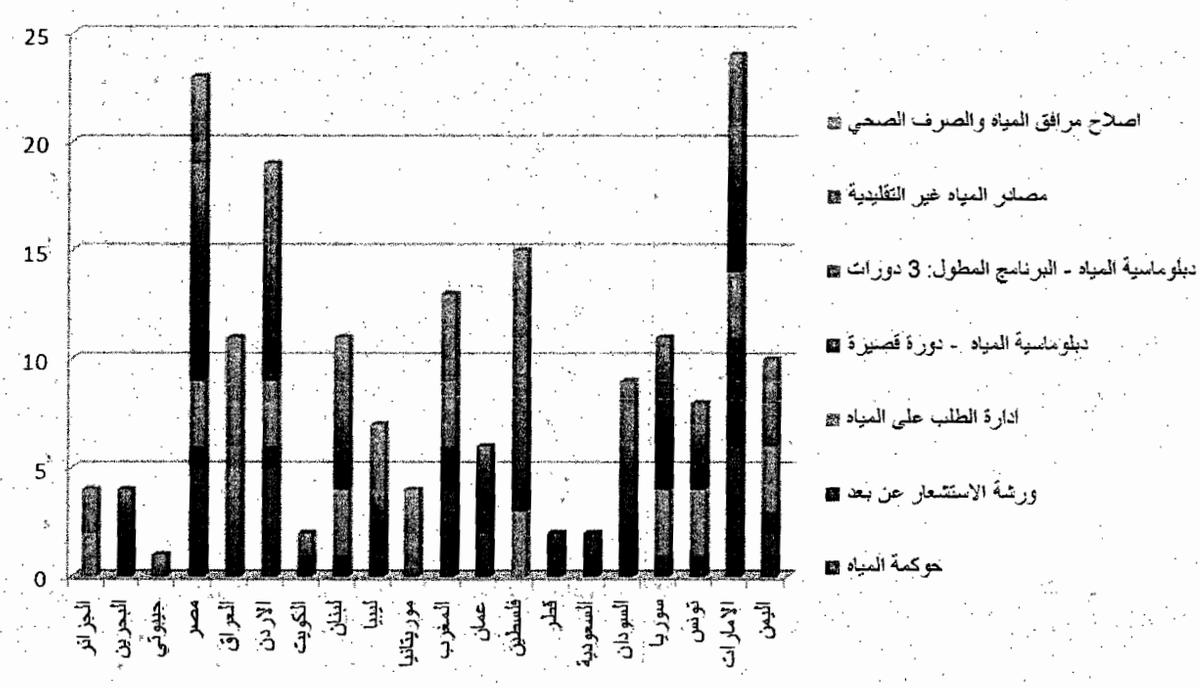

مرفق 2: المشاركون في منتدى القادة*

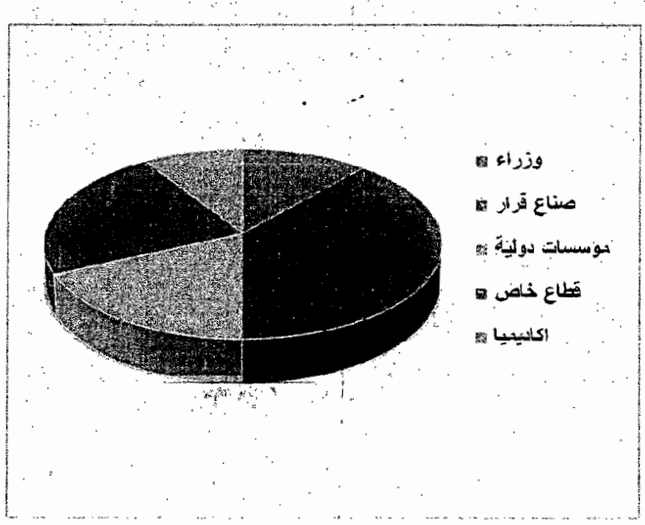

* يمثل المشاركون في المنتدى كلا من: استراليا، جمهورية العراق، المملكة الأردنية الهاشمية، هولندا، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، تركيا، دولة الامارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية، مركز الدراسات المائية والامن المائي العربي التابع للامانة العامة لجامعة الدول العربية، البنك الدولي-واشنطن، المجلس العالمي للمياه -فرنسا، IDRC-مصر.

مرفق 3: طلب المشاركة في برامج الأكاديمية

طلب تسجيل

البرنامج:

معلومات عامة

الرجاء الإجابة عن جميع الأسئلة. يجب ملء الطلب بالكامل قبل مراجعته من قبل لجنة القبول. الرجاء الكتابة أو الطباعة بشكل واضح.

الإسم العائلي:	الإسم الأول:	اسم الأب:
الإسم المفضل:		
العنوان:		
المدينة/الولاية/الدولة:	الرمز البريدي/صندوق البريد:	
الجنس:	تاريخ الولادة:	
الجنسية:	محل الإقامة:	
عنوان البريد الإلكتروني:	العنوان البريدي الإلكتروني البديل:	
هاتف المنزل:	هاتف المكتب:	
الهاتف المتحرك:		

معلومات الأطراف الداعمة

إذا كنتم تشاركون في هذا البرنامج بموجب دعم من شخص في مؤسستكم، الرجاء ذكر الإسم وبيانات الإتصال والطلب منهم التوقيع على الموافقة أدناه.

الإسم العائلي:	الإسم الأول:	اسم الأب:
المنصب:	المؤسسة:	
رقم الهاتف:	عنوان البريد الإلكتروني:	
أوافق على حضور:	لبرنامج الأكاديمية العربية للمياه*	
التوقيع:	التاريخ:	

* تحتسب مدة حضور البرنامج كوقت عمل عادي.

البيانات المهنية

اسم الشركة/المؤسسة:	المنصب/اللقب:	القسم:
عنوان الشركة/المؤسسة:		
المدينة/الولاية/الدولة:		الرمز البريدي:

الرجاء كتابة شرح موجز عن عملكم الحالي بما فيه المسئوليات ومدة العمل في هذا المنصب:

يعقد البرنامج باللغة الإنجليزية وسيكون هناك عدد من المتحدثين باللغة العربية للمساعدة. الرجاء تحديد مستوى الكفاءة باللغات الثلاثة التالية

	ممتاز	جيد	مقبول	محدود
اللغة الإنجليزية				
المحادثة	○	○	○	○
القراءة	○	○	○	○
الكتابة	○	○	○	○
اللغة العربية				
المحادثة	○	○	○	○
القراءة	○	○	○	○
الكتابة	○	○	○	○
اللغة الفرنسية				
المحادثة	○	○	○	○
القراءة	○	○	○	○
الكتابة	○	○	○	○

المؤهلات الأكاديمية

	دورات تدريبية	معهد فني/ كلية	جامعة أو ما يعادلها	مدرسة ثانوية
الشهادات:	○	○	○	○

الشهادات التي تم الحصول عليها	الدرجة

التعليم العالي

اسم المؤسسة التعليمية	الشهادة	مجالات الدراسة	سنوات الدراسة

المؤهلات المهنية

الشهادة:	المؤسسة:	السنة:

متطلبات مقدم الطلب

على ورقة منفصلة بما لا يتجاوز عن 250 كلمة (صفحة تقريباً)، الرجاء توضيح لماذا ترغبون في المشاركة بهذا البرنامج ما هي أهدافكم وغاياتكم من تقديم طلب لهذا البرنامج؟ كيف يتسهم البرنامج في تعزيز مسيرتكم المهنية في الوقت الحالي/ في المستقبل؟ كيف ستطبق المعرفة والمهارات التي تكتسبونها في هذا البرنامج على عملكم؟

الرجاء إرفاق السيرة الذاتية بالكامل مع الطلب

كيف عرفتم عن هذا البرنامج؟

	خطاب	بريد الكتروني	توصيات	موقع الكتروني	أخرى؟
الرجاء وضع علامة على الخيار المناسب:	○	○	○	○	

نظراً لمحدودية عدد المقاعد المتوفرة، ستقوم الأكاديمية العربية للمياه باختيار المرشحين للبرنامج بالإعتماد على الإهتمام والخبرة والتجارب السابقة لضمان مشاركة مجموعة كبيرة من المرشحين من مختلف الخبرات والقطاعات والدول. وسيتم إبلاغ المرشحين المختارين وتزويدهم بالتعليمات حول الإجراءات الإدارية واللوجستية التي يترتب إتباعها من أجل حضور البرنامج.

إقـــــرار

أشهد بأن جميع المعلومات المقدمة صحيحة وكاملة ودقيقة بحسب معرفتي واعتقادي. وفي حال اختياري كمشارك في البرنامج، التزم بحضور جميع جلسات البرنامج التي أدعى لحضورها وسأخصص وقتي بالكامل لحضور البرنامج كما هو محدد في دعوة حضور البرنامج المرفقة.

التوقيع: _____ التاريخ: _____

الرجاء إرسال هذا الطلب إلى:

بريد الكتروني: awa@awacademy.ae

فاكس لجنة القبول والتسجيل: ٠٩٧١٤٩٩٧٤٤٥

يستخدم موظفو الأكاديمية العربية للمياه المعلومات الشخصية الواردة في هذا الطلب حصراً لأغراض اختيار المرشحين وسيتم هذه المعلومات سرية ولا يجوز استخدامها لأي أغراض أخرى

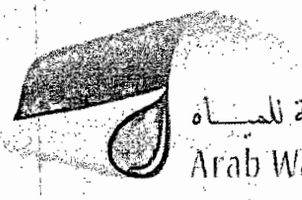

Private Sector Participation in Water

25-28 April 2011, Abu Dhabi, UAE

PROGRAM DESCRIPTION

Why is this program important?

Private sector participation (PSP) in the water sector has been a widely debated (and sometimes controversial) topic. Over the last two decades, many approaches have emerged for involving the private sector – whether for raising financing, improving operational efficiency, or both. While PSP initially started in the potable water sector, it has gradually expanded into the wastewater treatment and irrigation sectors.

As managers and decision-makers in government are facing increasing challenges to improve services and keep pace with needed investment in the face of growing demand and water scarcity, all potential options should be considered. While PSP is not necessarily a panacea, the experience has shown that it can bring significant benefits, provided it is properly implemented.

Program objectives

Participants will gain knowledge on the various options available for leveraging on the private sector to improve water, sanitation and irrigation services. They will develop an understanding of new contractual approaches and design scenarios for the implementation of successful PSP projects in support of water reforms.

The program will cover private management of urban water utilities, BOTs and other schemes for desalination and wastewater treatment plants, small scale local operators for rural and peri-urban areas, and specifics of PSP in irrigation.

Who should attend?

Top managers from water utilities and decision-makers in government involved in the reform of water, sanitation and irrigation services, and contemplating PSP as an option to assist in future reform or implementation of specific projects. The program is open to all MENA countries.

Program implementation

A senior intensive 4-day course which will draw largely on MENA experiences and include cases studies from the region for concessions and management contracts, BOTs; as well as role plays and simulations for contractual schemes, risk allocation and financial engineering.

Private Sector Participation (PSP) in Water, Sanitation and Irrigation

Abu Dhabi, 25 - 28 April 2011,

	Day 1	Day 2	Day 3	Day 4
	Overview of PSP in Water	**BOT Contracts for Desalination and Wastewater Treatment Plants**	**PPP for Utilities: Concessions and Management Contracts**	**Irrigation PPP, Financing of PPP**
Session 1 09:00-11:00	Opening Introduction, Objectives and Challenges **Moderated Discussion**: Course Expectations **Lesson**: Why Involve the Private Sector in the Water Sector. Q&A	**Lesson**: Why Choose BOT or Similar Schemes over more Traditional Schemes? **Lesson:** Structure and Risks Allocation of BOTs & DBO	**Case study**: The Experience of Morocco with Concessions **Case study:** The Amman Management Contract **Lesson:** Introducing Second Generation PPP Contracts	**Lesson**: PSP in Irrigation: Specific Advantages and Risks. **Case studies:** Recent Experiences and Initiatives of PSP in Irrigation (Morocco and Egypt). Q&A **Panel discussion**: Financing of PPPs (Regulatory Framework, Available Instruments from WBG, Arab Financiers, and other Financial Markets)
Break 11:00-11:30	Break	Break	Break	Break
Session 2 11:30-13:00	**Lesson**: The Various Contractual Options Available (BOTs and similar, PPP for utilities). Q&A	**Lesson:** Review of BOT Market in Water in MENA. Q&A	**Case studies:** Management Contracts of Algiers, Muscat (sewerage), and Jeddah **Case study**: The Mecca Service Contract	**Lesson:** key ideas for implementing a Successful PSP Project. Impact Session Closing Remarks and Next Steps
Break 13:00-13:45	Break	Break	Break	Break
Session 3 13:45-16:00	**Lesson**: Private Management of Urban Water Utilities: Review of Experiences in the Developing World Since 1990 **Panel Discussion**: Private Sector Involvement in the Arab Water Sector. *(to bring in some private sector service providers to share in the dialogue)* Q&A	**Case study**: An Example of Desalination BOT. Q&A **Case study**: New Cairo WWTP BOT. Q&A	**Lesson**: Performance-Based Contracting for NRW. Q&A **Lesson**: Alternative Models: Corporatization and Mixed-Ownership Companies. Q&A **Lesson**: Small Scale Local Operators for Rural and Peri-Urban Areas. Q&A	**Field visit:** a case of private sector participation in water in Abu Dhabi, UAE

ADMISSIONS

HOW TO APPLY?

The application form for the program can be downloaded from the Arab Water Academy website http://www.awacademy.ae

Please email or fax the application form and supporting documents to the address shown below **before 29 March 2011**. Qualified candidates are admitted on a competitive basis. Only 25-30 candidates will be accepted.

The AWA will select participants based on their interest, experience, the relevance of their background, and in order to achieve a mix of participants across backgrounds, sectors, and countries.

For more information,
and to send your application,
please contact the Arab Water Academy:

Email: awa@awacademy.ae
Fax: +971 2 499 72 45
Tel: +971 50 181 2699

مرفق رقم (37)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير حول

الدورة التدريبية " دبلوماسية المياه :

تقاسم المياه – تقاسم المنافع "

2010/9/30-26

إعداد : السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة المركز

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير حول
الدورة التدريبية " دبلوماسية المياه :
تقاسم المياه – تقاسم المنافع "
2010/9/30-26

تنفيذا لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية بالقاهرة رقم 21 بتاريخ (2010/7/2) وخاصة البد أولا منه والذي نص على :

1- **دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائى العربي والأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والأكاديمية العربية للمياه إلى مواصلة عملها بشأن تعزيز القدرات التفاوضية للمختصين في الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.**
2- **اعتماد البرنامج التدريبي لتعزيز القدرات العربية التفاوضية للأكاديمية العربية للمياه .**
3- **دعوة الدول العربية إلى المشاركة بفاعلية في البرنامج التدريبي للأكاديمية العربية للمياه لتعظيم الاستفادة .**

وبناء على موافقة معالي الأمين العام ، نظم مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بالتعاون مع الأكاديمية العربية للمياه الدورة التدريبية حول " **دبلوماسية المياه : تقاسم المياه – تقاسم المنافع "** وذلك في إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 26 – 2010/9/30 . وقد شاركت رئيسة المركز السيدة / شهرة قصيعة ، والسيد / غالب سعد وزير مفوض – بالمركز في أعمال هذه الدورة .

وتعتبر هذه الدورة المرحلة الأولى من المراحل الثلاث التي يتكون منها البرنامج التدريبي والذي اعتمده المجلس الوزاري العربي للمياه في قراره المشار إليه وسوف تعقد الدورة الثانية خلال الفترة من 11/28 إلى 2010/12/2 بينما ستعقد الدورة الثالثة خلال شهر يناير – كانون الثاني 2011 .

ويعتبر الهدف الرئيس من هذا البرنامج هو تكوين مجموعة من المتخصصين العرب في مجال المياه المشتركة وتقنيات التفاوض والقوانين الدولية ذات العلاقة .

المشاركون

- شارك في افتتاح هذا البرنامج كل من وزير المياه والري في جمهورية العراق ووزير المياه في السلطة الفلسطينية .

- شارك عدد كبير من المسؤولين في الوزارات العربية (المياه والخارجية) 26 مشاركا من 14 دولة عربية وهي : الأردن – الإمارات – البحرين – تونس – جيبوتي – السودان – العراق – سلطنة عمان – فلسطين – لبنان – ليبيا – مصر – موريتانيا واليمن .

- أشرف على التدريب ممثلو عدد من المنظمات العربية والدولية ذات الخبرة في المجال المعهد الدبلوماسي بهولندا Glengendel Institute ، المعهد السويدي للمياه الدولية والبنك الدولي .

الافتتاح

- شارك في الافتتاح مسؤول من هيئة البيئة في إمارة أبو ظبي نيابة عن رئيس الهيئة والدكتور / محمود أبو زيد بصفته رئيس مجلس إدارة الأكاديمية العربية للمياه ورئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي ومديرة الأكاديمية .

- ألقت رئيسة المركز مداخلة في الافتتاح أكدت فيها على اهتمام جامعة الدول العربية ومعالي الأمين العام شخصيا بموضوع المياه ، وعلى أهمية قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه خاصة الإستراتيجية العربية للأمن المائي والتي ستعتمد في القريب العاجل والتي سوف تكون أساسا لدعم التعاون والتنسيق في الشأن المائي بين الدول العربية وكذلك القرار الوزاري الخاص بهذا البرنامج والذي ينفذ بالتعاون مع الأكاديمية لتأهيل الكوادر العربية في مجال المفاوضات واستعرضت رئيسة المركز ما تقوم به جامعة الدول العربية من جهود لمواجهة التحديات المائية ، خاصة في مجال المياه المشتركة .

محاور الدورة التدريبية

1. مناقشة المسائل الرئيسية في إدارة المياه العابرة للحدود
2. الاتجاهات والتطورات في مجال المياه والدبلوماسية
3. التحديات المائية في المنطقة العربية
4. أثر التحديات المائية على صناعة القرار
5. تفهم مسائل المياه العابرة للحدود من الصراع إلى التعاون وتحديد المنافع المشتركة
6. تقديم وتحليل تجارب التعاون المشترك عبر الحدود
7. تحليل مصادر المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية
8. القانون الدولي للمياه والتحديات الجديدة للمجاري المائي العابرة للحدود
9. تحليل الاتفاقيات الدولية بشأن الموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية
10. تعظيم المنافع من المياه المشتركة
11. عرض تجارب واقعية في إدارة المياه المشتركة في أوروبا وإفريقيا والمنطقة العربية
12. تدريبات عملية على إدارة المياه المشتركة بإشراف عدد من الخبراء العرب والدوليين

حلقات نقاش وزارية

شارك معالي الوزراء العرب (العراق وفلسطين) في حلقة نقاش استعرض خلالها كل منهما :

- التحديات المائية في جمهورية العراق والشح المائي الذي تعانيه سواء بسبب التغير المناخي أو بسبب خفض وتلوث كمية المياه الواردة من تركيا ، وفشل محاولات التفاوض للوصول إلى حلول منصفة مع الجانب التركي .
- المشاكل المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتحديات اليومية التي تواجهها سلطة المياه الفلسطينية وطرق التفاوض مع الجانب الإسرائيلي من أجل تأمين مياه الشرب للمواطنين .

نتائج الدورة

1. ركزت هذه الدورة من خلال المحاضرات والتدريبات على رفع قدرات المسؤولين العرب المشاركين سواء من وزارات الخارجية أو من الوزارات المعنية بالمياه وتدريبهم على التقنيات العلمية للتفاوض في مجال المياه المشتركة ، وهذا يستجيب لحاجة ملحة عبّر عنها أكثر من مسؤول عربي وتصب في خدمة المصالح العربية والحقوق المائية العربية .
2. عبر المشاركون من الدول العربية عن تقديرهم لهذه الخطوة من طرف مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والأكاديمية العربية للمياه وأكدوا على أهمية المعلومات والتطبيقات العملية التي تضمنتها الدورة .
3. اختارت الأكاديمية نخبة من الخبراء المختصين العرب والدوليين في المفاوضات المعنية بالمياه المشتركة السطحية والجوفية ، للإشراف على كافة مراحل الدورة مما شكل فرصة لاحتكاك المسؤولين العرب عن المياه المشتركة مع الخبرات الدولية في هذا المجال .
4. كانت هذه الدورة فرصة للتعارف والتفاعل بين المسؤولين العرب عن المياه المشتركة وتبادل الخبرات وتقريب وجهات النظر في المواضيع المشتركة .
5. ساهمت هذه الدورة في تمتين العلاقات بين المركز والجهات العربية والدولية المشاركة والتي عبرت عن استعدادها لتطوير التعاون مع المركز في تعزيز القدرات العربية في الشأن المائي .
6. سيواصل المركز تعاونه مع الأكاديمية في موضوع تعزيز القدرات التفاوضية من خلال الدورتين القادمتين في إطار تنفيذ قرار المجلس الوزاري العربي للمياه .

لمحة عن الأكاديمية العربية للمياه

- تم إطلاق الأكاديمية العربية للمياه في تموز/ يوليو 2008 لتكون مركزا للتدريب العلمي والتقني في المعارف المتصلة بإدارة المياه وتنمية الموارد المائية بالتركيز على بناء قدرات القيادات والكوادر التنفيذية العليا في القطاع المائي والقطاعات الأخرى المرتبطة به في المنطقة العربية .

- تم إنشاء الأكاديمية ضمن إطار عمل المجلس الوزاري العربي للمياه وتتولى هيئة البيئة – أبو ظبي والمركز الدولي للزراعة الملحية في دولة الإمارات العربية المتحدة الإشراف على إدارتها وتطوير برامجها .

- وتتخذ الأكاديمية العربية للمياه من أبو ظبي مقرا لها ، وقد تأسست الأكاديمية بتمويل مبدئي من هيئة البيئة – والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي .

- يترأس الأكاديمية العربية للمياه الدكتور/ محمود أبو زيد – رئيس المجلس العربي للمياه ويتولى رئيس هيئة البيئة بأبو ظبي الدكتور/ ماجد المنصوري منصب نائب رئيس الأكاديمية ، ويدير الأكاديمية حاليا مديرة من – الجنسية المغربية – تساعدها مجموعة من الأكاديميين والإداريين ، ويتم تنفيذ برامج الأكاديمية المختلفة عن طريق الاستعانة بالعلماء والخبراء في المنطقة ومختلف دول العالم .

- في إطار تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بمهام تعزيز القدرات العربية التفاوضية في الشأن المائي ، تم الاتفاق مع الأكاديمية العربية للمياه على التعاون في تنفيذ هذا البرنامج بتنظيم ثلاث دورات تدريبية في هذا الخصوص وتتولى الأكاديمية – مشكورة – تمويل هذا البرنامج وقد اتخذ المجلس الوزاري العربي للمياه قراراً يدعم هذا التعاون .

مرفق رقم (38)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير حول

الدورة التدريبية الثانية " دبلوماسية المياه:

تقاسم المياه - تقاسم المنافع "

2010/12/2-11/28

إعداد : السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة المركز

تقرير حول
الدورة التدريبية الثانية " دبلوماسية المياه:
تقاسم المياه - تقاسم المنافع "

تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية بالقاهرة رقم 21 بتاريخ (2\7\2010) وخاصة البند أولا منه والذي نص على :"

1. دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والاكاديمية العربية للمياه الى مواصلة عملها بشأن تعزيز القدرات التفاوضية للمختصين في الدول العربية بالتنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية.
2. اعتماد البرنامج التدريبي لتعزيز القدرات العربية التفاوضية للأكاديمية العربية للمياه
3. دعوة الدول العربية الى المشاركة بفعالية في البرنامج التدريبي للأكاديمية العربية للمياه لتعظيم الاستفادة " .

وبناء على موافقة معالي الامين العام ، نظم مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بالتعاون مع الأكاديمية العربية للمياه الدورة التدريبية الثانية حول " دبلوماسية المياه - تقاسم المياه تقاسم المنافع "وذلك في إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 2010/12/2-11/28. وقد شاركت رئيسة المركز السيدة شهرة قصيعة والسيد غالب سعد – وزيرمفوض - بالمركز في اعمال هذه الدورة .

وتعتبرهذه الدورة المرحلة الثانية من المراحل الثلاث التي يتكون منها البرنامج التدريبي والذي اعتمده المجلس الوزاري العربي للمياه في قراره المشار اليه حيث عقدت الدورة الأولى في الأكاديمية (أبو ظبي) في الفترة من 26-2010/9/30 ، ، بينما ستعقد الدورة الثالثة في نهاية شهر فبراير- شباط 2011 .

ويعتبرالهدف الرئيس من هذا البرنامج هو تكوين مجموعة من المتخصصين العرب في مجال المياه المشتركة وتقنيات التفاوض والقوانين الدولية ذات العلاقة.

المشاركون

- شارك في أعمال هذه الدورة (تقريبا) نفس المجموعة التي شاركت في أعمال الدورة الأولى ، وهم عدد كبير من المسؤولين في الوزارات العربيه (المياه والخارجية) 26 مشاركا من 13 دولة عربية وهي : الاردن – الامارات– تونس – جيبوتي – السودان – العراق – سلطنة عمان – فلسطين – لبنان– مصر –– موريتانيا و اليمن .
- اشرف على التدريب ممثلو عدد من المنظمات العربية والدولية ذات الخبرة في المجال ، المعهد الدبلوماسي بهولندا Glengendel Institute ، المعهد السويدي للمياه الدولية SIWI (مرفق قائمة المشاركين) .

الافتتاح :

- افتتحت أعمال الدورة من قبل كل من الدكتورة / أسماء القاسمي - مديرة الاكاديمية العربية للمياه ، والسيدة / شهرة قصيعة - رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي حيث ألقت السيدة / مديرة الأكاديمية كلمة رحبت بها بالسادة المشاركين وأعادت التذكير بأهداف ومضمون البرنامج وأشادت بالتعاون القائم مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي الذي كان سببا في نجاح هذا البرنامج وأكدت على استمرار التعاون مع المركز في خدمة قطاع المياه في الدول العربية .
- ثم ألقت رئيسة المركز كلمة أكدت فيها على اهتمام جامعة الدول العربية ومعالي الامين العام شخصيا بموضوع المياه ،وعلى اهمية قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه خاصة الاستراتيجية العربية للامن المائي والتي ستعتمد في القريب العاجل والتي سوف تكون اساسا لدعم التعاون والتنسيق في الشأن المائي بين الدول العربية وكذلك القرار الوزاري الخاص بهذا البرنامج والذي ينفذ بالتعاون مع الأكاديمية لتأهيل الكوادر العربية في مجال ادارة المفاوضات واستعرضت رئيسة المركز ماتقوم به جامعة الدول العربية من جهود لمواجهة التحديات المائية، خاصة في مجال المياه المشتركة .

محاور الدورة التدريبية :

1. فن الدبلوماسية .
2. المفاوضات في مجال الموارد المائية .
3. الدبلوماسية والمفاوضات في مجال المياه المشتركة .
4. النظرية والتطبيق في التواصل والاتصال بين الثقافات (مفاهيم في أثر الاختلاف الثقافي)
5. نماذج عملية لتحليل عناصر الصراع واختيار استراتيجية التفاوض .
6. المهارات التفاوضية في المجال الدولي .
7. تمارين عملية على عملية التفاوض لحل النزاعات المائية .

ملاحظات المركز :

1. ركزت هذه الدورة من خلال المحاضرات والتدريبات على رفع قدرات المسؤلين العرب المشاركين سواء من وزارات الخارجية او من الوزارات المعنية بالمياه وتدريبهم على التقنيات العلمية للتفاوض في مجال المياه المشتركة ،وهذا يستجيب لحاجة ملحة عبّر عنها اكثر من مسؤول عربي وتصب في خدمة المصالح العربية والحقوق المائية العربية .
2. اختارت الاكاديمية نخبة من الخبراء المختصين العرب والدوليين في المفاوضات المعنية بالمياه المشتركة السطحية والجوفية ، للاشراف على كافة مراحل الدورة .
3. عبّر المشاركون عن تقديرهم لهذه الخطوه من طرف مركز الدراسات المائية والامن المائي العربي والاكاديمية العربية للمياه واكدوا على اهمية المعلومات والتطبيقات العلمية التي تضمنتها الدورة.
4. ساهمت هذه الدورة في تمتين العلاقات بين المركز والجهات العربية والدولية المشاركة والتي عبرت عن استعدادها لتطوير التعاون مع المركز في تعزيز القدرات العربية في الشان المائي .
5. سيتواصل المركز تعاونه مع الأكاديمية في موضوع تعزيز القدرات التفاوضية من خلال الدورة القادمة في اطار تنفيذ قرار المجلس الوزاري العربي للمياه.

مرفق رقم (39)

تقرير حول

الدورة التدريبية : " دبلوماسية المياه : تقاسم المياه ... تقاسم المنافع "

أبو ظبي 2/27 – 2011/3/3

بناء على موافقة معالي الأمين العام ، نظم مركز الدراسات المائية بالتعاون مع الأكاديمية العربية للمياه الدورة التدريبية الثالثة من برنامج "دبلوماسية المياه : تقاسم المياه – تقاسم المنافع" وذلك في إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، مقر الأكاديمية ، خلال الفترة 2/27 – 2011/3/3 . وقد شاركت رئيسة المركز السيدة / شهرة قصيعة والسيد / غالب سعد – وزير مفوض - في أعمال هذه الدورة .

وتعتبر هذه الدورة المرحلة الأخيرة من المراحل الثلاث التي يتكون منها البرنامج التدريبي والذي اعتمده المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية – يوليو 2010 ، وتتمحور هذه الدورة حول "الدبلوماسية والأبعاد المختلفة لقضايا المياه" في حين عقدت الدورة الأولى للبرنامج في الفترة 26 – 2010/9/30 حول "الإطار العام لدبلوماسية المياه" ، والدورة الثانية في الفترة 11/28 – 2010/12/2 حول "تقاسم المنافع" .

ويعتبر الهدف الرئيس من هذا البرنامج هو تكوين مجموعة من "دبلوماسي المياه" العرب المتخصصين في تقنيات التفاوض والحوار والقوانين الدولية الخاصة بالمياه المشتركة سواء من الوزارات العربية المعنية بالمياه أو من وزارات الخارجية .

المشاركون

- شارك في أعمال هذه الدورة الأخيرة تقريبا نفس المجموعة التي حضرت في الدورات السابقة .
- أشرف على التدريب عدد من المتخصصين العرب والدوليين ، وخاصة عدد من المسؤولين على التدريب في مجال العلاقات الدبلوماسية من معهد العلاقات الدولية بهولندا Clingendael ومعهد SIWI من السويد .

المحاور الرئيسية لهذه الدورة

- "عنصر التغيير" : بناء نظم دائمة للتعاون حول المياه المشتركة
- فن التحاور الاستراتيجي
- استراتيجيات حول المفاوضات الخاصة بالمياه الدولية المشتركة
- تكوين رؤى وسيناريوهات وخطط إستراتيجية حول المستقبل

الاحتفال باليوم العربي للمياه

قرر المجلس الوزاري العربي للمياه أن يكون يوم 3 من شهر آذار – مارس من كل سنة "اليوم العربي للمياه" .

واحتفالا بهذا اليوم وبمناسبة تخرج أول دفعة من دبلوماسي المياه العرب نظمت الأكاديمية العربية للمياه وبالتعاون مع المركز ورشة خاصة حول مستقبل المياه في العالم العربي يوم 2011/3/3 في مقرها بأبو ظبي ، شارك فيها عدد من الشخصيات البارزة منها :

- معالي الوزير : رشيد أحمد بن فهد – وزير المياه والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- معالي الوزير : محمد النجار – وزير المياه والري بالمملكة الأردنية الهاشمية – رئيس المجلس الوزاري العربي للمياه .
- سعادة رزان خليفة المبارك – رئيسة هيئة البيئة بأبو ظبي .
- ممثل عن الأمين العام المساعد للأمم المتحدة – السكرتير التنفيذي للاسكوا
- كما شارك عدد من سفراء الدول العربية والأوروبية بأبو ظبي ، وعدد من ممثلي المنظمات الدولية والبنك الدولي .
- ناقش المشاركون الواقع المائي والرؤى المستقبلية للمياه والعلاقات الدبلوماسية المائية في المنطقة العربية .

جلسة الاختتام

ألقت رئيسة المركز كلمة في اختتام أعمال البرنامج التدريبي والاحتفال باليوم العربي للمياه أكدت فيها على دعم المركز لمزيد من التعاون البناء مع الأكاديمية ، كما ركزت على أهمية هذا البرنامج حول "دبلوماسية المياه : تقاسم المياه – تقاسم المنافع" وأهمية رفع القدرات العربية وتدريبهم على التقنيات العلمية للتفاوض في مجال المياه المشتركة وهذا يستجيب للقرار السياسي العربي بتعزيز القدرات التفاوضية العربية الخاصة بالمياه المشتركة وهو ما عبر عنه المجلس الوزاري العربي للمياه وكذلك ما جاء في إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة .

ملاحظات رئيسة المركز

- يعتبر هذا البرنامج التدريبي من البرامج الناجحة حيث تم تكوين أول نخبة من **"دبلوماسي المياه"** في الوطن العربي من مسؤولين عن المياه بوزارات المياه والدبلوماسيين من وزارات الخارجية .
- تم تكوين شبكة عربية من " دبلوماسي المياه " حيث تم الاتفاق على التواصل والتعاون وتبادل المعلومات بين المشاركين والعاملين في مجال المياه المشتركة في الدول العربية
- تلقى هذا البرنامج دعما من الوزراء ومؤسسات التمويل حيث قام البنك الدولي والحكومة الإماراتية وحكومة هولندا بتمويل هذا البرنامج .
- تم الاتفاق بين مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والأكاديمية العربية للمياه على مواصلة التعاون وتوسيع برامج تعزيز القدرات العربية الخاصة بالمياه المشتركة .
- عبر معالي الوزير الإماراتي عن تقديره للعمل الذي يقوم به المركز وللتعاون القائم بين المركز والأكاديمية .
- كما رحبت رئيسة هيئة البيئة بإمارة أبو ظبي وهي كذلك رئيسة الأكاديمية العربية للمياه بالتعاون القائم بين المركز والأكاديمية ، وطلبت من رئيسة المركز القيام بزيارتها في هيئة البيئة في المستقبل القريب لبحث سبل التعاون ووضع برنامج عمل محدد لدعم هذا التعاون سواء مع هيئة البيئة أو الأكاديمية .
- في اختتام أعمال البرنامج التدريبي تم توزيع شهادات "اعتراف بإتمام البرنامج التدريبي بنجاح" على المشاركين .

مرفق رقم (40)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير حول

منتدى قادة المياه

أبو ظبي 2010/7/11

إعداد : السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة المركز

تقرير
حول
منتدى قادة المياه
أبو ظبي 2010/7/11

بدعوة من الأكاديمية العربية للمياه وتنفيذا لتوجيهات معالي الأمين العام شاركت رئيسة المركز السيدة / شهرة قصيعة في "منتدى القادة" حول "المشاركة العربية في الحلول المبتكرة لقضايا المياه" ، والذي عقد في إمارة أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 2010/7/11 . ويتوافق هذا المنتدى مع الاحتفال بالذكرى الثانية لإطلاق الأكاديمية العربية للمياه في أبو ظبي .

المشاركة

شارك في هذا المنتدى عدد من أصحاب معالي الوزراء العرب المسؤولين عن قطاع المياه (العراق – السودان اليمن ووكيل وزارة المياه بالمملكة العربية السعودية) والأمين العام لهيئة البيئة بإمارة أبو ظبي . كما شارك عدد من الشخصيات الأجنبية مثل رئيس المجلس العالمي للمياه ، ورئيس معهد اليونسكو للتعليم المائي ومدير البنك الدولي في الشرق الأوسط ، ونخبة من قادة الفكر والرأي من القطاعات العامة والخاصة .

المحاور

ناقش المشاركون ثلاثة محاور رئيسية هي :

1. الحلول المبتكرة لضمان الأمن المائي العربي في المستقبل
2. عوامل التغيير في قطاع المياه بالعالم العربي
3. آفاق جديدة ، شركاء جدد ، استجابات جديدة

الافتتاح

- ألقى معالي الأمين العام لهيئة البيئة بإمارة أبو ظبي نيابة عن معالي/محمد البواربي ، أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة أبو ظبي كلمة الافتتاح أكد فيها على أهمية تغيير أسلوب التفكير حول المياه وضرورة إيجاد رؤية إقليمية حول الأمن المائي العربي حيث نؤمن بقوة بالمبادرات الإقليمية ، وأكد دعم دولة الإمارات للأكاديمية العربية للمياه التي توفر للكوادر فرص الاطلاع والتدرب على أفضل التطبيقات الدولية .

- بين السيد / لويك فوشون – رئيس المجلس العالمي للمياه في كلمته الافتتاحية أن تنظيم أبو ظبي للمنتدى واستضافة قادة المياه في العالم العربي في الإمارات العربية المتحدة يظهر الأهمية التي تعطى لمشاكل المياه في المنطقة العربية وبشكل أوسع لمستقبل المياه في العالم .

المتحدثون الرئيسيون

تحدث معالي الوزراء العرب المشاركون في المنتدى عن الاستراتيجيات المتخذة في بلدانهم لتنمية قطاع المياه ومواجهة التحديات المائية الكثيرة .

- ركز معالي وزير الموارد المائية بالعراق على شح المياه بالعراق وتأثيره على القطاع الزراعي وتحدث عن المشروعات التنموية المقامة على نهري دجلة والفرات بتركيا ، والتي كانت وراء خفض كميات المياه الواردة للعراق إلى الثلث وأكد على ضرورة إبراز حق العراق في المياه في كافة المحافل الإقليمية والدولية مستندا إلى القوانين الدولية الخاصة بالمياه .

- ركز معالي وزير الري والموارد المائية بالسودان على الوضع المائي بالسودان والإجراءات المتخذة لمواجهة التحديات الكثيرة ، كما تحدث عن المفاوضات الجارية مع دول نهر النيل ، وأكد على الحقوق التاريخية والقانونية السودانية في هذا النهر .

- أما معالي وزير المياه والبيئة في اليمن فقد أكد على الوضع المأساوي للمياه في اليمن، والخطط والاستراتيجيات لمواجهة هذا الوضع ، وبين معاليه أن إنتاج "القات" يستهلك أكثر من نصف كميات المياه ولا توجد حلول لمواجهة هذه الظاهرة.

- أما الأمين العام لهيئة البيئة بأبو ظبي وهو نائب رئيس الأكاديمية العربية للمياه (مع العلم أن رئيس الأكاديمية هو معالي الوزير / محمود أبو زيد – وزير المياه المصري السابق) ، فقد تحدث عن التطور الذي وصل إليه قطاع المياه في إمارة أبو ظبي ، بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والخبراء المختصين وحملات ترشيد المياه في المنازل . وأكد أن تحلية المياه المالحة وإعادة استعمال المياه العادمة هي من أنجع الحلول لمواجهة شح المياه بالإمارات . وأبرز دور الأكاديمية العربية للمياه في مواجهة النقص الحاصل في الوطن العربي وهو تكوين وتعزيز القدرات العربية العلمية في كافة الاختصاصات الخاصة بالمياه .

المناقشات العامة

ركزت المناقشات العامة على :

- أن المشكل الأساسي الذي يواجه العالم وخاصة العالم العربي ليس التغير المناخي ولكن زيادة السكان ، وهذا موضوع في غاية الأهمية ، ويجب مواجهته بكل الطرق .
- نقص التكنولوجيا الحديثة في العالم العربي وضرورة التركيز على هذا الجانب بتوجيه الشباب في هذه الاختصاصات وفتح معاهد لذلك لتعزيز القدرات والكوادر العلمية العربية .
- ضرورة تغيير الأفكار والمعتقدات وتوعية المجتمع بأهمية المياه وأهمية ترشيد الاستهلاك .
- ضرورة إيجاد طرق للتعاون بين الدول المتشاطئة وإيجاد حلول لتقاسم عادل للمياه المشتركة بالاعتماد على الحوار والدبلوماسية .
- ضرورة إيجاد رؤية إقليمية أوسع وإستراتيجية شاملة للأمن المائي العربي وهذا يعتمد على الإرادة السياسية من صانعي القرار .
- أهمية تنظيم الأكاديمية بالتعاون مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي لدورات تدريبية لتعزيز القدرات العربية التفاوضية الخاصة بالمياه المشتركة.
- ضرورة بناء شراكات أقوى مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

مداخلة رئيسة المركز

- شاركت رئيسة المركز في الجلسة الحوارية الثانية التي تناولت عوامل التغيير في قطاع المياه بالعالم العربي وتحدثت على دور الجامعة العربية وخاصة المجلس الوزاري العربي للمياه والقرارات الصادرة عنه وخاصة إستراتيجية الأمن المائي العربي والتي تعتبر أساس للعمل العربي المشترك في مجال المياه .

- كما تحدثت عن دعم معالي الأمين العام لهذا المجلس ولكافة الجهود التي تبذل من أجل تطوير قطاع المياه في الوطن العربي .

- وتحدثت عن دور مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي والمهام المناطة به وخاصة برنامج دبلوماسية المياه الذي ينظمه بالتعاون مع الأكاديمية العربية للمياه ومؤسسات عالمية معروفة في مجالي المياه والدبلوماسية والذي يهدف إلى تعزيز القدرات العربية والمهارات من خلال إتقان تقنيات التفاوض والتواصل بين الثقافات المختلفة في الدول المتشاطئة .

- وقد أشارت إلى ضرورة مشاركة كافة المعنيين والمسؤولين عن المفاوضات الخاصة بالمياه المشتركة في الوزارات العربية المعنية بما في ذلك السادة الوزراء المعنيين بالمياه في برامج علمية لبناء وتطوير القدرات التفاوضية لأصحاب القرار ، وأكدت أن بإمكان مشاركة معالي الوزراء في منتدى للقادة يتم التركيز خلاله على دبلوماسية المياه وتقنيات التفاوض والحوار من أجل الوصول إلى اتفاقيات تحمي المصالح المائية الوطنية والعربية المشتركة ، مؤكدة أن "دبلوماسية المياه" أصبحت علما يدرس في عدد من الجامعات الأجنبية .

مرفق رقم (41)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير عن

"اجتماع حول الأحواض الدولية المشتركة ...

التحديات والاتجاهات الجديدة "

باريس-اليونسكو 6-2010/12/8

إعداد : السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة المركز

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير عن

اجتماع حول الأحواض الدولية المشتركة ...

التحديات والاتجاهات الجديدة "

في نطاق متابعة تطورات القرار الاممي بشأن "مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود " والذي سيصدر عن الأمم المتحدة خلال سنة 2011 .

وتنفيذا لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورتيه الأولى والثانية بشأن دعوة المركز والدول العربية للمشاركة الفعالة في الاجتماعات التي تعقد في نطاق الأمم المتحدة بهذا الخصوص وإحاطة الدول العربية بالمستجدات .

عقد المركز اجتماعا بمشاركة المسؤولين عن المياه والقانونيين من الوزارات العربية المعنية بالمياه لدراسة مشروع القانون وإضافة المقترحات والملاحظات العربية عليه ، وقد قام المركز بإرسال هذه الملاحظات عن طريق بعثة الجامعة بنيويورك الى لجنة القانون الدولي لأخذها بالاعتبار وذلك عملا بقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية (1-2/7/2010)

تلقى المركز الدعوة من منظمة اليونسكو - البرنامج الهيدرولوجي الدولي – الإدارة الدولية للأحواض المشتركة - للمشاركة في اجتماع حول "الأحواض الدولية المشتركة ...التحديات والاتجاهات الجديدة" خلال الفترة6-8/12/2010 بمقر اليونسكو بباريس لمناقشة موضوع المياه الجوفية المشتركة والقانون الدولي ، وعرض ورقة عمل حول المياه الجوفية المشتركة في المنطقة العربية .

وبناء على موافقة معالي الأمين العام ، شاركت رئيسة المركز في الاجتماع المذكور .

جلسة الافتتاح

شارك في الجلسة الافتتاحية عدد كبير من رؤساء المنظمات الدولية – اليونسكو(unesco) اليونيب(UNEP) ... وعدد من السفراء المعتمدين لدى منظمة اليونسكو – وممثل عن معالي وزير الموارد المائية الأردني .

كما شارك عدد قليل من ممثلي الدول العربية وعدد كبير من الخبراء القانونيين والفنيين العرب .

شارك أكثر من 300 خبير ومختص ومسؤول حكومي في هذا الاجتماع .

محاور الافتتاح

1- طريقة تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول "مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود"
2- لمحة حول أنشطة البرنامج الهيدرولوجي الدولي .
3- لمحة حول أنظمة الأحواض المشتركة
4- إدارة الأحواض المشتركة : التحديات والفرص .
5- الأحواض المشتركة : المورد المشترك – التقاسم العادل لمورد خفي .
6- دراسة حالات من العالم .
7- التجارب الناجحة لإدارة الأحواض المشتركة .
8- إدارة الأحواض المشتركة في مناطق شح المياه .
9- الحوكمة الناجحة والمؤسسات

ملاحظات حول الاجتماع

- تم عقد أكثر من 30 جلسة عامة .
- تم تقديم أكثر من 112 محاضرة وورقة عمل فنية .
- تم عرض أكثر من 36 ملصق وإعلان .

ورقة العمل المقدمة من رئيسة المركز

قدمت رئيسة المركز ورقة عمل عن :

- الوضع المائي والموارد المائية الجوفية المشتركة في المنطقة العربية
- اتفاقيات التعاون الناجحة بين الدول العربية في شأن المياه الجوفية المشتركة .
- اتفاقيات التعاون بين الدول العربية ودول غير عربية بشأن المياه الجوفية المشتركة .
- الموارد المائية الجوفية في المناطق العربية المحتلة خاصة في فلسطين .
- دور الجامعة العربية وخاصة المجلس الوزاري العربي للمياه في مواجهة التحديات الخاصة بالمياه الجوفية المشتركة وخاصة القرار الخاص بوضع إطار قانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية .

اجمع المشاركون على الأفكار التالية

- أهمية الحصول وتبادل المعلومات والبيانات المائية بين الدول حول الموارد المائية الجوفية المشتركة .
- أهمية التوعية الشعبية ومشاركة جميع المعنيين بالمياه في إدارة الموارد المائية المشتركة .
- أهمية التعاون وإيجاد أحسن السبل للإدارة المتكاملة للأحواض المشتركة وإقامة المشاريع المشتركة .
- أهمية انسجام القوانين المحلية الوطنية مع مبادئ قرار الأمم المتحدة الخاص "بمشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" .
- أهمية التعريف بهذا القرار ومشروع القانون كدليل ومرشد لأي اتفاق مشترك حتى ولو لم يتم اعتماده بعد من الأمم المتحدة .
- ضرورة استناد الدول على هذا القرار لوضع الاتفاقيات الخاصة بالمياه الجوفية المشتركة .
- إن اتخاذ الجمعية العامة لهذا القرار شاهد على الإرادة السياسية للمجتمع الدولي .
- أهمية التعاون لمنع أي خلافات حول المياه المشتركة ، وفي حال وجودها محاولة حلها بالطرق السلمية .
- يعتبر هذا القرار كملحق أو مكمل للاتفاقية الدولية الخاصة "بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية" .

- أهمية السيادة على الموارد المائية (أرض وماء)وضرورة التعاون لإدارة المياه المشتركة .
- الإشادة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص "بالحق في الماء" والنظر في إنشاء هيئة تابعة للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ هذا القرار في الدول الأعضاء .

ملاحظات رئيسة المركز

- ركز عدد من الخبراء الدوليين (خاصة من أمريكا) على فكرة الابتعاد عن مبدأ السيادة على الموارد المائية ، والتركيز على مبدأ "التعاون" ،وكان المغزى من نشر هذه الأفكار حسب تحليلهم هو جعل مبادئ القانون الدولي أوسع ، والابتعاد عن القطرية والسيادة والتركيز على التعاون كهدف لكافة العلاقات .
- كان هناك اعتراض من عدد كبير من ممثلي الدول والمتخصصين الحقوقيين نظرا إلى أن مبدأ السيادة موجود في كافة القوانين الدولية وخاصة ميثاق الأمم المتحدة .
- أكدت رئيسة المركز على أهمية مبدأ السيادة بالنسبة للدول العربية وخاصة في المناطق العربية المحتلة والتي تعاني من استغلال إسرائيل الكامل للموارد المائية العربية ، كان هناك دعم لهذا الموقف من عدد كبير من ممثلي الدول والخبراء خاصة من دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل) وإفريقيا .
- أما بالنسبة الى قرار الأمم المتحدة حول "مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" ، ركز النقاش حول جعل قرار الأمم المتحدة ومشروع القانون الملحق به سواء اتفاقية منفردة ومستقلة تعرض على الجمعية العامة في دورتها القادمة (2011) وتكون مختصة فقط بالمياه الجوفية المشتركة ،أو جعل هذا القرار بروتوكولا يلحق باتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (1997)
- كان هناك اتجاهان مختلفان ، ولا يزال ممثلو لجنة القانون الدولي المعنيين بوضع هذا القرار مختلفين حول التوجه الذي يجب اتخاذه .
- القرار ومشروع القانون الملحق به سوف يعرضا على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة للمناقشة واتخاذ القرار حسب توجيهات الدول الأعضاء .
- سوف تعرض رئيسة المركز الموضوع على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية والمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورته القادمة 2011/2 للمناقشة واتخاذ القرار المناسب .

مرفق رقم (42)

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF
SAUDI ARABIA TO THE LEAGUE OF ARAB STATE
CAIRO

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

25/10/2010

يهدي الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة أطيب تحياته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

بالإشارة إلى مذكرتها رقم ٣/٣٠٥٩ وتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٧م المتضمنة التأكيد على الفقرة سادساً/٣ من القرار رقم (ق٢١ ـ د.ع (٢)م.و.ع.م ـ ٢٠١٠/٧/٢) بشأن **تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية** والمرفق بها نسخة من مشروع قاعدة المعلومات الخاصة بالمياه المشتركة .

يود الوفد أن يفيدها بأنه تلقى من الجهة المختصة(وزارة المياه والكهرباء) بالمملكة مايفيد بأنها درست المشروع المشار إليه أعلاه وقد تبين من هذه الدراسة التالي:

ـ لم تتطرق خطة العمل التنفيذية للمشروع المهام المطلوبة ومسئوليات وزارات المياه بالدول العربية لإنشاء قاعدة المعلومات المشتركة.

ـ البحث عن أنظمة جاهزة (Ready Application) وقابلة للتعديل لاحتياجات المشروع بدلاً من تصميم الأنظمة الجديدة ، بحيث تتضمن مثل تلك الأنظمة الجاهزة خبرات سابقة وأفضل الممارسات (Best Practices)وعادة ما تكون أسرع في عملية التطبيق.

ـ المدة الزمنية الخاصة بجمع البيانات وتصميم قاعدة المعلومات ودراسة متطلبات الدول العربية من قاعدة البيانات قصيرة ولايمكن دراسة المتطلبات خلال الفترة المقترحة لجميع الدول العربية.

ـ لم يتم تحديد المواصفات الفنية للأجهزة الخاصة بقاعدة البيانات ويتضح من سعر الأجهزة أن مواصفاتها محدودة وقد لاتلبي احتياجات المستخدمين المستقبلية.

ـ اقتراح استخدام نظم المعلومات الجغرافية(G.I.S)في المشروع.

للتفضل بالاطلاع واتخاذ اللازم.

وينتهز الوفد هذه الفرصة ليعرب لها عن أطيب تمنياته

الرقم: ع.ع/٣٩٧٩/٣ التاريخ: ١٤٣١/١١/٣٠هـ الموافق ٢٠١٠/١٠/٣٥م المرفقات: /

ملاحظات وزارة الموارد المائية في جمهورية العراق
على
مشروع تأسيس قاعدة معلومات خاصة بالمياه

١. ان وزارة الموارد المائية في جمهورية العراق تؤيد مشروع تأسيس قاعدة المعلومات الخاصة بالمياه المشتركة لاهمية الاهداف التي سيتناولها هذا المشروع ويتطلب اعلامنا عن الاسباب والالية التي سيتم من خلالها تبادل المعلومات للاستفادة المشتركة.

٢. تضمنت احد اهداف المشروع الى تجميع كافة القوانين والمعاهدات ويسري بأن يتوسع ذلك ليشمل تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالمياه واقتراح اسس لعقد اتفاقيات لتنظيم الاستفادة من المياه المشتركة بما يكفل الحقوق المائية.

٣. من الضروري ان يشمل المشروع تبادل المعلومات فيما يتعلق بنوعية المياه لكي تشتمل اهدافها ايجاد محددات لنوعية المياه المستخدمة للاغراض المختلفة، الزراعة، الشرب، المنزلية وغيرها لالزام الدول المشتركة بمنع تلويث المياه ورمي المخلفات في الانهر المشتركة.

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
الإدارة العامة للموارد المائية
16

تونس، في .....

المدير العام للموارد المائية

إلى

السيد مدير التعاون الدولي

بديوان وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع : حول مشروع قاعدة المعلومات الخاصة بالمياه المشتركة مع دول غير عربية.
المرجع : إحالتيكم عدد 3692 بتاريخ 2010/09/17 وعدد 3788 بتاريخ 2010/09/23.

تبعا لإحالتيكم المشار اليهما بالمرجع أعلاه والمتعلقتان بمشروع قاعدة المعلومات الخاصة بالمياه المشتركة مع دول غير عربية، أتشرف بإفادتكم أن الإدارة العامة للموارد المائية تبدي الملاحظات التالية حول الوثيقة الخاصة بهذا المشروع :

1) الصفحة 5، الفقرة 1.3 (Assumptions) : لم توضح الوثيقة المسائل التالية :
- تحديد للإمكانيات البشرية (Personnel needs) اللازمة لإدارة واستغلال قاعدة المعلومات،
- كيفية ترتيب المعطيات المتبادلة "Data interchange format (metadata)"،
- إمكانية وجود سطح فاصل بين قاعدة المعلومات والأنظمة المعلوماتية الوطنية المتوفرة ببعض البلدان أم لا "Interfacing with national water information systems"،
- كيفية إدارة المواصفات وأنظمة المراجع المشتركة : إحداث وتثبيت وتوزيع النسخ الجديدة وإدارة المواد التي يحتوي عليها نظام المراجع الجغرافية.

Norms and common referential (metadata and data) : creation, updating, diffusion of new versions management of geographic referential objects.

- إحداث قاعدة معلومات حول الأعضاء: الاشتراك وحقوق الدخول والتوثيق والمصادقة ومحاسبة الاستعمال : "Members database : membership, access rights, authentication and use accounting".

2) الصفحة 9، الفقرة 4.3 (Requirements analysis) : لم تأخذ الوثيقة بعين الاعتبار المساعدة عند بداية استغلال قاعدة المعلومات : "Assistance to start working and exploiting the database".

3) الصفحة 10، الفقرة 4.4 (Technology infrastructure design) : لضمان حسن تأمين قاعدة المعلومات يستحسن استخدام الوسائل التالية :
- موزع واب "1 Web server"،
- موزع تطبيقات "1 Application server"،
- موزع قاعدة معلومات "1 Data base server"،
- موزع تطبيقات "1 Backup server"،
- تأمين مناسب "Adequate security".

مكتب ضبط الوثائق الإدارية
٢٤٧
٢٠١٠/٩/٢٠

أفدناكم بهذا والســـــــلام.

المدير العام للموارد المائية

المكي حمزة

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري-الإدارة العامة للموارد المائية-41، نهج الشونجة، مونفلوري الأعلى 1008 تونس
الهاتف : 71 560 000 – 391 851 الفاكس : 71 391 549

عناية الاستاذ / أسرة مصيبه

ع الشكر

د. جمال عبد الله

المندوبية الدائمة
للجمهورية العربية السورية
لدى جامعة الدول العربية
القـــــاهرة

الرقم : ٥٠٥ /م

عاجل

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى جامعة الدول العربية بالقـاهرة أطيب تحيـاتها إلى الأمـانة العـامة لجامعة الدول العربية/ قطاع الشؤون الاقتصادية - إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة، وبالإشارة إلى مذكرة الأمانة رقم 3/3059 تاريخ 27 آب 2010، بشأن متابعة تنفيذ الفقرة الفرعية سادساً من الفقرة 3 من قرار المجلس الوزاري العربي للمياه رقم ق21 - د.ع(2) م.و.ع.م الصادر بتاريخ 2 تموز 2010، بشأن تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشأن الموارد المائية مع دول غير عربية، والطلب من الدول العربية موافاة الأمانة العامة بآرائها حول قاعدة المعلومات.

تتشرف المندوبية الدائمة بإعلام الأمانة العامة بعدم وجود أية ملاحظات لوزارة الري في الجمهورية العربية السورية بخصوص قاعدة المعلومات موضوع البحث.

تغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية العربية السورية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق تقديرها واعتبارها.

القاهرة في 31 تشرين أول 2010م

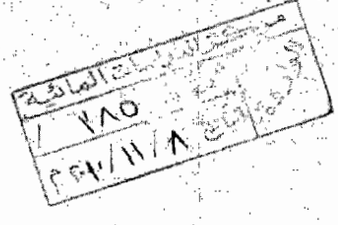

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاقتصادية/ إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
القـــــاهرة

11070
31 OCT 2010

مرفق رقم (43)

Transboundary Groundwater Aspect in the Past Water Management Practices and in the New Water Policies of Turkey
UNESCO-IAH-UNEP Conference, Paris, 6-8 December 2010

A.K. Onur[1], H. Ozguler[2], S. Fakıoglu[3]

(1) General Directorate of State Hydraulic Works, Department of Planning and Surveying, 06100 Yucetepe, Ankara, Turkey, email: akonur@dsi.gov.tr
(2) General Directorate of State Hydraulic Works, Department of Planning and Surveying, 06100 Yucetepe, Ankara, Turkey, email: hamza.ozguler@dsi.gov.tr
(3) General Directorate of State Hydraulic Works, Department of Planning and Surveying, 06100 Yucetepe, Ankara, Turkey, email: salimf@dsi.gov.tr

ABSTRACT

So far, groundwater exploitation has not well managed or controlled in many cases, and groundwater sources have been exploited intensively without considering their recharge rates. In many cases, an intensive use caused drawdowns of water tables that were associated with other environmental problems such as land subsidence, saltwater intrusion, water pollution. The problems were often irreversible or have not been remedied up to now.

In this paper, technical, administrative and legislative challenges of a successful groundwater management is analized in the light of data and information obtained from some previous case studies. Furthermore, challenges and opportunities introduced into surface and groundwater management context by means of new water policy of Turkey will be discussed.

Key words: exploitation, policy, pollution, transboundary aspects.

1. INTRODUCTION

Technically and economiacally available water potential of Turkey is 112 bcm. About 14 bcm of this potential is from groundwaters. Average annual water consumption of Turkey (620 m^3/cap) is highly below the OECD average (890 m^3/cap). Moreover, per capita available water resources have been decreasing as a result of population increase, as well as climate change. As of 2010 per capita available water resources is 1 550 m^3, which is quite below the world average (7 600 m^3). Hence, Turkey is not a country rich in water resources but a country expected to be a water-stressed by 2030 (DSİ, 2007).

Most of Turkey's territory is situated in a semi-arid region, and precipitation is limited to five to six months per year. In addition, areal and spatial distribution of precipitation is not homogeneous. Herewith, in order to meet increasing water demand, Turkey has to construct dams, hydropower plants and irrigation networks throughout the country (DSİ, 2007).

Although most of the large water development projects have realized on surface water resources so far, groundwater resources are expected to be more charming in the near future because of the increasing stress on water resources. Already started explorations for deep groundwater aquifers especially in the west parts of Turkey can be considered as signals of this attraction (Simsek *et.al.*, 2009).

2. LEGAL AND INSTITUTIONAL SETUP

According to Turkish Civil Law, spring waters in the privately owned lands are subject to land registry. All other surface and groundwaters are under the public sovereignity. State Planning

Organization prepares five year development plans, which specify the general principles and priorities of the implementation of medium and long term economic, technical, environmental, social and cultural policies.

General Directorate of State Hydraulic Works (DSI) under the Ministry of Environment and Forestry has the responsibility for designating amount of groundwater available and the extent to which boreholes may be drilled. It also gives licences and controls implementation with the aim of damage prevention.

Bank of Provinces, Special Provincial Administrations under the auspices of Governorships, Municipalities, Ministry of Agriculture and Rural Affairs (MARA), and General Directorate of Environmental Management affiliated to Ministry of Environment and Forestry are other organizations, which have responsibilities on water supply for different purposes, as well as pollution prevention and control. The Ministry of Health determines quality standards for drinking waters, and follows efficiency in compliance with the standards.

Any direct discharge of wastewaters or treated wastewaters to groundwater bodies is forbidden according to the Turkish Environment Law, with the exception of geothermal waters. As geothermal waters are of concern, all responsibilities about research, licences, as well as control of discharge and reinjection procedure are given to the General Directorate of Mineral Research and Exploration (MTA) under the Ministry of Energy and Natural Resources.

Within the catchments of groundwater resources used for domestic purposes, all the activities, which use substances given in the Turkish Dangerous Substances Decree-Law are forbidden. Any material, which may seep to the groundwaters via wastewaters or rain water can not be stored directly within the groundwater drainage area. In these areas, agricutural activities are carried out in the way that possible negative impacts to groundwater quality are minimized. Similarly, use of treated wastewaters in irrigation, as well as mining activities are carried out only with special permissions.

Environmental Impact Assessment Decree-Law, first enacted in 1993 and finally amended in 2008, is one of the main milestones of water protection. In this regard, activities such as solid waste disposal, mining or groundwater abstraction are subject to detailed investigation in order to take necessary measures. Execution of the by-law is under the responsibility of the Ministry of Environment and Forestry.

3. TRANSBOUNDARY GROUNDWATER RESOURCES OF TURKEY

3.1. Quantity of Groundwater Resources in Turkey

Plain and valley alluvium deposits and carbonate formations constitute the most productive aquifers in Turkey. Mostly karstified carbonate formations cover one third of the country. Large limestone aquifers with more than 1000 m thickness have considerable groundwater potential for local and regional demands, and they are mainly located in the Taurus Belt, which lies in the south of Turkey from Antalya City to Syrian border (Apaydın, 2009).

Although there is not an exact figure about the groundwater potential with transboundary nature, 3,8 bcm of the already designated potential is in the locations adjacent to a neighbour country. Among these, about 1,6 bcm potential at Şanlıurfa city at the border of Syria particularly takes attention because of its high volume of transboundary nature (Hirch, 1959).

The aquifer lies between the Ceylanpınar village in Turkey and Res-ul Ayn village in Syria. The general groundwater movement is towards the springs, and there is well developed porosity in the area near to springs due to groundwater circulation. There are 18 springs, 5 of which are in Turkey, and

remaining 13 are in Syria. All of the springs are in the streambed of the Habur (Khabur) river. Habur river with 7000 km^2 drainage area is one of the four seasonal creeks, which born at the Karacadag mountains and flows to the south more or less parallel to each other. Every creek has up to 50-70 m depth and they are becoming shallower as they flows to the south. They are all dry during June-October period. The groundwater surface intersects with the land surface over a larger area in Syria. So, Habur river flows throughout the year in Syrian land (Atuk, 1995; TUMAS, 1995).

3.2. Quality of Groundwater Resources in Turkey

DSİ has around 200 regular groundwater quality measurement stations in nationwide scale. According to the DSI data, nitrates concentration slightly increases from urban to rural areas, and from the west to the east of the country (OECD, 2008).

MARA has started to monitor water quality at 550 wells within the scope of a project for adoption of EC Nitrates Directive. Results of the measurements showed that Nitrates concentrations were below 50 mg/l, which is the maximum drinking water treshold level in corresponding Turkish regulations. However, Nitrates concentrations were slightly above the EC suggested drinking water treshold level of 10 mg/l at Burdur, Antalya, Konya-Aksaray, Erzurum, Adana-Osmaniye, Şanlıurfa and Mardin. Among the cities, last two are at the Turkish south-east border (Ulger, 2008; OECD, 2008).

3.3. Present and Planed Uses of Groundwater Resources

Until now, total water extracted from surface and ground waters for various reasons was around 46 bcm, and nearly 12 bcm of this amount was exploited from groundwater. 8 bcm of the groundwaters was used for irrigation, and remaining part was directed for domestic and industrial water supply (DSI, 2007).

Groundwater is especially used in areas where the usage of surface water is not possible or not convenient. İzmir, Elazığ, Antalya, Kahramanmaraş, Konya and Diyarbakır are the cities at which domestic water is supplied by means of groundwater resources. Konya, İsparta, Eskişehir, Kayseri, Edirne, Samsun and İzmir, situated in the mid, west and north-west of the country are the locations with higher density of groundwater irrigation (OECD, 2008).

Ninth Development Plan period of 2007-2013, energy and transportation infrastructure development, environmental protection and urban infrastructure development are among the basic development axles. It is also aimed that the percentage of irrigated areas will be increased as investment opportunities are favorable (DPT, 2006).

Groundwater irrigations as part of Southern Anatolian Project (GAP) have particular importance from transboundary aspect, since they are very close to Turkish Syrian border. Within the context of the project, Akcakale, Ceylanpınar and Suruc irrigation projects under operation currently aims at irrigation of 10 255 ha, 9 000 ha and 7 000 ha area respectively. Transition to pressurized systems in irrigation, as well as initialization of farmer education programs for best agricultural practices are main efforts spent for water conservation and protection in the area (TUMAS, 1995; Ulger, 2008).

According to the hydrogeological investigations carried out in the area, it is possible to abstract upto 1,2 bcm/year water from Harran and Ceylanpınar aquifers in Şanlıurfa. This amount can be met with the irrigation water requirement of more than 150 000 ha area (TUMAS, 1995).

4. MAJOR CHALLENGES AND OPPORTUNITIES OF GROUNDWATER MANAGEMENT IN TURKEY

4.1. Decline in Grounwater Levels

The major threats on the aquifers in Turkey are overexploitation, contamination, urbanization and removal by excavations. The problem related to water shortage is a part of the nationwide agenda, which in turn contributes overexploitation.

Groundwater level declined and well yields were reduced, moreover water quality was spoiled in some large plains of Turkey particularly for the last 15–20 years because of uncontrolled excessive consumption. For example, in the Konya closed basin with average precipitation of 378 mm, which is extremely below the Turkey average (643 mm), groundwater levels declined as a result of both drought faced in the last 8 dry years and overexploitation. Unfortunately, about half of the 60 000 wells active in the area have not licences (OECD, 2008).

One of the most dangerous threat is removal of the aquifers via excavations in quarries and mines. Alluvial aquifers in the plains and valleys are destructed by sand-gravel quarries, and limestone aquifers are removed by stone quarries and mines.

4.2. Contamination

Mostly limestone aquifers have clean fresh waters since they are located on uncontaminated high regions. Groundwaters in the low-gradient areas, on the other hand, has been subject to increasing stress in terms of quantity and quality. Contamination increases with the increase of population, the use of agricultural chemicals and fertilizers, urbanization and industrialization, as well as seapages through several other sources such as inaccurate site selection or mismanagement of waste disposal sites.

4.3. Legislative and Administrative Challenges

Carefull assessment of the legal framework of Turkey shows that there is a significant paucity in legislation on groundwater management and transboundary aquifers. National legislation concerning groundwater management is embedded in other (Turkish Water Pollution Control Decree-Law) water resource or environmental management regulations. And, there is no provision or arrangement concerning transboundary issues.

Turkey has transposed and adopted most of the EU legislation so far. However, there are some overlapping issues in legislation, as well as shared responsibilities among competitive bodies, which in turn, cause failures in implementation, especially in "control issues". Although potable water resources have been protected better, pollution treat on surface and groundwaters has been increasing in national level.

4.4. Challenges in Implementation

There is a growing awareness of effective supply optimization and demand management. Build up of a nationwide water database, as well as shifting closed systems and transfer of operations to water user associations in irrigation are main dimensions of progress. So far, a number of capacity building projects have been implemented jointly by Turkey and various European partners in an effort to closing the gaps in transposition, implementation and control of legislations between Turkey and the EU. However, applicable river basin management plans relating surface and groundwater resources,

strategy reports or action plans have not been prepared, mostly due to the lack of data, unsuccessful data share, and lack of coordination among the stakeholders.

4.5. Overriding Issues Related to Policies of Turkey and Its Neighbours

When transboundary water use is of concern, regional and country-specific challenges come forward. For example, in the Euphrates-Tigris basin, large parts of the region face the problem of climate change, drought and salinity. Moreover, Turkey's lower riparians, who are strongly dependent on the surface and groundwaters incoming from Turkish border for their development projects, are strongly opposed to its investments on transboundary water bodies (Attahaki, 2009, Dellapenna 1996). This situation sometimes causes Turkey to delay its projects even though it fulfills the necessary prerequisites to commence construction.

5. TURKISH POLICIES ON TRANSBOUNDARY WATER ISSUES

The challenges Turkey faced in water sector call for a new approach to water resources management. Its central objective is to promote efficient, equitable, and sustainable development through coordinated development and water resources management. In line with these policy principles and objective, a number of european community legislation has been transposed and adopted so far.

From Turkey's point of view, transboundary waters should be utilized in an equitable, reasonable and optimal manner in the interest of all riparian countries. Long lasting solutions to transboundary water issues can be reached through confidence building measures and genuine cooperation among riparian states. The riparian countries should mutually abstain from causing any significant harm to each other while utilising transboundary waters. And, natural meteorological and hydrological conditions should be considered in allocating the transboundary waters.

With this intention, Turkey continues bilateral and trilateral cooperation activities with its neighbours concerning transboundary water courses. Number of memorandum of understandings on many fields including water were signed with Iraq and Syria in October and December 2009 respectively. In this regard, across examination of the relations linked to the water issues would provide better understanding of the status of the conflicts in the transboundary water basins. Furthermore, cooperation via lateral and multilateral meetings, seminars, workshops and courses have great help in building better understanding and confidence atmosphere.

6. CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS

Conflicts related to transboundary water issues seems to be hidden under the more protective policies. Power, trust, political will, and incentives lie at the basis of all attempts at cooperation. This reflects the modernist convinction that strong government agencies staffed by scientifically trained experts should be delegated responsibilities for policy design and implementation in water resources management.

Concerning the policy, management, and technological aspects, the transboundary surface and groundwater basin management needs to make environmentally sustainable increases in agricultural and hydroelectrical productivity with better management. Careful examination of international dynamics, establishment of a functional legislative and administrative infrastructure, better governance including stakeholder participation, preperation of an inventory, determination of methodologies, dissemination of knowledge, experience and research findings, improvements in technologies (modernization), integration of better control mechanisms will prepare a strong base supporting decisions in national and transboundary basins.

In the semi arid region Turkey lies, the water conservation issue should be made prominent in the management of water resources, especially in the planning stage, and more importance should be attached to demand management, as well as use of green, grey and black waters (treated wastewaters). By and large, efforts that promote more economically efficient use of surface waters also alleviate stress on groundwater resources. Moreover, countries should put more effort to find new methods apart from conventionally used ones. In this regard, water transmission between basins, artificial recharge and potential improvement of aquifers, as well as use of non-renewable groundwater resources should be (re)considered within the management concept. Last but not least, national and international donor organizations should be encouraged to fund investments necessary for better demand management and pollution prevention.

Acknowledgements
We would like to thank the support of our institution, General Directorate of State Hydraulic Works (DSI). We deeply thank Ahmet Sargın and Kemal Seyrek who provided us with useful and helpful data and information, as well as discussed the issues with us.

REFERENCES

Apaydın, A. (2009): Türkiye'de Akiferler Üzerine İnsan Kaynaklı Tehditler ve Yasal Düzenleme ve Uygulamalardan Kaynaklanan Sorunlar. Man Made Threats on Aquifers and Some Problems Caused by Regulations and Applications in Turkey. *Türkiye Geology Congress on Water in 21st Century: Problems in Front of Turkey and Solutions to Them*, Turkish Geology Chamber, Ankara, Turkey, 62-67.

Atlas of Transboundary Aquifers (2009). In: Puri, S. and Aureli, A., *International Hydrological Programme*, Division of Water Sciences, UNESCO, Paris, France. http://www.isarm.net/dynamics/modules (accessed 12 July 2010).

Atuk, N. (1995): Türkiye'den Suriye'ye Yüzey ve Yeraltısuyu Akışları ve Bunların Ekonomik Değeri. Surface and Groundwater Flows from Turkey to Syria, and Their Economic Values. *DPT DEİGM Periodical,* DPT, Ankara, Turkey, 2422: 117-121.

Dellapenna, J. W. (1996): The Two Rivers and the Lands Between: Mesopotamia and the International Law of Transboundary Waters. *Brigham Young University Journal of Public Law*, 10, 213–261.

Dokuzuncu Kalkınma Planı 2007-2013 (2006). Ninth Development Plan 2007-2013 (2006), State Planning Organization, DPT, Ankara, Turkey.

DSI in Brief (2007), General Directorate of State Hydraulic Works, DSI, Ankara, Turkey.

Environmental Performance Review of Turkey (2008), OECD, Paris, France. http://www.oecd.org/env/countryreviews/turkey (accessed 12 July 2010)

Olodac, Y. (1967): *Ceylanpınar Kaynakları, Planlama Aşamasında Viranşehir'de Yürütülen Hidrojeoloji Çalışmaları. Ceylanpınar Resources, Hydrogeological Studies in Viransehir at the Planning Stage,* DSİ, Ankara, Turkey.
http://www.jmo.org.tr/resimler/ekler/b0ecdb070a1a0ac_ek.pdf (accessed 12 July 2010).

Simsek, C., Demirkıran, Z., Erdogan B., Ulutas U. (2009): İzmir Bölgesinde Derin Akifer Arama Çalışmaları. Deep Aquifer Exploration Studies Around İzmir. *62. Türkiye Geology Congress on "Water in 21st Century: Problems in Front of Turkey and Solutions to Them"*, 13–17 April 2009, MTA, Ankara.

TUMAS (1995), Guneydogu Anadolu Projesi (GAP) Uygulama Planı. Southestern Anatolian Project (GAP) Action Plan, http://www.gap.gov.tr/Turkish/Tarim/cpysu.html (accessed 12 July 2010).

Ulger, S., (2008). *Türkiye'deki Yeraltısularının Kalitesi. Quality of Groundwaters in Turkey*. Report to Turkish Assembly. General Directorate of Pollution and Control, MARA, Ankara, Turkey.

Waters in the Middle East and Blackmail Strategy of Turkey, Al-Taakhi Newspaper of Iraq, Vol. 5691, 27 September 2009. http://dir.aljayyash.net/ci49890.htm (accessed 12 July 2010).

مرفق رقم (44)

البنك الإسلامي للتنمية
إدارة التنمية البشرية

الرقم: ١٦٧/HDE/
التاريخ: ٢٩/٥/١٤٣١هـ
الموافق: ٩/٥/٢٠١٠م
المرفقات:

معاً نبني مستقبلاً أفضل

فاكس

سعادة الأستاذة/ شهرة قصيعة **يحفظها الله**
رئيسة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي
دمشق – الجمهورية العربية السورية
فاكس: ٣٣٣٥٢٥٢ ١١ ٩٦٣+

الموضوع: بشأن تقديم الدعم الفني والمادي لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي لتحقيق المهام المناطة به.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أشكركم جزيل الشكر على خطابكم رقم ٣/١٨٥ بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٨م بخصوص الموضوع المذكور أعلاه وعلى ثقتكم بمؤسستكم البنك الإسلامي للتنمية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن تقديرنا البالغ لما يبذله مركزكم الموقر من جهود كبيرة في مجال الاهتمام بالثروة المائية والمحافظة عليها وتنظيم استخدامها في سائر أقطارنا العربية لاسيما بعد تزايد الطلب على المياه للاستعمال المنزلي والشرب والأغراض الزراعية والصناعية.

وفي هذا الإطار، أود إفادتكم بأن طلبكم هو قيد الدراسة حالياً وسيتم لاحقاً التواصل معكم لموافاتنا بمقترح تفصيلي لأهم الأنشطة التي تعتزمون تنفيذها بإذن الله خلال السنة الهجرية القادمة ١٤٣٢هـ (٢٠١١م).

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول خالص التحية وفائق التقدير،،،

مدير إدارة التنمية البشرية

د. داودا مالي

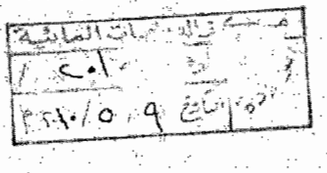

ص ب/م ل/ ٢٥٤ م ١٤ AL/GEN

صندوق بريد ٥٩٢٥ جدة ٢١٤٣٢ – المملكة العربية السعودية
فاكس: ٦٣٧٤٢٩٣ ٢ ٩٦٦+/٦٣٦٦٨٧١ ٢ ٩٦٦+ هاتف: ٦٣٦١٤٠٠-٢-٩٦٦ +
E. MAIL : idbarchives@isdb.org

مرفق رقم (45)

CURRICULUM VITAE

مـــــكي مساهل

1-الإسم : مكي

2-اللقب : مساهل

3-تاريخ و مكان الازدياد : 25 أفريل 1954 بعين الدفلى (الجزائر)

4-الجنسية : جزائرية

5- الحالة المدنية : متزوج، ثلاث أولاد (03)

6- الشهادات

مؤسسة التخرج	الشهادات
المعهد الهيدروتقني و إصلاح الأراضي أ.ن.كوستياكوف بموسكو (روسية) من سبتمبر 1978 إلى أكتوبر 1983.	دكتور دولة في الري بعلامة ممتاز جدا بتاريخ 26 أكتوبر 1983. Phd-doctor of philosophy in technical sciences-excellent-
المعهد الهيدروتقني و إصلاح الأراضي أ.ن.كوستياكوف بموسكو (روسية) من سبتمبر 1975 إلى أكتوبر 1978.	شهادة ماستر في الهندسة الهيدروتقنية Master of sciences (hydrotechnique engineering) شهادة مهندس دولة في الري بعلامة ممتاز جدا بتاريخ 1978/06/29 .
أكاديمية العلوم الفلاحية بكييف (أوكرانية) السنة التحضيرية للغة الروسية من أكتوبر 1974 إلى جوليت 1975.	شهادة اللغة الروسية بتاريخ 10 جوليت 1975.
المدرسة الوطنية العليا للري عبد الله عرباوي بالبليدة -الجزائر- (سابقا المعهد الهيدروتقني و إصلاح الأراضي بالبليدة).	شهادة النجاح للسنة الثالثة لتحضير مهندس دولة في الري . شهادة الجيودزية علامة ممتاز جدا بتاريخ 03 أوت 1974.

المدرسة الوطنية العليا للري عبد الله عريباوي بالبليدة –الجزائر– (سابقا المعهد الهيدروتقني و إصلاح الأراضي بالبليدة). السنة التحضيرية من سبتمبر إلى جويلية 1972.	شهادة النجاح للسنة الأولى بالمدرسة الوطنية العليا للري بتاريخ جويلية 1972.

7-معرفة اللغات : (1-مستوى جيد جدا ـ 5 مستوى ضعيف)

اللغة	القراءة	التكلم	الكتابة
العربية	1	1	1
الفرنسية	1	1	1
الروسية	1	1	1
الانجليزية	2	4	4

8-الانتماء الى منظمات مهنية

- محافظ بالمجلس العالمي للمياه (WWC) من مارس 2006 إلى أكتوبر 2009.
- عضو المجلس العالمي للمياه (WWC) من تاريخ 2000 إلى يومنا هذا (ممثل المدرسة الوطنية العليا الري).
- عضو مؤسس للمجلس العربي للمياه (AWC)من تاريخ 2004 إلى يومنا هذا.
- عضو مجلس الإدارة للمعهد البحر الأبيض المتوسطي المياه (MWI) من تاريخ 2004 إلى يومنا هذا.
- عضو الأكاديمية الفرنسية للمياه ((FWA) من تاريخ 2002 إلى يومنا هذا.
- عضو المنظمة (GWP) من تاريخ 2002 إلى يومنا هذا .
- عضو مجلس الإدارة للجمعية الوطنية للبرلمانيين السابقين بالجزائر من تاريخ 2002 إلى يومنا هذا .
- عضو المنظمة (WSSCC) من تاريخ 2001 إلى يومنا هذا .
- عضو المكتب التنفيذي للجنة الوطنية الجزائرية للسقي و صرف المياه (CNAID)

- عضو المجلس العلمي للجمعية الدولية للوساطة القضائية من تاريخ 2009 إلى يومنا هذا.
- الأمين العام بجمعية الوطنية للخبراء القضائيين الجزائريين من تاريخ 1995 إلى يومنا هذا.
- عضو اللجنة الدولية للسقي و صرف المياه (ICID) و عضو مجموعة العمل الخاصة بالسقي بالتنقيط من 1990 إلى 1997.
- الأمين الوطني المكلف بالإعلام للاتحاد الوطني للعلميين و التكنولوجيين الجزائريين (UNSTA) من تاريخ 1986 إلى يومنا هذا.

9-كفاءات أخرى

التحكم في أدوات الإعلام الآلي (pawer point-microsoft Excel –world)

البرمجة النموذجية Hydrus 2D

برمجة التسيير لسقي الأراضي للاستعمال العقلاني لمياه السقي : bilcemak-simraie- cropwat-raieopt

- عضو المجلس العلمي للوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير وتنمية البحث العلمي الجامعي (ANDRU) من 1998 إلى 2005.
- عضو المجلس العلمي للمدرسة الوطنية العليا للري (ENSH) من 1985 إلى 2000.

10-الوضعية الحالية :

- برلماني سابق بالمجلس الشعبي الوطني الجزائري من 1997 إلى 2002.
- أستاذ باحث و خبير دولي في الموارد المائية متعاقد بالمدرسة الوطنية العليا للري.
- خبير قضائي في الموارد المائية المعتمد لدى المحاكم و المجالس و مجلس الدولة بالجزائر.
- وسيط قضائي معتمد لدى المحاكم الجزائرية .

11- عدد سنوات الأقدمية في العامل

- 30 سنة كأستاذ و باحث بالمدرسة الوطنية العليا للري و بالمعهد الهندسة الريفية بجامعة البليدة (الجزائر).

12- التخصصات الأساسية :

- خبير قضائي معتمد في الموارد المائية و منشآت الري لدى المحاكم والمجالس القضائية و مجلس الدولة منذ سنة 1994 إلى يومنا هذا.
- التسيير الشامل للموارد المائية.
- تعبئة الموارد المائية و المنشآت الهيدروتقنية .
- التحكم في نظام SIG.
- السقي و الصرف و إعادة استخدام المياه المعالجة في سقي و استصلاح الأراضي الزراعية.
- التشريع و التنظيم في ميادين الموارد البشرية.

13- الخبرة المتخصصة في ميدان الري و الموارد المائية لحوض البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط

البلد	الفترة و الأعمال
الجزائر	خبرات قضائية تخص الوكالة الوطنية للسدود و التحويلات ANBT (21 سد منجزة من 1998 إلى 2005)
الجزائر	خبرات قضائية منجزة من 1997 إلى 2005 على عدة مشاريع لوزارة الموارد المائية (حفر آبار، مساحات مسقية ، المياه الصالحة للشرب، محطات معالجة المياه).
الجزائر	نائب المجلس الشعبي الوطني من 1997 إلى 2002 المساهمة في التشريعات الخاصة بالموارد المائية في الجزائر (السياسة المائية الجديدة الجزائرية لسنة 1996).

الجزائر	للمساهمة في سنة 2005 كخبير في الموارد المائية و كناشب سابق بالمجلس الشعبي الوطني قصد تعديل مشروع قانون المياه رقم 12/05 المؤرخ في 2005/08/04.
الجزائر	من سنة 1992 إلى 2005 : المساهمة في تحضير و تنفيذ برنامج التكوين المتواصل لصالح المهندسين و التقنيين في الموارد المائية لوزارة الموارد المائية و هذا على مستوى المدرسة الوطنية العليا للري بالبليدة.
الجزائر	من سنة 1986 إلى 2007 : مشرف على أكثر من 100 مهندس دولة في الري و إشراف على تحضير أطروحات مجستر و دكتور دولة في مجال الموارد المائية
الجزائر	مشاريع بحث منجزة من 1996 إلى 2005، أكثر من 05 مشاريع بالمدرسة الوطنية العليا للري و جامعة البليدة منها : - عضو مشروع تهيئة أحواض و الإمكانيات للموارد البشرية لمنطقة الجزائر الساحلية الوسطى من 1996-1999. - رئيس مشروع : تحسين المقاييس المثلى في السقي السطحي من 2002-2005.
المغرب العربي- فرنسا	عضو فريق البحث الفرنسي-المغاربي SIRMA من 2005 إلى 2008 الخاص بمشروع سقي و صرف المياه في المساحات المسقية.
المتوسطي الدول العربية	عضو المشروع الأوروبي wasamed من 2003-2007. (thematik net work on water saving in mediterranean agriculture)
المتوسطي الدول العربية	عضو المشروع الأوروبي melia من 2007-2010 (thematik net work mediterranean dialog on integrated water management)

14-الخبرة المهنية

الفترة	المكان	الهيأة	الوظيفة	نوع النشاط
1983-1990	البليدة-الجزائر	Ensh المدرسة الوطنية العليا للري بالبليدة	-أستاذ و باحث -مدير برامج التكوين بالمدرسة الوطنية العليا للري. -رئيس مخبر السقي و صرف المياه -مدير وحدة البحث بالمدرسة.	-التدريس تسيير الموارد المائية للسقي و الصرف. -تكوين أكثر من 30 مهندس دولة في الري (مشرف)
1990-2002	البليدة-الجزائر	معهد الهندسة الريفية جامعة البليدة	-أستاذ الموارد المائية -مدير البحث العلمي. -انتداب كنائب بالمجلس الشعبي الوطني من 1997-2002	-التدريس تسيير الموارد المائية للسقي و الصرف. -تكوين أكثر من 30 مهندس في الهندسة الريفية وإشراف على أطروحات دكتور دولة في الموارد المائية.
2002 إلى يومنا هذا	البليدة-الجزائر	Ensh المدرسة الوطنية العليا للري بالبليدة	-أستاذ و باحث متعاقد للموارد المائية. -خبير قضائي في الري. -وسيط قضائي -مدير وحدة	-التدريس أما بعد التدرج (دكتوراه - ماجستر...) -البحث العلمي- الخبرة القضائية و الوساطة القضائية في الموارد المائية.

15-معلومات أخرى

- المشاركة لأكثر من 60 ندوة و مؤتمر مع إلقاء محاضرات في ميادين الموارد المائية بعدة بلدان العالم : الجزائر-ايطاليا-اسبانيا-فرنسا- مالطا-المكسيك- اليابان- الإمارات العربية المتحدة-الأردن-جمهورية مصر العربية- كينيا-تونس-المغرب- روسيا- تركيا- الصين الشعبية ... الخ .
- المشاركة في ندوات الجمعية العامة للمجلس العالمي للمياه و مجلس المحافظين.
- المشاركة في المنتديات (الثاني، الثالث، الرابع ، الخامس) للمجلس العالمي للمياه WWC و المنعقد في لاهي (2000)، كيوتو (2003)، ميكسيكو (2006) و اسطنبول (2009).
- المشاركة في اللقاءات الوزارية و البرلمانية(الأول، الثاني، الثالث، الرابع) للمجلس العالمي للمياه WWC و المنعقد في لاهي (2000)، كيوتو (2003)، ميكسيكو (2006) و اسطنبول (2009).
- المشاركة في أشغال الورشة المغاربية لتحلية مياه البحر في إطار الاتحاد المغاربي يوم 06/05 نوفمبر 2007.
- المشاركة كملاحظ في الاجتماع الأول لتأسيس المجلس الوزاري العربي للمياه الذي انعقد بالجزائر في 27 و 28 جوان 2009.
- طبع أكثر من 60 منشور و بحث علمي في ميدان الموارد المائية (انظر المرفق رقم 01).

سيرة ذاتية

البيانات الشخصية:

- الاسم : حسنين مصلح ناجي المدفعي
- الجنسية : عراقي
- التولد : ١٩٧٣/١/١م
- الحالة الاجتماعية : متزوج ويعول (٣ أطفال)

التحصيل العلمي:

- شهادة التخرج : بكالوريوس علوم في نظم المعلومات حاسبات
- سنة التخرج : ١٩٩٧م
- الجامعة : كلية الرافدين الجامعة

الخبرة:

- سنة التعيين في وزارة الخارجية العراقية : ٢٠٠٠م ولغاية الآن.

المهارات:

- برمجة وصيانة كافة أجهزة الحاسوب.

الندوات والمعارض:

- حضور الندوات والمعارض الخاصة بأجهزة الحاسوب مثل:

Cairo ICT ٢٠٠٨ /Cairo ICT ٢٠٠٩

الدورات الحاصل عليها والنشاطات العامل بها:

١. دورة في برمجة اجهزة الاستنساخ canon وربطها مع اجهزة الكمبيوتر: ٢٠٠٨

٢. تصميم وانجاز الموقع الخاص بالسفارة العراقية بالقاهرة: ٢٠٠٦

15:22 FROM PERMENENT M-of-1089 TO 00963113325252 P.7

٣. تصميم وانجاز شبكة منظومة الانترنيت في سفارة العراق بالقاهرة لسنة ٢٠٠٦.

٤. دورة في بغداد برمجة اجهزة (series router) cisco ٢٧٠٠ لسنة ٢٠٠٥

٥. دورة في عمان برمجة اجهزة cairesson للاتصالات لسنة ٢٠٠٤

٦. دورة في بغداد برمجة وتنصيب اجهزة video conference software لسنة ٢٠٠٤.

٧. دورة في الهند (معهد NIIT) في ال software لسنة ٢٠٠٢

٨. دورة في بغداد (internet protocol (tcp/ip لسنة ٢٠٠٠

٩. تم المشاركة في تصميم وانجاز شبكة منظمة الانترنيت بشكل اوسع لوزارة الخارجية العراقية وحصول على كتاب شكر من السيد الوزير

مرفق رقم (46)

رقم الفاكس : 146 2010/7/23
رقم الملف : 7/4/3

جامعة الدول العربية

مكتب الوفد الدائم لدى الامم المتحدة
866 United Nations Plaza, Suite 494, New York, NY 10017

السيدة/ مديرة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي،

بعد التحية،،،

بالإشارة إلى مذكرتكم (الفاكس) رقم 4/291 بتاريخ 14 يوليو 2010، نفيدكم بأنه تم إجراء اللازم .

مع فائق التقدير والاحترام

يحيى المحمصاني
السفير
رئيس بعثة نيويورك

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

سعادة السفير / يحيى المحمصاني

رئيس بعثة جامعة الدول العربية – نيويورك

تحية طيبة وبعد،،،

في إطار تنفيذ قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1. كان المجلس قد قرر في دورته الأولى (الجزائر 29 – 2009/6/30) وبشكل خاص القرار رقم 5 البند الأول الفقرة 4 التي نصت على : **" تكليف مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بالدراسة الوافية لمسودة الاتفاقية الدولية حول الموارد المائية الجوفية المشتركة ... "**
2. عقد المركز اجتماعا شارك فيه عدد من ممثلي الدول العربية والمنظمات والخبراء العرب والدوليين المختصين بالموضوع لمناقشة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة حول " قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود " ومدى ملاءمته للمصالح والحقوق العربية في المياه .
3. عرض المركز الموضوع على المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري في دورته الثانية الذي عقد في مقر الأمانة العامة 29 – 1/30 / 2010 واتخذ القرار رقم (5) وخاصة " الفقرة خامسا " التي نصت على :

   " تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود والمتضمن مقترحات مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي على الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية شركاء المجلس الوزاري العربي للمياه لإبداء الملاحظات بشأنه وموافاة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي في موعد أقصاه 2010/4/15 تمهيداً لمناقشتها في الاجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الاستشارية."
4. عمم المركز مشروع القانون على الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية لإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها بشأن القانون .

5. عرض المركز الموضوع على المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية التي عقدت في مقر الأمانة العامة بالقاهرة 1-2/7/2010 والذي اتخذ القرار رقم (21) وقد نصت " الفقرة خامساً " منه على :

1- دعوة الجهات المعنية في الدول العربية إلى إرسال ملاحظاتها ومقترحاتها حول مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود إلى الجهة المعنية في الأمم المتحدة حتى يتسنى تضمينها في المشروع.

2- دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي إلى إرسال مقترحات الدول العربية والمنظمات المعنية حول مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود إلى الجهة المعنية في الأمم المتحدة.

3- دعوة الدول العربية إلى المشاركة في الاجتماعات التى تعقد في نطاق الأمم المتحدة في هذا الشأن .

لذا نرفق لسيادتكم ملاحظات الدول العربية والمنظمات العربية المعنية حول قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود للتكرم بالعمل على عرضها على لجنة القانون الدولي وذلك وفقاً للتعميم الصادر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2 كانون الثاني – يناير/ 2009 (مرفق نسخة منه).

كما يرجى إعلامنا بما تم اتخاذه من إجراءات

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

شهرة قصيعة
رئيسة المركز
مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

* مرفقات (بالبريد الالكتروني)
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة
- ملاحظات الدول حول القرار
- تعميم الأمانة العامة للأمم المتحدة

مرفق رقم (47)

المندوبية المقيمة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

التاريخ: / /
الموافق ١٦ / ٩ / ٢٠١٠

الرقم الاشاري : ٢٠٨١/ ق ج ١
المرفقات : .....

تهدى المندوبية المقيمة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة (القطاع الاقتصادى – إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة) .

وتتشرف بأن ترفق طيه ملاحظات الهيئة العامة للمياه بالجماهيرية العظمى حول مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود .

تغتنم المندوبية المقيمة للجماهيرية العظمى هذه المناسبة لتعرب الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة (القطاع الاقتصادى – إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة)عن فائق تقديرها واحترامها .

إلى / الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القطاع الاقتصادى – إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة

مركز الدراسات العالمية
الوارد ٢٦٢
التاريخ ٢٠١٠/٩/١٩

009818
16 SEP 2010

13 شارع السلولى – ميدان المساحه – الدقى ف : 37623804 ت : 37623808 – 37623809

291

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية

الهيئة العامة للمياه

مراجعـــــة
قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود

بالإشارة لرسالة الأخ/ مدير مكتب التعاون الفني باللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية رقم 12-2-1984 بتاريخ 2010/5/11 مسيحي بناءا على رسالة الأخ / القائم بالأعمال بالوكالة ببعثة الجماهيرية العظمى لدى الأمم المتحدة رقم 7-6-72 بتاريخ 2010/1/12 مسيحي المرفقة به مذكرة موجهة من الأمانة العامة للأمم المتحدة رقم LA/COD/58 بتاريخ 2010/12/23 مسيحي بشأن مراجعة قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، نفيد بأنه تم دراسة مشروع القانون المشار إليه من قبل بعض المختصين بالهيئة العامة للمياه، ونورد الملاحظات الآتية:

أولا: تعريف بمشروع القانون

بناءا على تقرير اللجنة السادسة (A/63/439) أصدرت الجمعية العامة في الجلسة العامة 67 بتاريخ 2008/12/11 مسيحي قرارها بشأن قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود رقم 124/63 و يتكون القانون من أربعة أبواب (مقدمة – مبادئ عامة – الحماية والصون والإدارة – وأحكام متنوعة) وقد ضمت الأبواب إلى تسع عشرة مادة شملت (النطاق، المصطلحات، سيادة الدول، الانتفاع، الضرر، التعاون، تبادل المعلومات، الاتفاقات، الحماية، التلوث، الرصد، الإدارة، التغذية والتصريف، الأنشطة، الطوارئ، النزاعات، الأمن الوطني)

ثانيا: مقترح التصحيحات على مشروع القانون

1. استبدال اسم القانون من "قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" ب" قانون طبقات المياه الجوفية الدولية المشتركة".
2. استبدال عبارة "شبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" ب" منظومات طبقات المياه الجوفية الدولية المشتركة" أينما وردت بالقانون.
3. المادة 2 فقرة (أ): استبدال كلمة "تشكيلات" ب " تكوينات" و"السل نفاذية" ب " ضعيفة النفاذية".
4. المادة 2 فقرة (ب): استبدال كلمة "شبكة" ب " منظومة". أينما وردت
5. المادة 2 فقرة (ز): استبدال كلمة "تتدفق" ب " تتسرب".
6. المادة 4: يجب وضع تعريف محدد لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول
7. المادة 5-1 فقرة (ج): إعطاء تعريف للخصائص الطبيعية ويقترح أن تشمل المساحة، الامتداد، السمك، اتجاه حركة المياه والخواص الهيدرولوكية والكيميائية.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية

الهيئة العامة للمياه

مراجعـــــة
قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود

بالإشارة لرسالة الأخ/ مدير مكتب التعاون الفني باللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية رقم 12-2-1984 بتاريخ 2010/5/11 مسيحي بناءا على رسالة الأخ / القائم بالأعمال بالوكالة ببعثة الجماهيرية العظمى لدى الأمم المتحدة رقم 7-6-72 بتاريخ 2010/1/12 مسيحي المرفقة بـ مذكرة موجهة من الأمانة العامة للأمم المتحدة رقم LA/COD/58 بتاريخ 2010/12/23 مسيحي بشأن مراجعة قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، نفيد بأنه تم دراسة مشروع القانون المشار إليه من قبل بعض المختصين بالهيئة العامة للمياه، وتورد الملاحظات الآتية:

أولاً: تعريف بمشروع القانون

بناءا على تقرير اللجنة السادسة (A/63/439) أصدرت الجمعية العامة في الجلسة العامة 67 بتاريخ 2008/12/11 مسيحي قرارها بشأن قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود رقم 124/63 و يتكون القانون من أربعة أبواب (مقدمة – مبادئ عامة – الحماية والصون والإدارة – وأحكام متنوعة) وقد قسمت الأبواب إلى تسع عشرة مادة شملت (النطاق، المصطلحات، سيادة الدول، الانتفاع، الضرر، التعاون، تبادل المعلومات، الاتفاقات، الحماية، التلوث، الرصد، الإدارة، التغذية والتصريف، الأنشطة الطارئة، النزاعات، الأمن الوطني)

ثانياً: مقترح التصحيحات على مشروع القانون

1. استبدال اسم القانون من "قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" بـ" قانون طبقـات المياه الجوفية الدولية المشتركة".
2. استبدال عبارة "شبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود" بـ" منظومات طبقات المياه الجوفية الدولية المشتركة" أينما وردت بالقانون.
3. المادة 2 فقرة (أ): استبدال كلمة "تشكيلات" بـ " تكوينات" و"للـسل نفاذيـة" بـ " ضـعيفة النفاذية".
4. المادة 2 فقرة (ب): استبدال كلمة "شبكة" بـ "منظومة". أينما وردت
5. المادة 2 فقرة (ز): استبدال كلمة "تتدفق" بـ " تتسرب".
6. المادة 4: يجب وضع تعريف محدد لمبدأ الانتفاع المنصف والمعقول
7. المادة 5-1 فقرة (ج): إعطاء تعريف للخصائص الطبيعية ويقترح أن تشمل المساحة، الامتداد، السمك، اتجاه حركة المياه والخواص الهيدرولوكية والكيميائية.

09/09 2010 WED 10:02 [JOB NO. 8510] 002

18-SEP-2010 11:52 +2027623804 93% P.02

8. المادة 5 -1 فقرة (د): استبدال عبارة "المساهمة في تشكيل وإعادة تغذية" بعبارة "حجم المساهمة في تكوين وتغذية".
9. المادة 5-1 فقرة (هـ): تستبدل عبارة "الانتفاع التام والمستمر" بعبارة " الانتفاع الملائم والقابل للاستغلال".
10. المادة 8-(2،3،4): استبدال كلمة "قصارها" بعبارة "قصارى جهدها".
11. المادة 10: استبدال عبارة "التي تقع في طبقات" بعبارة "التي تقع في نطاق طبقات".
12. المادة 11-1: استبدال عبارة "وتصريف في طبقات" بعبارة " وتصريف طبقات".
13. المادة 11-2: تحتاج لتوضيح أكثر.
14. المادة 13-2: استبدال عبارة "معايير ومنهجية متفق عليهما أو ملحقين في رصد طبقات" بعبارة" معايير ومنهجية متفق عليها أو متوافقة لرصد طبقات".واستبدال كلمة البارامترات بكلمة "عوامل".

ثالثا: ملاحظات عامة على مشروع القانون

1. تناول القانون الاستغلال الفعال لطبقات المياه الجوفية المشتركة المعتمد على الحاجات الحالية والمستقبلية أخذا في الحسبان الموارد البديلة دون وضع أولويات لاستخدام المياه الجوفية المشتركة.
2. لحفظ الحقوق التاريخية المكتسبة يجب أن لا يسري هذا القانون على المشاريع المنفذة قبل صدوره.

رابعا: توصيات مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تنفيذا لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى (الجزائر 29 – 2009/6/30) وخاصة القرار رقم 5 (فقرة 4) والتي نصت على تكليف مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي بإعداد الدراسة الوافية لمسودة الاتفاقية العربية حول الموارد المائية الجوفية المشتركة والمشاركة الفعالة في الاجتماعات الخاصة بشأنها وإحاطة الدول العربية بالمستجدات.

وبناء عليه عقد المركز اجتماعا يومي 21 و 2009/12/22 بمبنى في دمشق، شارك فيه كبار المسؤولين في الوزارات العربية المعنية بالمياه ووزارات الشؤون الخارجية المختصين بالجوانب الفنية و القانونية والسياسية للمياه المشتركة ، وعدد من الخبراء العرب والدوليين من المنظمات العربية والدولية المعنية وعدد من القانونين العرب. (علما بأن الجماهيرية لم تحضر هذا الاجتماع) وقد صدر عن هذا الاجتماع التوصيات التالية:

1. طلب المشاركون من مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي عرض مشروع الصيغة المعدلة لقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود "على المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورته القادمة للاطلاع والتوجيه بتوزيعها على

كافة الدول العربية لاستكمال ملاحظاتها عليها رسميا تمهيدا لعرضها على المجلس الوزاري في دورته القادمة في مشروع صيغته المعدلة.

2. أوصى المشاركون بتشكيل لجنة قانونية وفنية من الخبراء العرب في إطار مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي للمساعدة في دراسة الصيغة المعدلة لمشروع الاتفاقية الخاصة بالمياه الجوفية الدولية المشتركة والقضايا ذات الملاقة بقانون المياه الدولية.

3. أكد المشاركون على أهمية متابعة الدول العربية ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي أعمال لجنة القانون الدولي و المشاركة في الملتقيات الدولية ذات الصلة.

4. طلب المشاركون من مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي جمع البيانات والإحصائيات والخرائط الخاصة بالمياه الجوفية الدولية المشتركة في المنطقة العربية وأكدوا على دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والدولية المعنية للتعاون مع المركز في ذلك.

الخلاصة والتوصيات:

- الحاجة إلى بلورة موقف عربي موحد من القانون الدولي الخاص بالمياه الجوفية المشتركة والعمل على تضمين المصالح العربية في أية نصوص أو اتفاقيات دولية في هذا الشأن كما أكد على ذلك اجتماع مديري المياه العرب في اجتماع دمشق المشار إليه، علما بأن المجلس الوزاري العربي للمياه سوف يتناول هذا الموضوع في اجتماعه القادم.

- إحالة الملاحظات الواردة أعلاه على نص القانون إلى لجنة الجمعية العامة لدى الأمم المتحدة لعرضها على الدامة وكذلك إلى مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي في دمشق.

مرفق رقم (48)

The Permenant Representive
of the STATE OF QATAR
to the Arab League
Cairo

BIDDING NATION
QATAR

المندوبية الدائمة لدولة قطر
لدى جامعة الدول العربية
القـــاهرة

م ق / 12 / ب / 30 / 475
التاريخ : 2010 / 10 / 12

تهدى المندوبية الدائمة لدولة قطر أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة الإقتصادية – إدارة البيئة و الإسكان و التنمية المستدامة) .

بالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة الموقرة رقم (3/3039) بتاريخ 2010/8/23 بشأن موافاتكم بملاحظات دولة قطر على مشروع قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود.

تود المندوبية الدائمة أن ترفق الملاحظات المشار إليها أعلاه، علما بانه قد تم ارسال تلك الملاحظات إلى مركز الدراسات المائية و الأمن المائى العربى و تم ادراجها فى المشروع.

يرجى المرافاة بعناوين الجهات المعنية بالأمم المتحدة حتى يتسنى لها ارسال الملاحظات إليها .

تنتهز المندوبية الدائمة لدولة قطر هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة الإقتصادية – إدارة البيئة و الإسكان و التنمية المستدامة) عن وافر احترامهـــــا و تقديرهـــــا .

مركز الدراسات المائية
الوارد ١٩٣٢
التاريخ ٢٠١٠/١٠/١٩

ف / ع

10868
12 OCT 2010

10, El-Themar st., Mohandessine
Tel.:37604693 / 4 Fax : 37603618
Direct : 33367699
http://www.qatarembassyegypt.com

١٠ شارع الثمار – المهندسين
ت : ٣٧٦٠٤٦٩٣/٤ فاكس : ٣٧٦٠٣٦١٨
مباشر المندوبية : ٣٣٣٦٧٦٩٩

مرفق رقم (49)

Sida

UNDP/RBAS Water Governance Programme for Arab States (WGP-AS)

UNDP

REPORT ON THE EXPERT GROUP MEETING

"NATIONAL CAPACITY NEEDS FOR THE EFFECTIVE JOINT MANAGEMENT OF SHARED WATER RESOURCES IN ARAB STATES"

7- 9 JUNE 2010, TUNIS

Held by WGP-AS in partnership with ISESCO, LAS & BGR

BGR Bundesanstalt für Geowissenschaften und Rohstoffe

Contents

1.0 Introduction 3

1.1 Background 3
1.2 Objectives 3
1.3 Approach 4
1.4 Participants 5

2.0 Opening Speech 6

3.0 First Working Session: National institutions for joint management of SWRs 6

4.0 Second Working Session: National Capacities for monitoring & reporting on SWRs 8

5.0 Third Working session: National Institutional Structures for the joint management of SWRs 9

Day 2 10

6.0 Fourth Working session: Evaluation of National Experiences 10

7.0 Fifth working session: Roundtable discussions 11

8.0 Sixth working session: Roundtable discussions 12

Day 3 14

9.0 Seventh Working Session: Roundtable discussions 14

10.0 Eighth Working Session: Roundtable discussions 15

11.0 EGM Conclusions 16

Appendix 1 17

Appendix 2 22

1.0 Introduction

1.1 Background

Nearly, 66 percent of the Arab region's annual renewable water resources flow from outside of the region. These transboundary water resources serve Arab population and have been the source of political contention and potential conflict with neighboring countries. Furthermore, river basins shared by Arab States have important implications for domestic, agricultural and industrial water use. With the accelerated increase in water demand due to demographic and consumption patterns and deteriorating water quality in many Arab States, shared water resources will play an increasingly significant role in addressing this growing demand. Subsequently, scarcity will intensify reliance and competition over these fragile and contentious resources.

The national technical, institutional, legislative, negotiating, monitoring, reporting, communicating, coordinating and administrating capacities for effective joint management of shared water resources are thus crucial for ensuring the peaceful, equitable and effective use of dwindling water resources of the region. In order to enhance national capacities for the joint management of shared water resources, current status need to be assessed & discussed; constraints and gaps identified; best institutional arrangements envisioned; substantive competence analyzed; coordination & communication mechanisms recommended; and legislative framework suggested.

Given these facts, the UNDP/RBAS Water Governance Programme for Arab States (WGP-AS) sponsored by the Swedish International Development Agency (SIDA) and in collaboration with the League of Arab States (LAS), the Islamic Scientific, Educational & Cultural Organization (ISESCO) and the Federal Institute for Geosciences and Natural Resources (BGR) organized an Expert Group Meeting (EGM) in Tunis during the period of 7-9 June 2010. The EGM focused on soliciting experts' advice and opinions to assess national capacities gaps in the Arab countries that hinder efficient and robust management of shared water resources. These included national capacities to hold policy dialogues, to negotiate shared water resources, to reach tangible joint decisions, to generate reliable data, to maintain tools for data sharing, and to provide periodical informative reports.

1.2 Objectives

The overarching objective of this EGM was to identify the capacity building needs for the effective joint management of shared water resources in Arab States. The outcomes of the EGM will eventually serve in the development of a capacity building toolbox for Arab States to establish national institutional entities capable of managing its shared water resources in an efficient and mutually benefiting way. This was based on the review, analysis & assessment of current national capacities available for the joint management of shared water resources in terms of achievement, constraints, challenges and opportunities. The outcome of this analysis led to the identification of gaps and determination of the capacity development needed for the establishment of competent national entities capable of effectively managing shared water resources. The EGM culminated into a set of recommendations on the best national institutional configuration, legislative arrangements, multi-disciplinary human resources capacities, technical

infrastructures and negotiating capacities required to ensure proper joint management of shared water resources while considering the Arab regional specificities.

1.3 Approach

In preparation for the event, the WGP-AS engaged a renowned international consultant to prepare a comprehensive background document to assess national capacities needed for the joint management of shared water resources in Arab States and to indicate the best institutional and legislative arrangements required to ensure proper joint management of water resources while considering the regional specificities.

The produced draft document was disseminated to experts invited to the meeting, four weeks prior to the event, to critically review and reflect on the feasibility, acceptability and practicality of the suggested measures. The EGM provided limited and focused presentations while creating maximum space for constructive dialogues to advise on the recommended configuration, structure and functions of national institutions for the joint management of shared waters. Based on the experts' deliberations, inputs and reflections, the WGP-AS is amending the background document and drafting it in its final form to share it with participating experts before publication.

During the two and half days' event, invited experts reviewed, discussed and assessed the following issues:

1. The most effective and successful national institutional arrangements in terms of their present structures, affiliation, and level of representation, disciplines, composition, and functions employed among riparian countries to negotiate, resolve conflicts, monitor, report and jointly manage shared water resources worldwide for replicating best practices in the Arab Countries..
2. Quality and quantity of information available to decision makers and the data needed for the joint management of shared water resources in Arab States. Assess and identify the capacity development needed to generate adequate accredited monitoring data that informs negotiation, arbitration, conflict resolution and the joint management of shared water resources.
3. The needs for a) harmonization of data collection, b) standardization of methodologies for water sampling and analysis and c) adaptation of protocols for sharing data and information with other riparian countries to implement potential agreements.
4. Address capacity gaps in monitoring, reporting and exchange of data & information among riparian states.
5. Review of current national institutional arrangements in a number of Arab States; demonstrate their points of strength and identify the constraints, challenges and opportunities experienced in their arrangements.
6. The most efficient national institutional arrangement for enabling effective joint management of shared water resources in terms of structure, affiliation, functions, disciplines, qualification and experience of staff, level of representation, hierarchy, etc. This identification should be based on the specificity of the region and the political sensitivity of shared water resources issues for Arab States.
7. Propose a plan of action to support Arab States establishing the suggested national institutional arrangements, and identify the potential regional and global donors/partners and identify the risks associated with the implementation.

1.4 Participants

Participants to the EGM were forty-two (42) renowned international & regional experts from the Arab region with multi-disciplinary professional background of relevance to shared water resources management. They are associated with the disciplines of water resources, international law, environment, foreign affairs, national planning, and political negotiations, among others. During the EGM sessions, seven speakers shared their experiences and insight of transboundary water cooperation field while nine experts presented an assessment of the national institutions managing SWRs in their respective countries.

2.0 Opening Speech

Dr. Hosny Khordagui, Regional Project Director of the WGP-AS, welcomed all participants on behalf of UNDP-RBAS to the EGM and stressed water is one of the most critical issues facing the Arab Region. Many Arab countries face severe water scarcity coinciding with accelerated demographic & economic growth, urbanization, industrialization and agricultural expansion. He also stated that climate change is complicating the situation by introducing additional uncertainties. For much of the region, lower precipitation, extreme events, elevated temperatures and higher seawater levels will exacerbate water shortages and deteriorate water quality. This critical water situation is worsened by the fact that over 65 per cent of the area's fresh renewable water resources originate from outside the region. With the accelerated increase in water demand and growing deterioration in water quality in many Arab States, the role and contribution of shared water resources in meeting the growing water demand is increasing dramatically.

Dr. Khordagui concluded that the technical, institutional, legislative, negotiating, monitoring, reporting, communicating, coordinating and administrating capacities for effective joint management of shared water resources, at the national level, are thus crucial for ensuring the peaceful, equitable and effective use of the shared water resources. Without such effective and competent national institutional mechanisms to address transboundary problems and challenges, competition has the potential to lead to disruptive conflicts. Hence, Dr. Khordagui urged the participants as eminent thinkers and prominent experts in the region to contribute actively in the discussions on the required action plan to build the capacities of the Arab countries to ensure proper joint management of shared water resources in the Arab region and make the WGP capacity development plan much more relevant to the priorities of the region.

3.0 First Working Session: National institutions for the joint management of SWRs

Dr. Al-Mooji, Senior Water Expert of the ESCWA-BGR Project, started the session by presenting the development of the renewable and non-renewable shared aquifer systems in the Arab region, demonstrating their significance in water resource management and highlighting the fact that there is very little regional experience in the approaches needed for their shared management. In order to preserve those important ecological epicenters and due to the considerably more complicated nature of shared aquifers, compared to surface waters, he suggested suitable management strategies based on a multidisciplinary approach that might consolidate the best practices, guidance and information on transboundary resource management. Finally, he presented the objectives and projected activities of a project of the ESCWA-BGR Cooperation on Integrated Management of Shared Water Resources seeking to comprehensively "map", compile and explore - beyond the boundaries - shared groundwater systems and surface water basins in Western Asia.

Two transboundary water management experiences in the ESCWA region and Germany were shared respectively by **Dr. Sadek,** first economic affairs Officer of the ESCWA and **Dr. Wahliss,** international expert of the Bavarian Ministry of Environment and Public Health. To improve transboundary water cooperation, both experts stressed the importance of integrating the internationally accepted legal principles in water agreements;

involving relevant stakeholders in well-defined and appropriate institutional arrangements; promoting sound policy development based on adequate access to information and knowledge; and strengthening technical and human capacities for monitoring and managing shared water resources.

Finally, **Dr. Trondalen**, CEO & Chairman of Compass Foundation, paved the way for discussions by exposing the objectives & main findings of the EGM background document assessing the national institutional arrangements for the management of shared water resources in the Arab world. In a context of high water scarcity and lack of proper bi and multi-lateral agreements among Arab states, Dr. Trondalen proposed a plan of action to improve the Arab shared waters cooperation and solicited participants' reactions to adapt it to the Arab regional and local conditions.

The discussions triggered the following issues:

- The management of shared water resources in the Arab region is mainly a political issue. However, a knowledge gap exists at the decision-making level on the importance of shared waters management. Arab decision-makers' commitment to the management of SWR would not be enhanced without a clear understanding of the realities and the status of the transboundary water resources at the national and regional levels. Also, interlinkages between national and regional committees involved in the management of water resources should be enhanced so the national integration can be reflected at the regional level.
- The Arab region can benefit by drawing lessons and success stories from other types of shared waters cooperation as in Europe, although the EU water cooperation evolved around issues of water quality while in the MENA region, SWR revolves around water quantity. The EU example of fostering international water management in Germany illustrates the possibility of involving an independent third party mediator in the process of negotiations.
- The Balkan experience was identified as good case that can offer many lessons to the Arab region as they started by holding many informal capacity building workshops and roundtables at the national level. The riparian countries initiated and implemented a common vision that culminated into a strong framework of cooperation. Thus, political will and public participation can convert the existence of shared water resources from a problematic issue to a strong motivation for transboundary cooperation.
- A successful example of Arab cooperation on management of shared water resources is the Algeria-Libya-Tunisia experience in the Continental Intercalaire Aquifer. Another case is the Tigris-Euphrates river basin shared between Iraq, Turkey and Syria. Those case studies highlight the importance of supporting transparent negotiations between riparian countries without any external interventions.
- Discussions on enhancing the management of SWR in the Arab countries should consider the different circumstances among the Arab states (Shared ground water, surface water, and water originating outside of Arab States) and the different level of agreements and institutions regulating their shared water resources (multilateral institutions as the League of Arab States, bilateral agreements between neighbor countries, legal treaties dictated on Arab countries under occupation).
- Communication among international organizations implicated in enhancing the management of transboundary water resources in Arab States (UNDP, ESCWA, AWC, BGR, etc) is crucial to avoid duplication of efforts; strategically build upon reports and resources and complement the multiple aspects of IWRM.

4.0 Second Working Session: National Capacities for monitoring & reporting on SWRs

Given the importance of reliable and harmonized information to negotiate and manage SWR, **Dr. Khordagui** highlighted the need to enhance information gathering and monitoring at the national level to produce quality data and improve the discussions during negotiations. The gaps identified in current information collecting systems included outdated techniques and analysis, fragmented structure, limited quality assurance, and scarce resources. The ultimate purpose of monitoring is to translate data into actionable information for negotiations. To move towards enhancing national capacity during negotiations, Dr. Khordagui identified the harmonization of methodologies for quantitative and qualitative monitoring; reporting data & information on SWR in terms of structure, format & content; concepts of IWRM, and terminologies utilized in negotiations for a better joint management of SWR.

According to the presentation of **Dr. Afifi**, Programme Advisor of the WGP-AS, Strategic Action Programs (SAPs) are useful tools to assist states to describe the impact of environmental problems on water supply and allocation, and its socio-economic implications. SAPs identify policy, legal, and institutional reforms to meet priorities for action, and through cooperation, the opportunity for co-financing projects increases sustainability. In sum, in order to accommodate externalities involving the management of shared water resources, states need institutional arrangements at the national and transboundary level, and networks for managing & exchanging information.

Those presentations raised up the following issues:

- Collecting and sharing data among Arab states face many constraints at the national level. First, data on water is considered as a national security issue. As this is a legitimate concern for the region, collecting and analyzing data must take into account the sensitivity of the information shared among officials across borders. It should be noted that gathering and collecting data depends on the level of commitment and political will, which varies between upstream and downstream countries.
- Another identified constraint is the lack of trained staff to collect and translate the data into information, i.e. bio-statisticians and other disciplines that can interpret the levels of water availability and incorporate it in other sectors (Health, economy...). Thus, each State should move towards an integrated national water data system that goes beyond simple data collection to developed data gathering techniques & real time monitoring system at the national level in order to ensure updated water data and make sound management decisions.
- There is a shift from centralized State approach to decentralized, participatory integrated management approach promoting multi-stakeholder dialogue (private sector, universities, specialized laboratories, the civil society) and considering the economic, social, environmental, and political aspects of water governance. ESCWA has been gathering information on how to engage the public in SWR management and the Arab Water Council is developing shared water information systems through participatory approaches. The League of Arab States is also initiating capacity building programs in water resources, but there is a need of creative ideas to raise funding as well as strategies to increase the level of awareness in Arab States.

5.0 Third Working session: National Institutional Structures for the joint management of SWRs

The complexity of shared water management in the Arab region demands political and technical promoters. Thus, **Dr. Trondalen** brought up the necessity of giving sufficient weight to the political aspect of water management for negotiations. An institutional framework should incorporate a High Office of Water Resources at the Prime Minister level to leverage the important political will at this high level. Another Office of International Cooperation should be established at the Ministry of Water Resources, and an Office of Water Resources at the Ministry of Foreign Affairs. These different offices must recognize the importance of changing levels of water resources. The negotiation of shared water resources will be enriched by improved national capacities in gathering, interpreting, and translating accurate data of changing water resources.

Consequently, **Eng. Khashman,** Secretary General of the Arab Countries Water Utilities Association (ACWUA), brought to light the importance of establishing an institutionalized national unit for shared water resources in each country to maintain water rights and apply IWRM principles on the shared water resources. The national team unit would consist of legal experts, foreign affairs departments, and water resource experts pertaining to each water basin and will be responsible of negotiating with other riparian countries.

In reaction, participants added the following comments:

- The efficiency of establishing a High Water Council headed by the Prime Minister and assuming a leadership role in the water sector is very problematic and depends on the context of each country. In some cases, this institutional structure can be very practical to handle water issues in an integrated way; especially when the decision-making process is centralized and the minister of water resources has no easy access to the PM. However, in other situations, it should be considered as a transitional phase till the relevant ministries build their capacities and be able to implement their mandates and functions more efficiently.
- Improving the national commitment to transboundary water cooperation highlights the importance of adopting a cooperation framework emphasizing on the conflict prevention rather than conflict management. In this regard, riparian countries should implement trust-building measures such as incorporating the international water agreements at the national level, enforcing the national water legislations and harmonizing the common national water management approaches, sharing information sharing and creating multilateral police forces to monitor compliance of laws.
- The centralization/decentralization of the management of shared water resources should differentiate between the service providers and the management entities. The water supply sector should be decentralized to facilitate the involvement of different stakeholders as the private sector. On the planning and management side, it should be centralized, especially in high water scarce countries, where water allocation has huge impacts among the different sectors. However, in transparent environments, where the civil society is strong and fully engaged in the water sector, centralized water authority is not a necessity.

Day 2

6.0 Fourth Working session: Evaluation of National Experiences

In this session, Arab water experts provided an assessment of the national institutional arrangements established in their respected countries to jointly manage shared water resources and gave their feedback on the suggested institutional arrangements mentioned in the background document. They were all supporting those proposed structures and agreed that this thorough and comprehensive analysis lays down a solid foundation for introducing significant institutional changes and enhancing the national institutional capacities in the Arab States for more efficient shared water resources management

Mrs. Bourouba, Professor at Law University of Algeria discussed the international water legislations and principles ensuring an equitable and reasonable use of shared water resources and balancing variant needs and demands of the bordering nations. She identified the challenges facing the Arab region and stressed on the importance of adopting a cooperative approach in water negotiations.

Dr. Al-Noaimi, Advisor Water Resources at the ministry of municipalities' affairs & agriculture exposed the different tasks of the Bahrain Water Resources Council and the attached Technical Advisory Committee working as follow-up and advisory institutions for water issues but do not take into account the SWR management. In response to the background document suggestions, he proposed the establishment of a division responsible of groundwater in the proposed institutional architecture and called for a better involvement of the regional councils (e.g. the GCC), cooperative in nature to foster cooperation among Arab riparian countries.

As for Egypt, **Dr. Fahmy**, consultant of the Nile water Sector, at the ministry of water resources and irrigation defined the ministries involved in the water sector and the institutional structure established by the Nile Basin Initiative. Although those arrangements are well established, they lack sufficient financial resources and systematic reliable information. Regarding the suggested institutional structures, he highlighted the need for an office for water cooperation at the Egyptian Ministry of Foreign Affairs.

Mr. El-Hachimi, Chief of water legislation division at the ministry of Energy and Minerals described the latest developments in the institutional arrangements managing the water sector in Morocco adopting a decentralized approach and involving the private sector. **Mr. Henshir,** consultant of the General water Authority (GWA) in Libya stressed on the importance of fostering the capacities and securing additional funds for the international joint committees established to manage transboundary water resources at the national and regional levels.

The Palestinian State constitutes a special case of managing water in a country under occupation. According to **Dr. Bate**, Advisor of the Palestinian Water Authority, Palestine suffers inequitable and unreasonable allocation of water, weak institutional structures and no sovereign access to water resources. Any framework to enhance the management of SWR should include a bigger role for the Office of the Prime Minister or the Ministry of Foreign Affairs or even a mandated National Water Council.

Regarding Qatar, **Dr. Al-Mohanadi,** director of the technical bureau at the permanent population committee illuminated the country's focus on the rationalization of available water resources in parallel to strategic investments to increase water production. Relevant authorities are working on reorganizing the institutional set-up to create an enabling environment for enhanced and integrated water resource management through the use of legislation and fiscal measures.

Mr. Kheir, national project coordinator of the Nubian sandstone Aquifer System at the ministry of irrigation & Water resources shed light on the necessity to activate the water legislations governing the SWR in Sudan since the British occupation. The Sudanese water resources council should be related to higher decision-making levels and integrate all the relevant stakeholders.

Dr. Al-Eryani, Expert at the Embassy of Yemen in Berlin concluded the assessments by reporting on the lack of a distinct institution managing the SWR in Yemen. Although many stakeholders are implicated in the water sector, investigations should be carried out to collect the needed data on SWR and consolidate a clear understanding of the quantitative and qualitative dimensions of the issue. A better joint management of SWR necessitates more awareness among politicians and professionals and a systematic approach in addressing SWR.

Matters arising from the discussions included the following:

- The experience of the management of the Nubian Sandstone aquifer between Egypt, Libya, Sudan and Chad can be considered as an advanced scientific model. Although they don't have official agreements to manage the reservoir, the four riparian States have developed regional maps and shared data and information transparently to assist decision-makers, planners and stakeholders in their policy choices.
- Cooperation between Algeria, Libya and Tunisia in managing the North Sahara basin is a success story too as the three riparian countries started their cooperation by holding workshops, training courses and periodical technical meetings of bilateral committees, and more recently in the framework of the Union of Maghreb Arab countries (UMA) dedicated to the exchange of information on different water issues of common interest. They expect to establish a consultation mechanism to review the current water resources legislation in each country and propose necessary amendments for better management of the shared resource.

7.0 Fifth working session: Roundtable discussions

Moderated by **Ambassador Omar**, Assistant Minister of Foreign Affairs for African Affairs, participants in this session shared their opinions on the most efficient national institutional arrangement for enabling effective joint management of SWR in terms of structure, affiliation, functions, disciplines...etc.

In this regard, experts agreed that reflections on transboundary water cooperation in the Arab region should be concentrated on the basic minimal structure required in the national scene reflecting the objectives of multidisciplinarity, involvement of appropriate institutions, building capacities to address the changing situations in the region and avoid the "one-size-fits-all" approach due to the diversity of the countries' circumstances and the variability of the SWR as a priority/strategic national interest in the domestic scene in each country. In a country depending highly on SWR, the relevant institution should be closely related to the PM office or even a higher political level to reflect the importance of water as a strategic security interest. This institution should include multidisciplinary experts of different backgrounds: engineers, natural resources experts, diplomats, international lawyers...The involvement of the ministry of justice in shared water negotiations can foster the perception of enforcement of the agreed cooperation framework by the implicated riparian countries.

As for the skills gap in the Arab water sector, it is essential to observe the various cooperation modalities & regimes starting from the basic level of data exchange, till the

joint management structures which rarely exist in the Arab region, and benefit of the skills already available in the different Arab countries to coordinate and set up an Advisory Group to support Arab shared water negotiations. In this regard, regional organizations (Arab Water Council, League of Arab States, UNESCO, UNEP, ESCWA...etc.) can play an important role in holding joint committees and workshops to assess the current Arab SWR management capacities and provide guidelines for more efficient Arab water cooperation.

When thinking about the suitable arrangement to manage Arab shared resources, many factors should be taken into account: the nature of the political regime, the priority of water on the government agenda, the dependency of the country on SWR, the coordination of interests among the relevant ministries, state of the SWR, knowledge sharing among riparian states to develop a common vision of the water resource.

As for the functions of the unit dealing with SWR, Participants identified the following:

- Setting up a common vision and guidelines for riparian states of the SWR
- Raising awareness and informing relevant policy-makers on SWR matters
- Informing on negotiations (not conducting it)
- Advising on SWR issues as well as the substance, the content and the degree of compliance of possible agreements
- Gathering information and Data sharing (not only generating)

8.0 Sixth working session: Roundtable discussions

In this session, moderated by **Dr. El-Eryani**, experts commented on the three-level institutional architecture suggested in the background document of the EGM. On the Prime Minister (PM) level, discussions focused on the following points:

- The main function of the High office for Water would be to receive & translate the water technical data into a usable form for the negotiators among riparian states. The PM role would be to encourage accountability at the highest level to confront the competing interests among different departments. Another benefit of the suggested structure is that the establishment of such Water Office would create an institutional memory for the water sector & would have more permanent place among decision-makers. This office is essential due to the special characteristics of shared water resources which are not addressed at the domestic level, but rather are manifested at the international level.
- Disciplines & qualifications of staff depend on the functions of the institutional unit. At the PM level, two experienced professionals with a background in international law & national security advice should be represented beside the water experts. However, the national security component of shared water resource negotiations should not be overemphasized as it frames the negotiations in conflict rather than cooperation. In other words, although security factors can affect the management of SWR, SWR should maintain its initial characteristic as a development issue.
- A gap identified at all three levels but in particular at the High Office for Water (Prime Minister Level) was human resource capacity. The water sector lacks experts in Arab states, advanced technological capacities, and good command of the English language.

As for the Ministry of Water Resources level, important observations that were noted included the following:

- A risk of overlapping functions between the three levels was raised which highlights the necessity of coordination between the offices carried out. Data & information gathering and interpretation should be the key mandate of the water ministry.
- A concern emerged on the feasibility of creating an office at the Prime Minister level to address water issues. A recommendation was to amend the structure so that the International Cooperation Office at the Ministry of Water Department becomes the highest office (replaces the High Office of Water), and then attached to the president or the prime minister, which is actually the case in Egypt. The Ministry of the Water Resources will act as the "workshop" for the management of SWR while the Ministry of Foreign Affairs will be the "marketing" department.

At the Ministry of Foreign Affairs level, the major remarks can be summarized as follow:

- The Ministry of Foreign Affaires would be a vital resource for negotiation and conflict resolution due to its international experience. A further challenge would be to fit a basin management or shared water resource framework into the national planning and security agenda.
- As the professionals in the Water Ministry Department do not have the experience of negotiation, they often "trample on landmine after landmine", which requires their office to coordinate and communicate the data and information to the Ministry of Foreign Affairs. This office should be able to put shared water resource information into a foreign policy context. As states develop, there are different stages of institutional development; take off, climbing, and cruising phases. The end goal is the cruising phase, characterized by mature institutions that coordinate with other states.

Day 3

9.0 Seventh Working Session: Roundtable discussions

At the third day, experts assessed the capacity building needed for the effective joint management of SWR in the Arab region. Participants agreed on the following:

- Setting up a backstopping mechanism to provide capacity buildings programs to the Arab states at the national and regional level.
- Holding multi-disciplinary capacity building programs at all levels of decision-making typically involved in water management from the national policy level to the technical one.
- It would be profitable to disseminate information on good practices from more advanced countries and initiate transfer of knowledge, experiences and good practices in capacity-building among the Arab States.
- Many ad hoc fragmented activities related to legal studies and models took place recently. ESWCA and BGR have carried out training courses in the region and were really concerned with the high-level training courses and the language skills due to its legal implications. ACWUA- Arab Countries Water Utilities Association- a regional NGO with partners of water utilities providing best practices and service delivery in the region expressed its willingness to offer training courses, technical working groups, best practices manuals and operational guides, member data base networks, and knowledge sharing systems to the Arab countries.
- Partnerships & networking between international organizations as well as the involvement of research centers and universities can thus ensure a systematic comprehensive client-driven capacity building program tailored to the needs of the Arab States rather than fragmented ad-hoc training courses

Regarding the negotiation capacity of SWR in Arab States, experts called for the following:

- Negotiation training courses should be tailored to Arab countries and focused on enhancing legal capacity in a systematic way. Increasing the capacity of negotiation in the team needs to strike a balance between technicians and professionals who know how to convey the scientific messages in a constructive way for negotiations.
- A suggestion for the role of UNDP was to provide training courses and networking at the national level. As the plethora of information circulating at the national level, a mechanism is necessary to facilitate analysis of the information flow.

Concerning the monitoring and reporting capacities, the following comments were reported:

- There was also a call to develop the necessary modeling capacities and know-how of the Arab States and set-up early warning systems to prevent conflicts and social tensions between downstream and upstream countries.
- Developing information on the basin-level and inter-agency collaboration were growing concerns of the experts to reduce duplication, avoid inconsistencies, and streamline data resources. As water is a developmental issue, data should include the state of water resources in terms of quantity and quality, the political, socio-economic & environmental situation of the riparian countries. Exchanging data between data producers, planners and users would help in drawing up joint vision, common water policies and sharing benefits among riparian countries.

- With the increasing interest in climate change challenges, it would be useful to gather and harmonize the information on the impact of the climate change on the water resources' dynamics and consider the adaptation measures that might be taken by riparian countries.
- As the data acquisition and interpretation is a costly process, a potential area of improvement of the monitoring capacities is related to innovative cost-effective IT, communication and dissemination solutions.

10.0 Eighth Working Session: Roundtable discussions

Dr. Trondalen presented the plan of action to support Arab States establishing the suggested national institutional arrangements and experts agreed with the following activities for building national capacity:

- National capacities to negotiate shared water resources and prevent or resolve conflict. This is facilitated by high level round tables, training courses on improving negotiation skills, analytical capacity, and communicating scientific knowledge effectively for decision makers.
- National capacity to monitor and report status of resources, enhanced by mapping and analytical capacity.
- National capacity to jointly manage shared water resources by the promotion of basin organizations, joint commissions, or expert groups.

Participants agreed on the involvement of the following potential partners:

- Regional organizations such as ACWUA, GWP, Arab Water Council, ESCWA, the League of Arab States (Council of Arab Water Ministries)...etc.
- Arab Water Academy based in Abu-Dhabi (which is a subsidiary of the Arab Water Council but operates independently)
- Educational institutions and individual experts at the international and regional level
- Arab Network for Environment & Development (RAED)
- African Network on Water (ANEW) (focus on North Africa region)
- Arab Office of Youth and Environment
- Nile Basin discourse
- Inter-Islamic Network on Water Resources Development and Management (INWRDAM)
- Research institutions specialized in water as the Consultative Group on International Agricultural Research (CGIAR), & the International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA)
- Global organizations as UNESCO, UNEP in water and environment related matters, Global Environmental Facility (which UNDP is one of the three partners), World Bank, and the EU.
- The Department of Political Affairs of the UN which is a mediation support unit based in New York and could be utilized to assist in training
- Seeking partnerships with the donor countries as UK, Netherlands, Germany, Sweden, EU (for Mediterranean countries), USA, Canada, Japan, Switzerland, Italy, UAE, Qatar, Oman as well as the Arab Development Fund, the Kuwait Fund & the Islamic Development Fund

Experts were concerned with the coordination and synchronization of efforts among partners, especially in a context of limited resources to create synergies, avoid competition and duplication or unnecessary efforts, and called the WGP-AS to initiate those coordination efforts among organizations. They recommended that when approaching donors, it would be helpful to identify & articulate the countries' needs as sharp as possible to the donor where the most help is required.

Participants agreed upon the expected outcomes and the risks associated with implementing the plan of action. However, they were concerned with the confidentiality and discretion of the training programs. They discussed also the vulnerability of this process to exogenous shocks and called for measures to mitigate those risks. As building capacities is a long-term process, it would be useful to think of the risks associated with the newly emerging conditions.

11.0 EGM Conclusions

The following conclusions are based on the outcomes of the EGM as well as the discussions of the participants:

- The EGM sessions illustrated that just, equitable and sustainable water sharing arrangements are critical to the Arab countries as they have the potential to induce economic and social development and reduce the risks of conflict
- Through fruitful discussions and collective work, experts reached a consensus on the capacity building needed to ensure an efficient management of shared water resources in the Arab world.
- Low knowledge level, financial constraints, insufficient institutional capacity, low political prioritization of the issue and conflicting interests among riparian countries add to the difficulties of transboundary cooperation.
- The constructive dialogue among experts confirmed that promoting cooperation for the management of shared water resources is highly influenced by the developments at political, and socio-economic scene at the national and regional level
- Harmonization of water management policies and legal frameworks at the national level would help riparian countries establish a common understanding of water issues and create conditions for efficient management at the transboundary level.
- The background document and the plan of action will be amended according to the recommendations and comments of the EGM participants and will be disseminated shortly for their approval.

مرفق رقم (50)

The Permanent Mission Of The Republic
Of Iraq To The League Of Arab States

البعثة الدائمة لجمهورية العراق
لدى جامعة الدول العربية

العـــدد: ج/٤/١٥/ ٤٠٨٧
التاريـــخ: ٢٠١٠/١٠/٢٦
١٨/ذو القعدة/١٤٣١

تهـدي الممثليـة الدائمة لجمهورية العـراق اطيب تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الـدول العربية / ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة، واذ تشيرها الى مذكرتها المـرقم ٥/٥٨١٨ فـي ٢٠١٠/٨/٢٣، تتشرف الممثلية بأن ترافق طياً خلاصة عن مراحل تفاوض جمهورية العراق مع كل من الجارة تركيا والشقيقة سوريا بخصوص نهري دجلة والفرات ومع الجمهورية الاسلامية الايرانية بخصوص الانهار الحدودية المشتركة

تغتنـم الممثليـة الدائمـة هذه المناسبـة لكـي تجـدد فائـق تقديرهـا واحترامهـا.

11487
26 OCT 2010

الامانة العامة لجامعة الدول العربية / ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة

محمد اياد ١٠/٢٤

٩ شارع محمد مظهر – الزمالك– القاهرة ١١٢١١ تلفون ٢٧٣٥٨٠٨٧ / ٢٧٣٥٩٢٠٥ (٠٠٢٠٢) – فاكس ٢٧٣٦٥٠٧٥ (٠٠٢٠٢)
9 – Mohammed Mazhar St. Zamalek , Cairo – 11211 Telephone: (00202) 27358087 / 27359205 - Fax (00202) 27365075
Web : http://iraqmissions.hostinguk.com - E- mail : cairep@iraqmfamail.com

تجربة العراق مع دول الجوار

١. بدأت تركيا ومنذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي برنامجاً لتطوير استفادتها من مياه نهري دجلة والفرات واهتمت أولاً بنهر الفرات للاستفادة من مياهه في توليد الطاقة الكهربائية ولارواء اراضي زراعية جديدة لذلك بدأت دراسات واسعة لانشاء عدد من السدود على نهر الفرات كان اولها سد كيبان، وفي ضوء المعلومات المتوفرة لدى العراق في حينه عن برنامج تركيا الواسع الذي تنوي تنفيذه على نهر الفرات وما كانت تخطط له سوريا ايضاً بانشاء سد الطبقة على نهر الفرات فقد دعا العراق الى اجتماع ثلاثي بين البلدان المستفيدة من نهر الفرات لغرض التوصل الى قسمة مياه النهر بين كل من العراق وسوريا وتركيا وتحديد حصة محددة ليتمكن كل بلد من تطوير مشاريعه بموجب حصته المتفق عليها، وقد عقد في بغداد اول اجتماع ثلاثي في ايلول عام ١٩٦٥ قدم العراق خلاله مسودة اتفاق ثلاثي لاستثمار مياه نهر الفرات على اسس تتضمن حقوق الدول الثلاث الا انه لم يحصل اتفاق بشأنه، وبعد ذلك التأريخ عقدة عدة اجتمعات فنية واخرى سياسية لم تثمر عن شئ بسبب اصرار تركيا على تطوير مشاريعها والاستئثار باكبر حصة مائية ممكنة من مياه النهر قبل ان تبحث في موضوع قسمة مياه النهر.

٢. وفي كانون الأول ١٩٨٠ وضمن اطار اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني تم التوصل الى تشكيلة لجنة فنية مشتركة اوكلت اليها مهمة انجاز تقرير فني يرفع الى حكومات الدول الثلاث يحدد الكمية المناسبة والمعقولة التي يحتاجها كل بلد من البلدان الثلاثة وذلك لتقييم عمل اللجنة وتقرير المناسب بشأنه وعلى ان تنجز اعمالها خلال سنتين قابلة للتمديد سنة واحدة .. الا ان اللجنة ورغم اجتماعاتها المتكررة البالغة ستة عشر اجتماعاً لغاية عام ١٩٩٣ الا انها لم تنجز المهمة الموكلة اليها بسبب اصرار الجانب التركي على ان هدف اللجنة الفنية ومهمتها ينحصران في بحث الاستفادة المثلى للمياه المشتركة وهو لاينوي بحث اللجنة الفنية ومهمتها ينحصران في بحث الاستفادة المثلى للمياه المشتركة وهو لاينوي بحث موضوع قسمة المياه ولا المعايير التي تعتمد في هذا المجال في حين قدم الجانب العراقي مقترحاً متكاملاً لتبادل المعلومات عن حوضي نهري دجلة والفرات والسدود والمشاريع القائمة والتي تحت التنفيذ وكذلك المشاريع المستقبلية التي يخطط لانشائها كل بلد وكذلك قياسات نوعية المياه الا ان ذلك لم يسفر عن شئ باتجاه هذف اللجنة

المحددة في بروتوكول لتشكيلها، وقد كان واضحاً ان الجانب التركي يريد ان يستغل الوقت لانجاز مشاريعه الاروائية والتخزينية الكبيرة على حوضي الفرات ودجلة دون مراعاة للحقوق التاريخية والواقع الزراعي القائم في العراق منذ مئات السنين.

٣. عقدت اجتماعات على مستوى الوزراء المعنين في قضايا المياه في الدول الثلاث عام ١٩٨٨ وكذلك عام ١٩٩٠ الا انها لم تسفر عن شئ ايضاً بسبب اصرار الجانب التركي على موقفه السابق المشار اليه اعلاه.

٤. قامت تركيا باملاء خزاناتها الكبيرة كيبان (٣٠,٧) مليار م٣ وقره قاية (٩,٦) مليار م٣ واتاتورك (٤٨,٧) مليار م٣ بعد انجازها حسب مراحلها دون اتفاق مع العراق وقلصت مياه نهر الفرات خلال تلك الفترات الى مستويات متدنية جداً اسفرت عن الحاق الاذي بالعراق والاضرار بحقوق المزارعين المستخمين لمياه نهر الفرات منذ مئات السنين حيث قامت بتحديد كميات المياه التي تطلقها في النهر من جانبها وحدها دون الاتفاق على تلك الكميات.

٥. اتفقت تركيا وسوريا عام ١٩٨٧ على ان تقوم تركيا بامرار ما يزيد على ٥٠٠م٣/ثا من مياه نهر الفرات عند الحدود الزنكية السورية، وفي ضوء هذا الاتفاق وقع العراق مع سوريا اتفاقاً عام ١٩٨٩ على ان تكون حصة العراق في تلك المياه ٥٨% وحصة سوريا ٤٢% منها وهاتان الاتفاقيتان هما تفاقيات مرحلية لحين التوصل الى اتفاق ثلاثي تحدد فيه حصة كل بلد في مياه نهر الفرات بصورة نهائية.

٦. بادرت وزارة الموارد المائية في جمهورية العراق مجدداً الاتصال بالجانبين التركي والسوري لبحث القضايا المتعلقة بالمياه المشتركة وتفعيل عمل اللجان الثلاثية بهدف الوصول الى صيغة مقبولة لقسمة المياه المشتركة، لذلك عقدت عدة اجتماعات منذ عام ٢٠٠٤ بين العراق وتركيا وسوريا ثلاثية وثنائية وعلى المستوى الفني وبعضها على المستوى الوزاري تم خلالها مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالمياه وتبادل المعلومات الهيدرولوجية والميترولوجية والاتفاق على جملة من الامور المؤدية الى تحسين ادارة الموارد المائية كما تم بحث التأثيرات السلبية للسدود التركية وخاصة على العراق وما تسبب عنها من تأثيرات بيئية وتم توقيع محاضر مشتركة تضمنت اوجه التعاون المطلوب بين البلدان الثلاثة من اجل شعوبنا.

٧. اما مع الجانب الايراني فقد سبق ان شكلت لجان لدراسة الانهار المشتركة بين العراق وايران وقد توقفت اعمالها منذ عام ١٩٧٨ ولحد الان ولم يتم التوصل الى حل بشأن تلك الانهار لحد الان علماً ان ايران تقوم باستغلال معظم مياه الانهار المشتركة لصالحها دون النظر الى مصلحة العراق وحقوقه المائية.

وقد قام العراق في الاونة الاخيرة بالاتصال بالجانب الايراني لفتح حوار معه وبحث موضوع المياه المشتركة بين البلدين ومنها موضوع تأثيرات السدود التخزينية والمشاريع الاروائية المقامة على الانهر المشتركة وانعكاساتها على مشاريع الموارد المائية والبيئية في العراق، وتم تشكيل لجنة مشتركة من ممثلين وخبراء البلدين تقوم بالاجتماع دورياً للتنسيق في جميع مجالات الموارد المائية المشتركة بين البلدين، وفي ضوء ذلك قام وفد برئاسة معالي وزير الموارد المائية وعضوية المختصين فى العراق بزيارة جمهورية ايران الاسلامية للفترة (٢٣-٢٦/١٠/٢٠١٠) بحثت خلالها تلك المواضيع وتم بعدها تشكيل لجنة فنية لمتابعتها ويعتبر ذلك في الوقت الحالى خطة مهمة باتجاه تحريك الموضوع بعد انقطاع دام اكثر من (٣٥ سنة).

٨. يبدو من كل ما تقدم انه وبالرغم من المباحثات المطولة والجهود المضنية الا انها لم تسفر عن التوصل الى اتفاق تحدد فيه حصص كل دولة في مياه الانهار المشتركة ونحن اذ نعرض هذه التجربة التفاوضية التى لم تحقق اهدافها المرجوة نطمح ان يتفهم اشقائنا في الجامعة العربية ما نعانية في هذا المجال وان تتبلور جهودهم في حث الدول المعنية كل من جانبه وحسب علاقته مع تلك الدول الى ضرورة حسم هذا الموضوع والتوصل مع العراق الى اتفاق تحدد فيه حصة كل دولة من مياه الانهار المشتركة ولتتمكن الدول المتشاطئة من استثمار حصتها بالطريقة المناسبة لتحقيق امال شعوبها دون الاضرار بالمصالح المشروعة لدول مجرى النهر الاخرى كما نطمح ان تقوم الجامعة العربية من خلال دورها الدبلوماسي والسياسي بنفس الدور المذكور لتحقيق الغاية ذاتها كي تكون المياه عنصر سلام وتواصل ووئام بين شعوب المنطقة بدلاً من ان تكون بؤرة من بؤر التوتر والتخاصم، كما نؤكد على حث الدول التي لم تصادق لحد الان على الاتفاقية الخاصة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية التي اقرتها الامم المتحدة عام ١٩٩٧ لتكون اطار عمل ومرجعاً قانونياً يعتمد عليه في حل نزاعات المياه المشتركة بين الدول المتشاطئة.

The Permanent Mission Of The Republic
Of Iraq To The League Of Arab States

الممثلية الدائمة لجمهورية العراق
لدى جامعة الدول العربية

العـــدد: ج/٤/١٥/٢٢٨٩
التاريـــخ: ٢٠١٠/٨/٢٣
١٤/رمضان/١٤٣١

تهـدي الممثليـة الدائمة لجمهورية العراق اطيب تحياتها الى الامانة العامة لجامعـة الـدول العربيـة / ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة، واذ تشيرها الى ماورد في جدول اعمال اللجنـة الفنيـة العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه في إجتماعه الثالث الذي عقد للفتـرة مـن ٢٧-٢٠١٠/٦/٢٩ في مقر الامانة العامة لاسيما البند الخامس والمتعلق ببناء القـدرات التفاوضـية للدول العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية حيث ورد في فقرته الثالثة تقريـر الحكومة التركية والمتضمن موقفها بشأن المياه المشتركة والموزع في المنتدى العالمي الخامس للمياه الذي عقد في اسطنبول عام ٢٠٠٩.

تتشرف الممثلية الدائمة بأن ترافق لها ورقة توضيحية بشأن موضوع نهري دجلة والفرات.

تغتنـم الممثليـة الدائمـة هـذه المناسبـة لكـي تجـدد فـائق تقديرهـا واحترامهـا.

009036
23 AUG 2010

الامانة العامة لجامعة الدول العربيـة – القطاع الاقتصادي

ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة

محمد اياد ٨/١٨

٩ شارع محمد مظهر – الزمالك- القاهرة ١١٢١١ تلفون ٢٧٣٥٨٠٨٧ / ٢٧٣٥٩٢٠٥ (٠٠٢٠٢) – فاكس ٢٧٣٦٥٠٧٥ (٠٠٢٠٢)
9 – Mohammed Mazhar St. Zamalek, Cairo – 11211 Telephone: (00202) 27358087 / 27359205 - Fax (00202) 27365075
Web : http://iraqmissions.hostinguk.com - E- mail : cairep@iraqmfamail.com

ورقة توضيحية بشأن مياه نهري دجلة والفرات

١. بالنسبة الى الفقرات التي ورد فيها ((استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود في تعريفها لمياه نهري دجلة والفرات)).

إن نهري دجلة والفرات من الانهار الدولية المشتركة وفق التعاريف الواردة في القوانيين والاعراف الدولية وبالاخص قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية لسنة ١٩٩٧ والتي يرتكز موقف العراق عليها والتي يمكن تلخيصها بما يلي :-

أ- المجرى المائي الدولي هو اي مجرى مائي تقع اجزاؤه في دول مختلفة.

ب-لكل دولة متشاطئة الحق في حصة عادلة ومعقولة من مياه المجرى المائي الدولي.

ت-وجوب احترام الحقوق المكتسبة الناجمة عن الاستخدامات القائمة لمياه المجرى المائي الدولي.

ث-عدم جواز قيام اية دولة مشاطئة باجراءات او انشاءات على المجرى المائي الدولي او فروعه الا بعد اخطار الدول المتشاطئة معها والتوصل الى اتفاق معها بشأن ذلك.

ج- عدم جواز الحاق الضرر بالدول المتشاطئة الاخرى سواء من حيث كمية المياه او نوعيتها.

ح-وجوب التبادل المستمر للمعلومات والبيانات بين الدول المتشاطئة في كل ماله علاقة بمياه المجرى المائي المشترك.

ان جوهر القانون يتمثل بالاستخدام المنصف والمعقول وعدم الاضرار بالدول المتشاطئة وان ما ورد بموقف الجانب التركي هو موقف يتعارض كلياً مع القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدين وسير المفاوضات الجارية بشأن قسمة مياه النهرين.

٢. بخصوص الفقرة ((السدود التركية كانت مفيدة لكل من العراق وسوريا من ناحية انتظام الجريان لنهري دجلة والفرات خلال فترات مختلفة)).

ان السدود التركية تساعد جزئياً على تنظيم الجريان الا ام هدفها المستقبلي وما مخطط له هو التوسع الكبير في زراعة اراضي جديدة لم تكن مشمولة بالارواء سابقاً وهذا التوسع سيؤدي الى استنزاف مياه النهرين بشكل خطير اضافة الى تلويث المياه وتردي في نوعيتها وتأثيره على البيئة بشكل عام.

٣. افرد التقرير فقرة حددت فيها ثلاثة قواعد تستند عليها السياسة التركية بشأن الانهر العابرة للحدود وهي كما يلي :-

أ - (لكل دولة متشاطئة الحق في السيادة على استخدام المياه في اقليمها).

وفيما يتعلق بهذه القاعدة، فقد افرز تطور فقه القانون الدولي نظرية الملكية المشتركة والتي تعتبر النهر ملكاً لجميع الدول المتشاطئة والنهر من منبعه الى مصبه يمثل وحدة واحدة لاتقصم عراها الحدود السياسية للدول المشتركة فيه، فسيادة الدول المتشاطئة على جزء النهر الدولي المار في اقليمها ليست مطلقة وانما محددة بعدم التسبب بضرر ذو شأن للدول المتشاطئة الاخرى، وعلى الدولة التشاور مع الدول المتشاطئة الاخرى قبل اقامة مشاريع للانتفاع بماه المجرى المائي الدولي في الجزء الذي يجري في اقليمها ما دام هذا الانتفاع يوثر في تدفق النهر سواء بالزيادة او النقصان، ولم يوجد اي حكم صادر من قضاء دولي او قضاء فدرالي يأخذ بمفهوم السيادة المطلقة للدولة او سيطرتها على الجزء الذي يمر في اراضيها بحيث تفعل ما تشاء دون مراعاة لمصالح الاخرين وحقوقهم المشروعة.

ب- (يجب على الدول المتشاطئة ضمان ان لايؤدي استخدامها للمياه الى احداث ضرر هام في الدول المتشاطئة الاخرى).

اذا لم تقر تركيا بالحقوق التأريخية المكتسبة للعراق في نهري دجلة والفرات واطلقت يدها في التصرف بمياه النهرين دون مراعاة لتلك الحقوق فمن شأن ذلك ان يعطل هذه القاعدة ويجعل ايرادات النهرين غير ذات معنى، فأن تفعيلها يستلزم اعتراف تركيا بالحقوق التأريخية المكتسبة منذ الآف السنين للعراق في نهري دجلة والفرات حيث نشأت على ضفافهما اقدم الحضارات البشرية، ويمثلان مورداً بالغ الاهمية لحياة ومعيشة الملايين من العراقيين.

ج- (ينبغي استخدام المياه العابرة للحدود بشكل منصف ومعقول " والاستخدام المنصف لايعني التوزيع المتساوي لمياه النهر العابر للحدود على الدول المتشاطئة").

ان مفهوم الاستخدام الامثل للمياه من وجهة نظر العراق يتضمن التنمية الشاملة للموارد المائية وحمايتها من التلوث بهدف ضمان استمرارها على افضل وجه وحسن توزيعها وما يتطلبه ذلك من اعتماد اساليب الري الحديثة لتقليل الفواقد وزيادة كفاءة الارواء واتخاذ الاجراءات الكفيلة للحد من اسباب التلوث، ويعمل وفق هذا النهج ومنذ سنوات عديدة، ويتحفظ العراق على اعتبار تركيا للمياه سلعة حيث ان وجهة نظر العراق بأن المياه اصل الحياة ((وجعلنا من الماء كل شيء حي) اية كريكة وضعت المبدأ والقاعدة منذ اكثر من ١٤ قرناً من الزمان خلت ولخصت اهمية المياه في حياة البشر والامم والشعوب.

بسم الله الرحمن الرحيم

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF
SAUDI ARABIA TO THE LEAGUE OF ARAB STATE
CAIRO

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

يهدي الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة أطيب تحياته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

بالإشارة إلى مذكرتها رقم٥/٥٨١٨ وتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٣م المتضمنة طلب الأمانة العامة متابعة قرارات الدورة الثانية للمجلس الوزاري العربي للمياه وخاصة الفقرة الثامنة من القرار رقم (ق ـــ ٢١ ـــ د.ع(٢) م .و.ع.م٢/٧/٢٠١٠)بشان **تعزيز القدرات التفاوضية للدول العربية بشان الموارد المشتركة مع دول غير عربية وعرض تجاربها التفاوضية فى مجال المياه**

يود الوفد إفادتها بأنه لاتوجد للمملكة موارد مائية سطحية مشتركة مع الدول الأخرى .

للتفضل بالاطلاع واتخاذ اللازم.

وينتهز الوفد هذه الفرصة ليعرب لها عن أطيب تمنياته،،،،،،

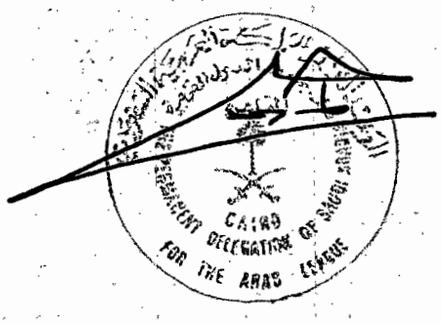

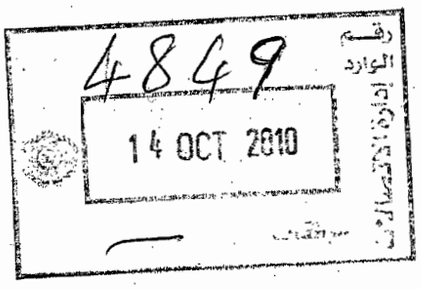

الرقم : ٣٧٩٨/٣٤٤ التاريخ : ١٤٣١/١٠/٥ الموافق : ٢٠١٠/١٠/١٣ المرفقات : .....

المندوبية الدائمة
للجمهورية العربية السورية
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

الرقم : ٧/م

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة للجامعة (إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة)، وبالإشارة الى مذكرة الامانة الكريمة رقم ٣٠٩٣ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٣، بشأن تعزيز القدرات التفاوضية العربية بشأن الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية.

تتشرف بإعلام الأمانة العامة الموقرة تأكيد وزارة الري في الجمهورية العربية السورية على ملاحظاتها السابقة، والتي بينتها أثناء اجتماع الممثلين في الوزارات المعنية بالمياه في الدول العربية الذي عقد في دمشق بين ٢١ – ٢٠٠٩/١٢/٢٢، والمدرجة على المشروع المرفق بالمذكرة المذكورة اعلاه، وتفيد بعدم وجود أية ملاحظات أخرى من قبل الجمهورية العربية السورية على المشروع، مع التأكيد على الطلب باعتماد المواد التسع عشر بالصيغة التي تم التوصل اليها في اجتماع دمشق، هذه الصيغة التي حظيت كل المشاغل العربية خصوصاً المتعلقة بالمياه الجوفية، ورفع التحفظ على وضعية المياه الخاضعة لسلطة الاحتلال والمياه في الجولان السوري المحتل، كما تم تقريب الصياغة اللغوية لتكون متوافقة مع المصطلحات المستعملة والأكثر استعمالاً في اللغة العربية.

تغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية العربية السورية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة عن فائق التقدير والاعتبار.

القاهرة في ٥ كانون ثاني ٢٠١١م.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
القاهرة

٠٠٠١٦٣
5 - JAN 2011

مرفق رقم (51)

حول الأكاديمية العربية للمياه

- تأسست الأكادمية العبية للمياه في يوليو 2008 بمبادرة من المجلس العربي للمياه.
- تستيفها هيئة البيئة–ابوظبي بتعاون مع المركزُ الدوليُّ للزراعةِ الملحيةِ في أبوظبي بدولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدة .
- مركز للتميز العلمي والتقني في المعارف التطبيقية المتصلة بإدارة المياه وتنمية الموارد المائية.
- تركز على بناء قدرات القيادات والكوادر التنفيذية العليا في قطاع المياه والقطاعات المرتبطة.
- تستعين بأفضل الخبراء من الوطن العربي والعالم.

أهم برامج الأكاديمية

البرنامج	لماذا؟	ماذا؟	كيف؟
حوكمة المياه لقادة المستقبل	تتطلب المشاكل المعقدة والقرارات الصعبة فهما لمبادىء الحوكمة الحديثة وافكارا جديدة ومهارات	تحليل المفاهيم والممارسات لحوكمة المياه الفعالة وتطوير الأفكار وقدرات القيادة	15 يوم (3 دورات) يوليو 2009-فبراير 2010
دبلوماسية المياه: تقاسم المنافع	الحاجة لتعظيم المنافع من الموارد المائية المشتركة	المعرفة بالقوانين وإستراتيجيات التفاوض الناجح بين الدول للحد من مخاطر الصراع حول المياه	15 يوم (3 دورات) سبتمبر 2010-مارس 2011
المصادر غير التقليدية للمياه	الأهمية المتزايدة للمصادر الجديدة وغير التقليدية لضمان الأمن المائي	التعرف على أفضل التقنيات ومناهج الإدارة المعتمدة في ابوظبي وأستراليا	7 ايام ورشة عمل متنقلة اكتوبر 2010
اصلاحات في المرافق المائية	اداء ضعيف لمرافق المياه وتدهور الأصول والإختلالات المؤسسية والتدخلات السياسية	تحليل تاثير الاقتصاد السياسي على صناعة القرار والتدرب على كيفية وضع استراتيجيات مستدامة	5 ايام يناير 2011
مشاركة القطاع الخاص في تطوير قطاع المياه	خيار مشاركة القطاع الخاص من اجل تحسين الخدمات ومواكبة ركب الاستثمارات اللازمة	التعلم حول دور القطاع الخاص في إدارة المرافق المائية	4 ايام ابريل 2011
التغيرات المناخية والإدارة المستدامة للأراضي والمياه	حاجة الى وضع سياسات فعالة واجراءات مرنة للتكيف مع آثار التغيرات المناخية المحتملة	رصد وتقييم الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على الأراضي والمياه	5 ايام اكتوبر2011

المشاركون في البرامج التدريبية للأكاديمية

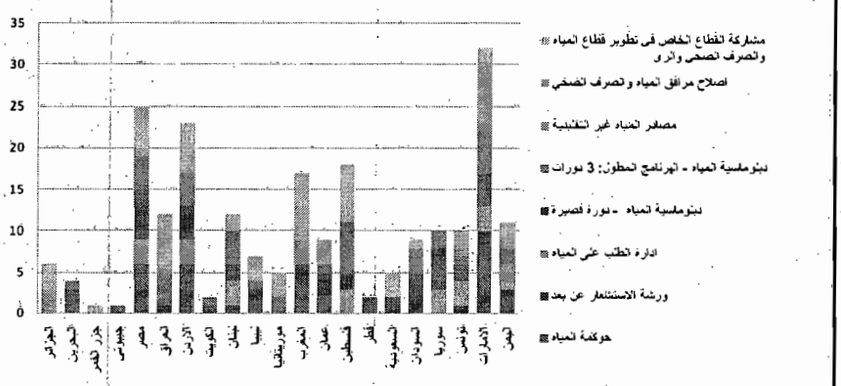

221 مشارك
21 دولة عربية

84% من المشاركين هم من كبار صناع القرار والمسؤولين

منتدى القادة: يوليو 2010

إيجاد حلول لمشكلات المياه في العالم العربي:
تقييم احدث التطورات العالمية في سياسات
ادارة وتنمية الموارد المائية والحوكمة وتفعيل
المشاركة العربية في هذا المجال

أكثر من 50 قائداً من القطاعات
المختلفة من 15 دولة

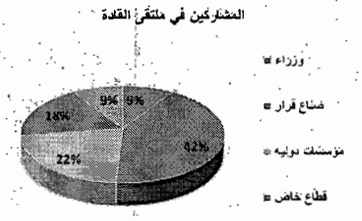

جلسة تدريبية خاصة حول تقنيات الاتصال
والسياسات المتقدمة في قطاع المياه

دبلوماسية المياه : سبتمبر 2010 - مارس 2011

أعتمد من طرف المجلس الوزاري العربي للمياه -يوليو 2010 في القاهرة
ونظم بالتعاون مع مركز الدراسات المائية والامن المائي العربي
شراكة مع معهد كلينغندايل للعلاقات الدولية في لاهاي (هولندا)

42 مشارك
16 دولة

3 دورات تدريبية

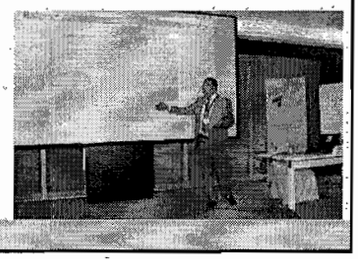

الإحتفال باليوم العربي للمياه: 3 مارس 2011
« النظرة المستقبلية لدبلوماسية المياه في العالم العربي في أفق 2030 »

50 مشارك
22 دولة

مصادر المياه غير التقليدية: اكتوبر 2010

ورشة عمل متنقلة: الإمارات (أبو ظبي)
وأستراليا (كانبرا، ملبورن، ادليد)

8 مشاركين
8 دول

زيارات ميدانية لمحطات ومواقع لتحلية مياه البحر ومعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي. جلسات عمل مع وزراء وصناع قرار في استراليا للاستفادة من تجارب اصلاحات الحوكمة والتكنولوجيا المبتكرة والتعرف على أفضل الممارسات لاعادة استخدام مياه الصرف الصحي ورفع كفاءة الري

إصلاح مرافق المياه والصرف الصحي: 9-13 يناير 2011

كيفية وضع الاستراتيجيات المالية والمؤسساتية والتنظيمية من اجل اداء مستدام للمرافق ورفع كفاءة استعمال وتوزيع المياه

29 مشارك
12 دولة

الشريك: معهد البنك الدولي

مشاركة القطاع الخاص في تطوير قطاع المياه والصرف الصحي والري: ابريل 2011

تقييم مشاركة القطاع الخاص في مختلف مراحل تطوير محطات تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الشرب والمياه العادمة والمرافق وانظمة الري

33 مشارك
13 دولة

الشريك: البنك الدولي

البرنامج القادم: التغيرات المناخية والإدارة المستدامة للأراضي والمياه

2-6 اكتوبر 2011
ابوظبي – الامارات العربية المتحدة

يهدف الى اكساب كبار المسؤولين وصناع القرار في الوطن العربي المعارف والمهارات والأدوات اللازمة لرصد وتقييم الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على الأراضي والمياه، من أجل وضع سياسات فعالة وإجراءات مرنة للتكيف مع هذه الآثار والتصدي لها.

يغطي البرنامج
* مؤشرات التغير المناخي
* أدوات تقييم آثار التغير المناخي
* أفضل الممارسات العالمية والإقليمية في ادارة الموارد المائية
*
* استراتيجيات الزراعة والري
* إقتصاديات التغير المناخي
* والمفاوضات ذات العلاقة في المحافل الدولية.

المؤسسون والشركاء

المؤسسون

الشركاء

شكراً لحسن الاستماع

www.awacademy.ae

مرفق رقم (52)

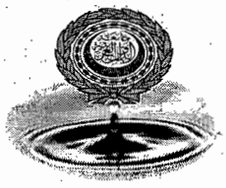

Project Proposal Submitted to the Center for Water Studies and Arab Water Security (COFWS)

Project Title:

The Development of Arab Shared Water Resources Database (ASWDB)

League of Arab States

Center for Water Studies and Arab Water Security

Institute for Water, Environment and Health (UNU-INWEH)

Euro-Mediterranean Information System on know-how in the Water sector

2010/11/24

Table of Contents

CONTENTS

1. INTRODUCTION 4

1.1. *Relevant Experience of the UNU-INWEH* ..... Error! Bookmark not defined.

1.2. *What the proposal is about* 4

1.3. *Assumptions* 5

2. DISCUSSION 6

2.1. *Objectives* 6

2.2. Involved Institutions 7

2.3. Target Groups ..... Error! Bookmark not defined.

✓ 3. MAIN ACTIVITES AND TIME FRAME 7

3. APPROACH AND METHODOLOGY 8

3.1. *Assess Context and Intent (Inception)* 8

3.2. *Review and Validate data flows and business Interactions* 8

3.3. *Requirements Analysis* 9

3.4. *Technology Infrastructure Design* 9

3.5. *Database Logical Design* 11

3.6. *Supervising Implementation* 11

3.6.1. Database Design Support ..... **Error! Bookmark not defined.**

3.6.2. *Application Design Support* ..... **Error! Bookmark not defined.**

3.6.3. *Quality Assurance* ..... **Error! Bookmark not defined.**

3.6.4. *Project Management* ..... **Error! Bookmark not defined.**

3.6.5. *Final Presentation to Stakeholders* 11

3.7. *Additional Resources* ..... Error! Bookmark not defined.

3.8. *Timetable* ..... Error! Bookmark not defined.

4. CONSIDERATION OF LOCAL RESOURCES 13

5. BACKSTOPPING ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

5.1. BACKSTOPPING ..... Error! Bookmark not defined.

6. COST ESTIMATION 13

6.1OVERVIEW 13

7. REQUIREMENT OF DATA GATHERING ... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

8 ANALYSIS ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

9 DESIGN ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

10 IMPLEMENTATION ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

11 TESTING ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

12 MAINTENANCE ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

13 TENTATIVE PROJECT PLAN FOR THE ARAB WATER SECURITY SHARED WATER DATABASE ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

14 DATABASE COST ESTIMATE ..... ERROR! BOOKMARK NOT DEFINED.

14.2 SOFTWARE and licenceing Cost Estimation ..... Error! Bookmark not defined.

14.3Budget summary 13

Subject: Proposal for the Development of Arab Shared Water Resources Database

1. INTRODUCTION

1.1. BACKGROUND

In accordance with the Arab Water Ministerial Council in its first meeting on 29th -30th of June of 2009 in Algeria, the Center of Water Studies and Arab Water Security (COFWS) was mandated to develop and manage the Arab Shared Water Database ASWDB. Therefore, COFWS is responsible for the Management of the Database and responsible for the communication with all stakeholders, especially the Arab Water Ministerial Council, Arab Concerned Ministries, governments and non government organizations in the Arab World, throughout the development of this project. Also COFWS is responsible to monitor any developments in the shared water basins, in the international water laws and conventions, give technical and legal advice and support to any negotiations of shared water resources management, with the objective to sustainable management, and to achieve water security of Arab shared water resources. Also the center was mandated to develop capacities of the Arab water ministries cadre in the area of the international water law, negotiation skills, and to put in place qualified human resources to ensure the sustainability of the ASWDB project.

Based on the above mandate, COFWS held an expert group meeting in Damascus during the period of 12-13 January 2010. The UNU-INWEH & EMWIS has participated in the meeting as international expertise and expressed their readiness to partner with COWFS to develop the ASWDB. The UNU-INWEH & EMWIS in partnership with COWFS (Parties) has a considerable knowledge and experience in the fields of *development of tailor-made water related information and data management tools as well as modeling and design of water resources* databases. The Parties have long experience in the implementation of various types of development projects especially in the Knowledge Management field puts the Parties in the position to successfully handle all administrative aspects of project implementation, monitoring and backstopping. On the basis of a sound understanding of current development-related policy issues, and of good working relationships with local as well as international experts, the parties will be able to provide the project with valuable information and guidance throughout the entire project period.

1.2. WHAT THE PROPOSAL IS ABOUT

Most of the Arab countries are classified water scarce countries. Farther, about 65% of the water resources in the Arab countries are shared with neighboring countries. Many water resources basins both surface and ground water is also shared among more than one Arab country. This situation represents a major challenge in the sustainable management of the water resources and leaves the Arab countries venerable to conflicts especially with the increasing demand for water. Countries like Palestine, Syria, and Lebanon, are deprived from their fair share of water resources under occupation. It is therefore important to establish dialogue among states that share their water resources

in order to reach fair agreements to share the water resources based on international laws and conventions. Proper management of shared water resources requires therefore, a knowledge base of technical, political, and legal issues. The existence of comprehensive information system is a key for the integrated management of water resources and its sustainability. Since developing and sustaining water resources is one of the Arab Countries goals, to have systematically organized and reliable information on water resources and water use would be an important success factor.

This is a proposal for the establishment of Shared Water Resources Database (ASWRDB) for Arab Countries that would provide information on the Arab shared water resources within the Arab Countries, the shared water between the Arab Countries and non-Arab Countries, Water under occupation, and their use. This database would comprise key data from all management areas of water resources as well as socio-economic data. To fulfill the aim of informing the concerned specialists and to offer advice to decision makers, this database would put in place a system of regular updating through data submitted by the stakeholders.

The vision of the proposal is to improve the availability of timely, relevant, accurate and actionable information to senior decision makers in the Arab Water Ministries, Research Institutions, and Non-government organizations. This has the potential to produce large benefits through improved planning and decision-making and easier oversight of overall performance.

1.3. ASSUMPTIONS

The UNU-INWEH in partnership with the Center for Water studies and Arab Water Security (COFWS) will closely work together to develop the Arab Shared Water resources Database and to ensure that the products developed fulfill the requirements set forth by the Arab Water Ministerial Council. However, the following assumptions are taken into consideration through the development of this proposal:

- ✓ First of all, it is assumed that sufficient, capable and committed personal from COFWS is available to discuss and approve the proposed measures and to participate in the establishment of the new database and its related tasks.
- ✓ Furthermore, it is assumed that the Center for Water studies and Water Security is expected to exchange data with the Arab Water Ministries on a regular basis will full cooperation and will be willing to install and to operate the necessary database tools. It is also assumed that the concerned staff of COFWS are given sufficient time to be trained by the UNU-INWEH and to participate in what is required and to undertake regular data preparation activities in future.
- ✓ It is assumed that changes of codes and data structures for data exchange "Data Management Standards" will be discussed and solved mutually between Arab Water Ministries and the Center for Water studies and Arab Water Security.
- ✓ Data integrity is major concern. In order to improve reliability, all departments in the Arab Water Ministries involved in data processing must be willing to co-operate and support all related takes of COFWS.

2. DISCUSSION

2.1. OBJECTIVES

The ASWRD project objectives are:

- ✓ Develop An Arab Shared Water Database that includes; the shared water (surface and groundwater) between Arab Countries, Shared Water (surface and groundwater) between Arab Countries and No-Arab Countries, Water (surface and groundwater) Under Occupation, water conventions, laws, and international agreements.
- ✓ Compile all findings and recommend to COWFS steps to enhance, smooth and harmonize data sharing between the AWDB and the existing NWIS and the future Arab or regional water information system.
- ✓ Overall improvement in management of shared water resources, by make readily available all related information, such as maps, technical reports and studies, statistical data information about the shared water and its utilization;
- ✓ Collect all legal laws, conventions, and examples of different treaties of shared water resources.
- ✓ Contribute to the overall goal of improving the national policies and strategies to achieve sustainable development by ensuring water security.
- ✓ The database will provide the necessary technical, legal and to improve the knowledge management capabilities of the Arab government and non-government concerned authorities.
- ✓ The center via the database will contribute to the capacity development of the Arab cadre in the areas such as sustainable management of shared water resources, negotiation skills on bilateral and multi lateral agreements,
- ✓ The database will help in documenting the Israeli illegal practices towards the un authorized utilization of the Arab Water under occupation;
- ✓ Optimization of related processes for data collection, entry, processing, compilation and reporting.
- ✓ Achieving ranks of excellence and pioneering in applying the international criteria and the best practices as well in managing the Arab Shared Water Database once in place.

The goals of the above objectives are to improve the reliability of collection, analysis, evaluation and dissemination of shared water resources data including the use of indicators to measure the status in each Arab country. Also, they will consolidate the work done to date by each Arab country, define the methodology, and start the collection of country data according to state of the art techniques.

2.2. INVOLVED INSTITUTIONS

The principles involved institutions in the development of the ASWDB are the Center of Water Studies and Arab Water Security (COFWS), and the UNU-INWEH in association with EMWIS. However, it is agreed that the Center of Water Studies and Arab Water Security will host and manage the database at its premises in Damascus, Syria. The UNU-INWEH & EMWIS will assist the center in the database development and maintenance for three years. Also the UNU-INWEH & EMWIS will train COFWS staff on all aspects of database maintenance to ensure the sustainability of the project. The following are the potential stakeholders and target groups in this project:

- Arab Ministries concerned with water, the one will commit to COWFS and provide it with the necessary information;
- Arab Ministries concerned with International relations;
- League of Arab States General Secretariat;
- Arab Concerned Organizations;
- Arab Funds and Financial Institutions;
- Arab Concerned Non Government Organizations;
- United Nations Concerned Organizations;
- International and Regional Organizations.
- Universities and Research Institutions;
- Media organizations;
- Environmental Authorities

3. MAIN ACTIVITES

Activities Overview: In the process of building the Arab Shared Water Database, it is important to formulate the working relationship between COFWS and the Arab and International Organization working on similar activities. The project time span would be over three years to achieve the following:

- Establish the project frame work through an Expert Group Meeting that took place on 12, 13 of January 2010;
- **Approval of the frame work by the Executive Bearu of the Arab Water Ministerial Council, *approved on 24th of Jan, 2010*;**
- COWFS would request the UNU-INWEH to prepare the technical and financial proposal February 1st 2010;
- Submittal of the technical and financial proposal to COWFS on May 26th 2010;

- **Upon acceptance of the technical and financial proposal by COFWS (after presenting the proposal to the Arab Water Ministers Council for approval, July 1st -2nd 2010), both parties will enter in to MoU;**
- Development of a web-based, bilingual, ASWDB based on open interface for ease of integration with Arab National Water Databases when needed. The ASWDB will be integrated within COFWS Web site;
- Implement a capacity development program for COFWS staff to manage and sustain the database;

The content of the ASWDB will be primarily from official information & data provided by the Arab Water Ministries, and other referenced sources;

4. APPROACH AND METHODOLOGY

4.1 ASSESS CONTEXT AND INTENT (INCEPTION)

The purpose of the inception phase is to outline the different tasks and duties of all players, involved in implementing this project. The idea is that after this inception period it is clear for everybody what the project is about and what his/her role will be in the project.

The inception phase is also used to introduce The UNU-INWEH to the Core Parties, to prepare all project activities and to discuss the needs and interest of the Core Parties and to make a detailed work plan on the basis of an assessment of the critical aspects that will determine the most successful way of implementing the project.

Deliverables:

- ✓ Terms of Reference (TOR) for the Water Resources Database (ASWRD) project.
- ✓ A detailed Work Plan for the project.

A. REVIEW AND VALIDATE DATA FLOWS AND BUSINESS INTERACTIONS

The UNU-INWEH respectfully propose to analyze the processes as first activity, as only this will secure that the entire development of the software tools will lead into the desired direction. The current data flows will be used as a starting point for the review and validation of the current data flow designs and interaction models. Here The UNU-INWEH will identify the gaps and ensure that the revised data flows around the AWSDB will cover them. The review sessions with subject matter experts and stakeholders will validate how well the dataflow diagrams, the interaction model, the performance requirements and application interaction fit together to support the new AWSDB. The task will validate the dataflow designs and the Interaction Models to ensure that they meet the set performance requirements "Data Management standards". To facilitate the

desired outputs the integration of the Data quality checking would be an important procedure.

Deliverables:

- ✓ Data classification and requirement (data collection activities will proceed in parallel);
- ✓ Revised dataflow and data exchange designs with roles and responsibilities.
- ✓ Documentation of the performance targets and the data inputs/outputs of each related business unit.

B. REQUIREMENTS ANALYSIS

This section describes The UNU-INWEH's approach to gathering structure, functional, and/or technical requirements for a technology solution targeting to improve efficiency, transparency, and the effectiveness of a structure process.

Although there are many factors that contribute to project success, The UNU-INWEH believes gathering, understanding, and managing client requirements and needs are the most important factors. Project requirements are gathered through communicating with the client. The UNU-INWEH in partnership with COFWS would conduct face-to-face meetings (if necessary) and would gather related documentation for this purpose.

The following types of requirements are gathered:

1. Functional Requirements.
2. Non-Functional Requirements.
3. Documentation Requirements, including user manual, online help, installation guide, administration guide, user acceptance test plan.
4. Training Requirements.
5. Data Migration Requirements – any requirements for migrating data from existing systems to the proposed system.

Detailed requirements are documented in the Software Requirements Description (SRD) document which is approved by the Center for Water studies and Arab Water Security. The accuracy of the requirements is insured by validating them for achievability, consistency, and testability.

Deliverables:

- ✓ Software Requirements Description (SRD) document.

C. TECHNOLOGY INFRASTRUCTURE DESIGN

The purpose of this activity is to assess the ability of the current technology infrastructure to support the Shared water Database project and the results of this assessment will feed the analysis of reuse options during component selection. Standards surrounding the current technology infrastructure will also be identified.

To avoid a situation where the developed web-applications are perfectly working in a testing environment, but are unacceptable slow in production environment, it is important to analyze the existing network through measurements of server performance, network bandwidth and latency. If necessary, proposals will be elaborated to remove bottlenecks and strengthen critical components.

Since The UNU-INWEH proposes to start the development of new web-applications at the beginning of the entire process chain: The data entry application, data entry can be available with different types of web-applications:

1. A web server may be accessed with any web browser and will provide forms. Retrieved data are transformed and forwarded to the application server.
2. Another kind of web-application can be a regular application which is started over the network and runs directly in the client's machine such as Java Virtual Machine (JVM). In online-mode the client will have a direct connection to the application server. The application server is able to instantly forward the input data to the inspection and validation server which can for example process a statistical data analysis to warn the user if data entered are detected as statistical outliners. Such applications can also visualize the data currently typed in to provide the user with immediate feedback.
3. If online-mode is not available the application may be started offline and the input data can be stored to a local file. This file may be sent to the client that is connected to the network. The file can be directly sent from here to the application server for further processing.

In all three scenarios the input data structure for the application server will be the same and processing is done without further modification or transformation of the data.

Up to this point the user has received a feedback through direct visualization and the data can be processed automatically with statistical data analysis. Before data storage in the database a third validation step may be introduced. Data may be sent to an administrator with access to the visualization and the statistical data analysis. If approved, the application server stores the data in connected databases.

For sustainable technology infrastructure serving the SWRD operations, The UNU-INWEH proposes to develop a reporting system indicating the number and address (distinguished between Intranet and external Internet accesses), the type of services (data entry, data analysis, reporting, queries etc.) and the volume of data transfer.

The entire architecture of the web based ASWRDB applications will benefit in several areas:

- ✓ Data quality will be increased due to multi-level data inspection and validation processes with automatic and semi-automatic user feedback.

- ✓ Client applications will be web-based with several granularities of extend. Thin-Client applications ("Web browser") will run on every computer with a network connection to the server; Rich-Client-Applications can be operated in online as well as offline mode, but will benefit in online mode from a direct connection to the data validation service with immediate feedback.
- ✓ The use of the industry standards for data exchange results in an independency of the programming language. There are implementations for such technologies available in nearly all state-of-the-art programming languages.

Deliverables:

- ✓ Revised Technology Infrastructure Designs for the Operational environment.
- ✓ Documentation of the initial work environment for the SWRD project consisting of the initial technical environment, initial networking infrastructure, initial communications environment and tools.

3.5. DATABASE LOGICAL DESIGN

This is to have an initial database design which is used to ensure that all data requirements are identified and will be met during application development. In this task the data conversion tools and processes will be identified for the overall migration and roll-out of ASWRDB.

Deliverables:

- ✓ Logical database design.
- ✓ Documentation of the data conversion approach and requirements.

3.6. SUPERVISING IMPLEMENTATION

After having the requirements defined, the technology infrastructure identified and the database initial design done; upon the acceptance of the full technical and financial proposal, a road map will be drawn to full fill the financial resources needed. After the fund is secured, The UNU-INWEH role, in partnership with the Center for Water studies and Arab Water Security, will support the entire lifecycle of the project phases.

3.7. FINAL PRESENTATION TO STAKEHOLDERS

The project final stage will summarize all findings and present to the SWRD stakeholders and project working group an outline of the scope of work concluded and actual outcome, recommendations and next steps, updated organization of the project, roles, responsibilities, management process and the project master plan for any remaining stages of building, testing and roll-out of the ASWRDB system.

3.8. ACTIVITIES

Table 1 outlines a tentative timetable of activities. It will be used as a basis for establishment of the Detailed Work Plan. This tool will serve for co-ordination and synchronization of implementing a diverse range of tasks. The structure of the time schedule will follow the order of activities in line with priorities set together with the partners within the framework of this project. It is expected that modifications and adjustments become necessary according to the outcomes of the Inception Phase and the results described in the ASWDB TOR (The initiating of this project is subject to successful fund raising activities that will start upon the signing of the MOU between the COWFS and the UNU-INWEH).

The time schedule will serve as a basis for the measurement of progress in the projects components through indicators of achievements and milestones identified in the Inception Phase (monitoring of interim results and overall project objectives).

Table 1: Activities

(The following table is tentative. Final schedule will be outlined in the work plan)

No.	Description of milestone	Milestones	Start	Due Date
M1	Fund raising activities		**15/7/2010**	**On going**
M2	Situation is assessed, the different tasks are outlined, duties of all players are identified	*	**15/10/2010**	**25/10/2010**
M3	Detailed Work Plan agreed	*		**30/10/2010**
M4	Agreements on standards for data management, revised dataflow and data exchange designs	*	**30/10/2010**	**15/11/2010**
M5	Technical infrastructure reviewed, analyzed and critical components are identified.	*	**15/11/2010**	**30/11/2010**
M6	Requirements for production environment and network infrastructure are documented.	*	**30/11/2010**	**20/12/2010**
M7	Central database logical data model created	*	**20/12/2010**	**20/1/2011**
M8	Software Development and implementation		**20/1/2011**	**29/2/2011**
M9	Scenarios for data entry and reports tested and approved (parallel activities)	*	**20/1/2011**	**29/2/2011**
M10	Pilot testing & debugging with sample data	*	**29/2/2011**	**6/3/2011**
M11	Software development is done	*		**8/3/2011**

M12	New software applications available and rolled-out Web based tools for data entries are implemented. Multi-level data inspection and validation services are available. Training concept on software applications is available.	*		**15/9/2011**

4. CONSIDERATION OF LOCAL RESOURCES

The UNU-INWEH recommends that a full time trained staff relevant to the development and sustainability of the database be hired by COFWS. Therefore, UNU-INWEH will liaise and cooperate with COFWS to allocate the required personal that will implement the projects and maintain it thereafter.

5. COST ESTIMATION

5.1 OVERVIEW It estimated that the project cost including training of the Center for Water studies and Arab Water Security (COWFS) staff, along with three years maintenance plan is approximately US$700,000.00. A joint (UNU-INWEH & COWFS) fund raising program will commence upon the singing of the project agreement. Several potential donors from private, public, and regional funding agencies will be approached for financial support of the project in accordance with the rules and regulations of the Arab League and the UN. However, support letters from the League of Arab States will be needed in order to facilitate the UNU-INWEH and COWFS fund raising efforts.

The above cost includes:

1. Hardware

Hardware	Quantity
Database server	2 x 10000
Application server	2 x 5000
2 Terra Byte SAN Storage	1 x 10000
Security appliance	1 x 7000
UPS	1 x 6000
Personal Computers	7 x 2000
Estimated Total Cost	$67000

2. Software licenses

The Software Licensing cost estimation is $50,000 USD

3. Development Activities: US$ 588,870.00

5.2 BUDGET SUMMARY

Item	Stakeholder	Cost in USD
Hardware	COFWS	$67,000
Software Licensing	COFWS	$50,000
Project Co-Director & Fundraising Campaign	COWES	$30,000
Data Collection *(In Cooperation with UNU-INWEH, EMWIS)*	COWFS	$45,000
Workshops (three)	COFWS	$75,000
Water Law Training (5 person)	COFWS *in cooperation with* UNU-INWEH	$75,000
6 New Staff *for 3Yrs*	COFWS	$150,000
DB Maintenance (two years after building DB)	COFWS *with help of UNU-INWEH and EMWIS*	$60,000
Overhead	COFWS	$15,000
Total COFWS Budget	**COFWS**	**$567,000**
Project Co-Director & Fundraising Campaign	UNU-INWEH	$30,000
Project Planning and Kickoff Meeting	UNU-INWEH	$6500
Develop Spec. Doc.	UNU-INWEH	$2500
Analysis	UNU-INWEH	$8000
DB Design	UNU-INWEH	$16,000
Pilot	UNU-INWEH	$10,000
Environment Set Up	UNU-INWEH	$ 4000
Implementation	UNU-INWEH	$ 6000
Production Environment Testing	UNU-INWEH	$2000
Documentation	UNU-INWEH	$7500
Travel	UNU-INWEH	$13000
Sub-Total Budget	UNU-INWEH	
Overhead	UNU-INWEH	$15000
Total UNU-INWEH Budget	**UNU-INWEH**	**$120,500.00**
Analysis and integration with available third party national databases	EMWIS	
Total Budget	**EMWIS**	**$25,000**
Grand Total	**ASWDB project**	**$712,500.00**

6. ROLES AND RESPONSIBILITIES

Phase	Stakeholder
Administrative and financial	COFWS
Data Collection	COWFS, UNU-INWEH, EMWIS
Requirement Gathering	UNU-INWEH
Analysis	UNU -INWEH
Design	UNU-INWEH
Implementation	UNU-INWEH
Testing	UNU-INWEH
Training	UNU-INWEH
Maintenance	UNU-INWEH, COWFS, EMWIS
Integration with existing National DB	EMWIS

مرفق رقم (53)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير وتوصيات

ورشة عمل حول

حماية الحقوق المائية العربية

من خلال تطوير قاعدة بيانات الموارد المائية المشتركة

دمشق 20-2010/12/21

إعداد : السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة المركز

تقرير وتوصيات
ورشة عمل حول
حماية الحقوق المائية العربية
من خلال تطوير قاعدة بيانات الموارد المائية المشتركة

تنفيذاً لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى بالجزائر29-2009/6/30 الخاص بتكليف المركز : **"ببناء قاعدة بيانات حول الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية بما في ذلك حصر الاتفاقيات والتجارب الإقليمية والدولية بهذا الشأن "،**

وكذلك تنفيذا للفقرة سادسا من القرار رقم 5 الذي اتخذه المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه الثاني بالقاهرة 27 -2010/1/28 بشأن:" **اعتماد تقرير وتوصيات ورشة العمل التي نظمها المركز ودعوة المركز لمتابعة تنفيذ ما ورد بها من توصيات مع الجهات المعنية حول قاعدة البيانات الخاصة بالمياه المشتركة " .**

نظم المركز ورشة عمل يومي 20 و 2010/12/21 في دمشق ، شارك فيها عدد من ممثلي الوزارات العربية المعنية بالمياه (ضباط الاتصال) والمنظمات العربية والإقليمية والدولية وكذلك عدد من الخبراء العرب والدوليين المختصين في بناء قواعد البيانات المائية .

<u>الافتتاح</u>

استهل جلسة الافتتاح الدكتور بشار فياض مدير مركز المعلومات المائية في الجمهورية العربية السورية ،بصفتها دولة المقر ، بكلمة ترحيب بالسادة الحضور وأكد على دعم الجمهورية العربية السورية لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي وعلى اهتمام الوزارة بأنشطته خاصة مشروع تطوير قاعدة البيانات حول الموارد المائية المشتركة في الوطن العربي .

ثم تحدثت السيدة م/ ابتسام الصالح – من سلطة المياه بالمملكة الأردنية الهاشمية بصفتها رئاسة المجلس الوزاري العربي للمياه فأكدت على أهمية هذا الاجتماع بسبب أهمية وجود قاعدة بيانات مائية عربية لدعم رسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة .

ثم ألقت السيدة شهرة قصيعة - رئيسة المركز كلمة رحبت فيها بالسادة المشاركين وأشارت إلى أن ورشة العمل تأتي في نطاق تنفيذ قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه وأهداف الإستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة بالتعاون مع الدول والمنظمات والهيئات العربية والدولية المعنية بالمياه وحماية الحقوق المائية العربية من خلال تطوير قاعدة البيانات حول الموارد المائية المشتركة في الوطن العربي ، وأكدت على أهمية هذا المشروع لخدمة كافة الدول العربية وحماية مصالحها في المياه المشتركة مع دول غير عربية والمياه تحت الاحتلال.كما أكدت على أهمية اعتماد ضباط اتصال في الوزارات العربية المعنية بالمياه لتزويد المركز بالمعلومات المائية ومتابعة خطوات تطوير واستغلال قاعدة البيانات حول الموارد المائية المشتركة في الوطن العربي ، وأهمية تطوير القدرات العربية في بناء وتطوير قواعد البيانات الوطنية ، وإنشاء شبكة معلومات مائية عربية بين الوزارات العربية المعنية بالمياه ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي .

محاور ورشة العمل

تضمن جدول أعمال ورشة العمل المحاور التالية :

1. استعراض بعض التجارب الإقليمية والدولية في مجال بناء وتوحيد نظم المعلومات المائية الوطنية والاقليمية .
2. استعراض عدد من نماذج نظم المعلومات في الدول العربية وطرق التنسيق فيما بينها .
3. عرض ومناقشة الإطار العام لقاعدة البيانات حول الموارد المائية المشتركة في الوطن العربي.
4. مناقشة خطوات تصميم وبناء قاعدة البيانات بما يتناسب واحتياجات الدول العربية .
5. تطوير آليات التنسيق والتعاون بين الدول العربية والمركز في مجال المعلومات المائية .
6. اعتماد ضباط الاتصال وطريقة عملهم .
7. مناقشة واعتماد استبيان جمع البيانات المائية .

النقاط الاساسية للمناقشة :

بعد عرض أوراق العمل الفنية والعلمية التي قدمها ممثلو المنظمات العربية والإقليمية والدولية وعدد من الخبراء العرب والدوليين حول بناء وتشغيل المواقع وقواعد البيانات الخاصة بالمياه المشتركة ،وبعد عرض ممثلي الدول العربية لتجاربهم في تطوير قواعد البيانات الوطنية وطرق التنسيق ما بين القطاعات المعنية بالمياه ، وبعد الاستماع إلى ملاحظات وتعليقات المشاركين حول الموضوعات المطروحة، فقد تبلورت النقاط التالية :

1. أهمية توفر الإرادة السياسية لدى الدول لتزويد المركز بالمعلومات اللازمة .
2. بناء القدرات المؤسسية والفنية لدى الدول لتتمكن من تطوير قواعد بيانات وطنية وتزويد المركز بالمعلومات الكافية والموثوقة .
3. اختيار أفضل السبل للربط بين قاعدة البيانات حول الموارد المائية المشتركة والقواعد الوطنية في الدول العربية .
4. ضرورة الاستفادة من التجارب والانجازات الموجودة على المستوى العربي والإقليمي والدولي في بناء واغناء قاعدة البيانات حول الموارد المائية المشتركة تجنبا لتكرار الجهد .
5. العمل على بلورة الخطوات التي سيتم إتباعها حتى انجاز قاعدة المعلومات واعتماد مبدأ المرونة والتدرج في الانجاز .
6. الدقة في تحديد المعلومات المطلوب وضعها في القاعدة بحيث تشمل المعلومات المائية والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المتعلقة بها .
7. الحرص على أن تقدم القاعدة قيمة مضافة لمستخدمي المعلومات المائية في الدول العربية .
8. أن يتم تدريجيا بناء الثقة بين الشركاء بما يخدم التوسع في تبادل واستخدام المعلومات لرفع مستوى المصداقية في المعلومات التي يتم تبادلها.
9. الاستفادة من الشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية وتجاربها في تطوير قواعد البيانات .
10. التركيز على أشكال ومحتويات التقارير والنتائج المتوقعة من قاعدة المعلومات وأخذ هذه الاحتياجات عند تصميم القاعدة .
11. تطوير القدرات التحليلية للاستفادة من المعلومات لمراقبة وتقييم الوضع المائي واتخاذ القرارات المتعلقة به.
12. دراسة التجارب في مجال المفاوضات المائية لإعداد تصورات (سيناريوهات) تستجيب لاحتياجات الدول العربية استنادا إلى المعلومات التي ستوفرها القاعدة .
13. أهمية تكوين لجنة وطنية عليا للمياه في كل دولة عربية تضم كافة الوزراء المشرفين على القطاعات المتعلقة بالمياه (البيئة – الزراعة – الصناعة – التخطيط – السياحة – الإسكان .....)

التوصيات

وفي هذا الإطار فقد تم الاتفاق على التوصيات التالية :

1. التأكيد على دعم الوزارات العربية المعنية بالمياه لجهود مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي لتطوير قاعدة البيانات حول الموارد المائية المشتركة بالتعاون مع معهد المياه والبيئة والصحة – جامعة الأمم المتحدة ، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة .
2. الاتفاق على مشروع استبيان جمع البيانات المائية ودعوة الوزارات العربية المعنية بالمياه لتزويد المركز بالبيانات المائية اللازمة وأية إضافات او مقترحات يرونها مناسبة .
3. دعوة الدول العربية بتزويد المركز دوريا بما يستجد من معلومات وبيانات مائية.
4. التأكيد على قرار المجلس الوزاري العربي للمياه بدعم المركز ماديا وفنيا.
5. دعوة الوزارات العربية المعنية بالمياه للتعاون مع المركز وتسهيل عملية الربط بين قاعدة البيانات حول الموارد المائية المشتركة وقواعد البيانات المائية في الوزارات العربية المعنية في إطار شبكة معلومات مائية عربية .
6. الترحيب باستجابة الدول العربية بتسمية ضباط الاتصال لمتابعة موضوع المياه المشتركة مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي ، ودعوة الدول التي لم تبلغ المركز بتسمية ممثليها الى المبادرة بذلك .
7. التأكيد على بناء و تطوير نظام معلومات مائية على مستوى كل دولة عربية يتكون من مجموع قواعد البيانات في القطاعات المعنية بالمياه .
8. دعوة مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي لتنظيم اجتماع دوري لضباط الاتصال المعنيين بالمياه المشتركة لتطوير قاعدة البيانات حول الموارد المائية المشتركة ، وقواعد البيانات الوطنية .
9. التأكيد على مواصلة المركز تدريب ورفع قدرات المشرفين على قواعد البيانات الوطنية من اجل دعم التعاون والتنسيق بين المركز والوزارات العربية في شأن المعلومات المائية .

مشروع استبيان جمع بيانات مائية

أولا : مصدر البيانات

ثانيا : معلومات أساسية عن البلد

ثالثا : الأنهار المشتركة

رابعا : الأحواض الجوفية المشتركة

خامسا : البحيرات المشتركة

سادسا : المياه غير التقليدية

سابعا : معلومات متفرقة

أولا : مصدر البيانات :

اسم الدولة: .....

1- اسم الوزارة / المؤسسة / الهيئة: .....

- الشارع: ..... المدينة: .....

- الهاتف: ..... الفاكس: .....

- البريد الالكتروني: .....

- الموقع الالكتروني: .....

2- اسم المسؤول عن الوزارة / المؤسسة / الهيئة: .....

- المسمى الوظيفي: .....

- هاتف مباشر: ..... خلوي: .....

- بريد الكتروني: .....

3- الاسم الكامل (لضباط الاتصال): .....

- المسمى الوظيفي: .....

- هاتف مباشر: ..... خلوي: .....

- بريد الكتروني: .....

4 - ملاحظات إضافية: .....

.....

.....

ثانيا : معلومات أساسية عن الدولة

1- عدد السكان والوضع الديمغرافي ونسبة النمو: .....

2- المساحة والطبيعة الجغرافية: .....

3- مصادر البيانات المائية:

- موقع الكتروني: .....
- تقرير دوري: .....
- قاعدة بيانات: .....

4- المؤسسات المعنية بالمياه (إدارة ومراقبة وتقديم الخدمة)

- هيئات حكومية واختصاصاتها: .....
- هيئات غير حكومية: .....
- جامعات / مراكز بحث: .....
- مراكز تدريب: .....
- قطاع خاص: .....
- .....

5- السياسة المائية

- إستراتيجية : .....
- خطط : .....
- برامج : .....
- التشريعات المائية : .....
- الموقف من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه: .....

6- معطيات مائية إجمالية

- معدل الواردات المائية:
- توزيع الواردات المائية: .....

- الطلب / الاستعمال موزع على القطاعات – موزع على المصادر:.....

- مياه الشرب:.....

- الزراعة:.....

- الصناعة:.....

- الخدمات:.....

- الموازنة المائية :.....

- قائمة بالمصادرومساهمة كل منها:

- مياه تقليدية :

- المياه الجوفية

- المياه السطحية

- أخرى

- المياه غير التقليدية

- تحلية

- المياه العادمة

- أخرى

- نصيب الفرد :.....

- الأطر القانونية لحماية البيئة:.....

- عدد السدود والقدرة التخزينية الإجمالية :.....

- نسبة المصادر المائية المشتركة للموارد المائية:.....

7- ملاحظات إضافية :.....

.....

.....

ثالثا : الأنهار المشتركة

1- اسم النهر:.....

2- دولة المنبع:.....

3- دول المصب (بالترتيب):.....

4- الدول المتشاطئة في النهر:.....

5- طول النهر الإجمالي:.....

6- توزع طول النهر في كل دولة:.....

7- متوسط تدفق النهر:.....

8- التدفق الأعلى (الوحدة : م3/ ث):.....

9- التدفق الأدنى (الوحدة : م3/ ث):.....

10- مساحة الحوض الاجمالية / كم2:.....

11- مساحة الحوض في كل دولة:.....

12- المعدل السنوي لمياه الحوض:.....

13- أسماء الروافد أو الفروع :.....

- طول:.....

- تدفق:.....

14- عدد السدود على مجرى النهر:.....

15- أسماء السدود:.....

16- عدد محطات الرصد المائي:.....

17- نوعية المياه:.....

18- توزيع المياه على الدول المتشاطئة:.....

- الاتفاقيات الموجودة:.....

- اسم الدولة المشاركة المعنية:.....

- حصة الدولة من النهر التاريخية:.....

- حصة الدولة حسب الاتفاقية:.....

- حصة الدولة الفعلية:.....

- استخدامات المياه:.....

19- آلية إدارة النهر في كل دولة:.....

20- آلية إدارة النهر المشتركة:.....

21- ملاحظات إضافية:.....

.....

.....

رابعا : الأحواض الجوفية المشتركة

1- اسم الحوض وخزان المياه الجوفي: .....

2- الدول المشتركة في الحوض: .....

3- مساحة الحوض الاجمالية / كم2: .....

4 - توزع المساحة في الدول المتشاركة: .....

5- التركيب الجيولوجي: .....

6- الوصف الهيدرولوجي (متجدد – غير متجدد - العمر الافتراضي): .....

7- المعدل السنوي لمياه الحوض: .....

8- واردات مياه الحوض ونسبة كل مورد: .....

9- توزيع المياه على الدول المشتركة: .....

- الاتفاقيات الموجودة: .....

- اسم الدولة المشاركة المعنية: .....

- حصة الدولة من الحوض حسب الاتفاقية: .....

- حصة الدولة الفعلية: .....

- استخدامات المياه: .....

- موارد أخرى من خارج الحوض: .....

10- آلية إدارة الحوض في كل الدولة: .....

11-آلية إدارة الحوض المشتركة: .....

12- ملاحظات إضافية: .....

.....

.....

خامسا : البحيرات المشتركة

1- اسم البحيرة:.....

2- الدول المشتركة في البحيرة:.....

3- مساحة البحيرة الاجمالية/ كم2:.....

4- توزع المساحة في الدول المتشاركة/كم2:.....

5- القدرة التخزينية:.....

6- الوصف الجيولوجي:.....

7- معدل التغذية السنوي:.....

8- موارد مياه البحيرة:.....

- نسبة كل مورد:.....

9- توزيع المياه على الدول المشتركة:.....

- الاتفاقيات الموجودة:.....

- اسم الدولة المشاركة المعنية:.....

- حصة الدولة من البحيرة حسب الاتفاقية:.....

- حصة الدولة الفعلية:.....

- استخدامات المياه:.....

- موارد أخرى من خارج البحيرة:.....

10- آلية إدارة البحيرة في كل دولة:.....

11- آلية إدارة البحيرة المشتركة:.....

12- ملاحظات إضافية:.....

.....

.....

سادسا : المياه غير التقليدية

أ. إعادة استعمال المياه العادمة:.....

1- كمية المياه العادمة / سنة:.....

2- توزيع حسب الموارد (زراعي ، صناعي ، منزلي):.....

3- عدد محطات التكرير:.....

- اسم المحطة:.....

- القدرة التكريرية:.....

- الكمية المكررة / سنة:.....

- التقنية المستخدمة:.....

4- إجمالي المياه المنتجة وغرض الاستعمال:.....

5- توزيع المياه المكررة حسب القطاعات

- المنتجة:.....

- المستعملة:.....

ب. التحلية

1- عدد المحطات:.....

2- أسماء المحطات:.....

3- اسم المحطة:.....

4- البلد:.....

5- المنطقة:.....

6- الموقع:.....

7- المسافة بين موقع التحلية وموقع الاستعمال:.....

8- كلفة إنشاء المحطة:.....

9- إنتاج المحطة م3/ يوم:.....

10- التقنية المستخدمة في التحلية:.....

11- كميات المياه المنتجة:.....

12- استخداماتها:.....

13- كلفة المتر المكعب من المياه:.....

14- ملاحظات إضافية: .....

.....

.....

سابعا : معلومات متفرقة

1- الآبار

- **البلد:**.....

- **المنطقة:**.....

- **أسماء الحقول:**.....

- **عدد الحقول:** .....

- **عدد الآبار لكل حقل:**.....

- **متوسط عمق الآبار:**.....

- **متوسط تصريف الحقل:**.....

- **كمية السحب السنوي:**.....

- **استخدامات المياه:**.....

- **نوعية المياه:**.....

2- الينابيع

- **اسم النبع:**.....

- **البلد:**.....

- **المنطقة:**.....

- **الطبقات الحاملة للمياه:**.....

- **تدفق النبع:**.....

- **نوعية المياه / نسبة الملوحة:**.....

- **استخدامات المياه**

  - **للري:** كمية المياه المخصصة للري: .....

  - **للشرب:** كمية المياه المخصصة للشرب: .....

  - **غيرها:** كمية المياه المخصصة: .....

- متوسط غزارة النبع لعدة سنوات:.....

- المخزون الجوفي لحوض النبع:.....

- المنشآت المقامة على النبع:.....

3- الوديان

- المحلية:.....

- المشتركة:.....

4- السدود

- البلد:.....

- اسم السد:.....

- اسم المجرى المائي المقام عليه السد:.....

- تاريخ إنشاء السد:.....

- موقع السد:.....

- طول السد:.....

- ارتفاع السد:.....

- السعة التخزينية التصميمية:.....

- السعة التخزينية الفعلية:.....

- استخدامات المياه الموجودة في السد:.....

- إنتاجية السد:.....

5- خرائط خاصة بالمياه المشتركة

- خرائط وصور من الأقمار الاصطناعية

6- الاتفاقيات

- اسم الاتفاقية:.....

- نوع الاتفاقيات (دولية / ثنائية / مشتركة):.....

- تاريخ توقيع الاتفاقية:.....

- تاريخ المصادقة على الاتفاقية: .....

- الدول المشاركة في الاتفاقية: .....

- حالة الاتفاقية: .....

- موقف الدولة من الاتفاقية: .....

7- الهيئات

- اسم الهيئة: .....

- الجهة التابعة لها: .....

- المدير العام: .....

- الفعاليات: .....

- العناوين: .....

8- الخبراء

- اسم الخبير: .....

- تاريخ الميلاد: .....

- الجنسية: .....

- بلد الإقامة: .....

- اسم الجامعة: .....

- المؤهل العلمي: .....

- الاختصاص: .....

- مكان العمل الحالي: .....

- مجال العمل: .....

- العنوان البريدي: .....

- العنوان الالكتروني: .....

- الهاتف / الفاكس: .....

9- الوثائق

- كتب:.....

- دراسات:.....

- تقارير:.....

- نشرات دورية:.....

10- الاجتماعات

- اسم الاجتماع :.....

- نوعه:.....

- التاريخ:.....

- مكان الانعقاد:.....

- المشاركين:.....

- الدراسات المقدمة:.....

- التوصيات:.....

11- ملاحظات إضافية:.....

.....

.....

مرفق رقم (54)

جامعة الدول العربية

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير وتوصيات

اجتماع

خبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن

"اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية "

دمشق 24-2010/5/25

اجتماع خبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن "اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية " دمشق 24-2010/5/25

تنفيذا لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الأولى (الجزائر29 – 2009/6/30) وخاصة القرار رقم 6 البند أولا الفقرة 6 التي نصت على : **" عقد اجتماع لخبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (عام 1997) "** ، وكذلك قرار الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي للمجلس (رقم 6 – البند سادسا) والمنعقد بالقاهرة (27 – 2010/1/28) والذي نص على : **" دعوة الدول العربية لتقديم أوراق عمل لاجتماع خبراء الدول العربية لتقريب وجهات النظر بشأن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (1997) " .**

عقد مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي اجتماعا يومي 24 و 5/25/ 2010 في دمشق ، شارك فيه نخبة من كبار المسؤولين في وزارات الخارجية والوزارات العربية المعنية بالمياه المختصين بالجوانب القانونية والسياسية والفنية للمياه المشتركة ، وعدد من الخبراء العرب والدوليين من المنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية ، و عدد من القانونيين العرب والدوليين .

<u>الافتتاح</u>

افتتحت السيدة / شهرة قصيعة - رئيسة المركز- أعمال الاجتماع بكلمة رحبت فيها بالسادة المشاركين ، وأشارت إلى الإطار الذي يعقد فيه الاجتماع كتنفيذ لقرارات المجلس الوزاري العربي للمياه ، ثم أشارت إلى أهمية تقريب وجهات النظر بين الدول العربية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة والعمل على الاستفادة من قواعد القانون الدولي لحماية الحقوق المائية العربية ، والحرص على تضمين المصالح العربية في أية نصوص أو اتفاقيات دولية في هذا الشأن.

محاور الاجتماع

تضمن جدول أعمال الاجتماع المحاور التالية :

- عرض تحليلي وتقييمي لاتفاقية الأمم المتحدة
- الاتفاقية الدولية والمصالح العربية المائية
- تقريب وجهات النظر العربية بشأن الاتفاقية

بعد عرض أوراق العمل الفنية والقانونية التي قدمها ممثلو المنظمات العربية والاقليمية والدولية وعدد من القانونيين العرب والدوليين حول المياه السطحية المشتركة والقانون الدولي خاصة اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية .

وبعد الاستماع إلى ملاحظات ومناقشات ممثلي الدول العربية المشاركة التي تمت على مدى يومين ، توصل المجتمعون إلى أن اتفاقية عام 1997 تخدم المصالح العربية في مجملها على الرغم من وجود بعض الثغرات ، وأن بإمكان الاتفاقية أن تخدم أكثر المصالح العربية إذا ما أخذت النقاط التالية في الاعتبار :

- اعتبار مفهوم حوض النهر الدولي بدلا من المجرى المائي الدولي
- اعتبار معيار الموارد المائية الأخرى المتجددة كأحد معايير الاستخدام المنصف والمعقول
- النظر في تداعيات اعتبار المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي كطرف في الاتفاقية أو في الأنهار والأحواض الدولية المشتركة .

وأكد المشاركون تفهمهم لموقف الدول العربية التي امتنعت عن التصويت أو لم توقع أو تصادق على الاتفاقية ، وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية التي صادقت على الاتفاقية هي (العراق ، الأردن ،لبنان ، ليبيا ، قطر ، سوريا وتونس) كما وقعت الجمهورية اليمنية على الاتفاقية ، مع العلم أن 18 دولة من دول العالم قامت بالتصديق من ضمن 35 دولة مطلوب مصادقتها حتى تدخل الاتفاقية حيز النفاذ .

وقد دعا ممثلو الدول العربية التي صادقت على الاتفاقية باقي الدول العربية إلى التصديق على هذه الاتفاقية لضمان دخولها حيز النفاذ كإطار قانوني دولي يحكم قضايا المياه المشتركة، ويأمل ممثلو بعض الدول التي لم تصادق على هذه الاتفاقية تدارك هذه الثغرات .

وفي نهاية الاجتماع اصدر المشاركون التوصيات التالية وأوصوا برفعها إلى المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته القادمة :

التوصيات

1. الالتزام القومي بالحقوق المائية الثابتة والمشروعة للدول العربية واعتبار الأمن المائي عنصرا أساسيا من عناصر الأمن القومي العربي .
2. متابعة التمسك بالحقوق الثابتة والمشروعة في المياه العربية في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان بما يحفظ ويصون الحقوق العربية وفق أحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه .
3. دعم الدول العربية لحق أي دولة عربية في المجاري المائية الدولية المشتركة في المحافل الدولية وخاصة اجتماعات الأمم المتحدة .
4. تفعيل الجهد الدبلوماسي والسياسي العربي على المستوى الإقليمي والدولي لضمان وحماية المصالح المائية العربية .
5. دعم جهود الدول العربية التي دخلت في مفاوضات خاصة بالمياه المشتركة من أجل إبرام اتفاقيات وصيغ قانونية بين الدول المتشاطئة تضمن الحقوق العربية في المجاري المائية الدولية المشتركة على أساس قواعد القانون الدولي والاتفاقيات التاريخية .
6. دعم وتمتين العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتشاطئة ، وإيجاد المناخ الملائم للحوار والتفاهم .
7. متابعة التطورات المهمة في أطر ومفاهيم القانون الدولي المتعلق بالمجاري المائية الدولية المشتركة ومواجهة أي تطورات تؤثر سلبا على الحقوق المائية العربية .
8. التأكيد على أهمية متابعة الدول العربية وجامعة الدول العربية - مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي - أعمال لجنة القانون الدولي والمشاركة في الملتقيات الدولية ذات الصلة من أجل الدفاع وحماية الحقوق المائية العربية .
9. تعزيز القدرات التفاوضية العربية الخاصة بالمياه المشتركة مع الدول غير العربية .
10. بناء وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية القانونية الكفيلة بحماية وصون الحقوق المائية العربية .
11. تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية فيما يخص إدارة المجاري المائية الدولية المشتركة .
12. دعوة الجامعة العربية للنظر في صياغة إطار قانوني عربي خاص بالمجاري المائية المشتركة .

مرفق رقم (55)

مقترحات بعض الدول العربية
بشأن
المؤتمر العربي للمياه

1. المملكة العربية السعودية:

- البحث عن مصادر جديدة للمياه غير التقليدية.
- البحث عن الجديد في الترشيد لاستخدامات المياه المختلفة.
- الجديد في الكشف عن التسربات.
- الإدارة المتكاملة لمصادر المياه.

2. جمهورية العراق:

- تطبيقات القانون الدولي في حماية الحقوق المائية العربية في المياه المشتركة مع دول غير عربية، والتأكيد على موضوع تقاسم مياه الأنهار المشتركة وتحديد الحصص العادلة المعقولة لكل دولة.
- الآثار السلبية للسدود والخزانات التي تقيمها دول المنابع على الاقتصاد ومسيرة التنمية في الدول العربية وخاصة دول المصب للأنهار المشتركة.
- التعاون في مجال مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

3. سلطنة عمان:

- مناقشة موضوع استراتيجية الأمن المائي العربي في آفاق عام 2030.
- تحلية المياه باستخدام الطاقات البديلة كالرياح والطاقة الشمسية.

4. دولة قطر:

- الأمن المائي وتحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي.
- تأثير التغييرات المناخية على مصادر المياه في الوطن العربي.
- حماية المصادر المائية واستدامتها.
- الاستغلال المثل لمصادر المياه الجوفية.

مرفق رقم (56)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير حول

المنتدى الاقتصادي العربي الياباني

تونس 11 – 2010/12/12

إعداد : السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة المركز

المنتدى الاقتصادي العربي الياباني

تونس 11 – 2010/12/12

بتكليف من الأمين العام للجامعة شاركت رئيسة المركز في الاجتماع الثاني للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني والذي عقد في تونس في الفترة 11 – 2010/12/12 والذي استضافته الجمهورية التونسية بناء على مذكرة التعاون المبرمة بين حكومة اليابان وجامعة الدول العربية

المشاركة

شارك في هذا الاجتماع وزراء ومسؤولون حكوميون ورجال أعمال من القطاع العام والقطاع الخاص في كل من اليابان والدول العربية .

أشرف على هذا الاجتماع كل من :

- معالي محمد الغنوشي – رئيس الوزراء التونسي
- معالي وزير الخارجية الياباني
- معالي عمرو موسى – الأمين العام للجامعة العربية

محاور الاجتماع

الجلسة الأولى – التعاون في مجال الطاقة والبيئة

الجلسة الثانية – التعاون في مجالات تنمية الموارد البشرية – التربية والتعليم والتكنولوجيا

الجلسة الثالثة – ورشة عمل حول الطاقة الشمسية

- ورشة عمل حول المياه
- ورشة عمل حول الأعمال التجارية للشركات اليابانية

الجلسة الرابعة – ورشة عمل حول الطاقة النووية

- ورشة عمل حول البنية الأساسية (التشييد ، السكك الحديدية ، الأقمار الصناعية ، تمويل البيئة الأساسية)
- ورشة عمل حول تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة

الجلسة الخامسة – التعاون في مجالات الاستثمار ، السياحة ، التمويل والتجارة

مشاركة رئيسة المركز

شاركت رئيسة المركز في معظم الجلسات وقدمت ورقة عمل في ورشة العمل حول المياه ركزت فيها على :

- الوضع المائي العربي
- قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه وخاصة إستراتيجية الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة
- كما ركزت على أهداف الإستراتيجية والمحاور التي يمكن التعاون مع اليابان في تنفيذها باستعمال أحدث التقنيات لتنمية :
- مشاريع التحلية
- مشاريع معالجة المياه العادمة ومياه الصرف الزراعي والصرف الصناعي
- المشاريع المائية
- دعت رئيسة المركز إلى تشجيع الاستثمار الياباني في تنمية المشاريع المائية في المنطقة العربية .

إعلان تونس

صدر عن الاجتماع الثاني للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني لتطوير العلاقات الاقتصادية بين اليابان والعرب البيان المشترك "إعلان تونس" ركز على دعم وتشجيع علاقات التعاون العربي الياباني في المجالات التالية :

- تطوير العلاقات الاقتصادية بين اليابان والدول العربية والمساهمة في تحقيق السلام
- التعاون في مجال الطاقة والبيئة
- التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا
- التعاون في مجال التجارة والاستثمار والشراكة والسياحة والتمويل
- العمل المستقبلي

أما بالنسبة للشأن المائي فقد ركز البند "15" من البيان على :

"كما أكد الجانبان على أهمية التعاون المشترك في مجال المياه في الدول العربية ، آخذين في الاعتبار استدامة الموارد المائية ، كما رحب الجانبان بتطوير الجهود في المجالات المختلفة ، بما في ذلك "حوار السياسات المائية" وبعثات الأعمال ، وذلك بناء على المناقشات التي دارت في المنتدى ، وأعربا عن أملهما في تقوية الروابط فيما بينهما مستقبلا" .

ترجمة غير رسمية

" إعـــلان تونـــس "

البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الثاني للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني لتطوير العلاقات الاقتصادية بين اليابان والعرب

11-12 ديسمبر 2010

عقد الاجتماع الثاني للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني في تونس في الفترة 11-12 ديسمبر 2010 ، والذي استضافته الحكومة التونسية، بناء على مذكرة التعاون المبرمة بين حكومة اليابان وجامعة الدول العربية. وكان المنتدى مثمرا للغاية، استنادا إلى نتائج الاجتماع الأول، حيث كان هناك مشاركة شملت وزراء ومسئولين حكوميين ورجال أعمال من القطاعين العام والخاص في كل من اليابان والدول العربية، كما كانت هناك مناقشات وحوارات متنوعة بين المؤسسات والشركات. ونحن على ثقة بأن هذه النتيجة سوف تؤدي إلى مزيد من التطوير في العلاقات العربية -اليابانية.

أ- تطوير العلاقات الاقتصادية بين اليابان والدول العربية والمساهمة في تحقيق السلام:

1. يدرك كلا الجانبين ضرورة زيادة وتعميق التفاهم والتبادل فيما بينهم من أجل الاستخدام الكامل لإمكانياتهما لتطوير العلاقات الاقتصادية المتنوعة فيما بينهم بما يعود بالنفع عليهما.

2. أعرب الجانبان عن ارتياحهما لانعقاد دورتي المنتدى الاقتصادي العربي الياباني، الأولى التي عقدت في طوكيو باليابان، في ديسمبر 2009 والثانية التي عقدت في تونس في ديسمبر 2010 والتي عمقت التفاهم المتبادل بين الجانبين وخصوصا تلك النتائج الملموسة التي أسفرت عنها تلك الاجتماعات مثل توقيع عدد من الوثائق في هذا الاجتماع في تونس.

3. أعربت الدول العربية عن تقديرها لمساهمة الحكومة اليابانية والقطاع الخاص في مشاريع وأنشطة في البلدان العربية من أجل تنميتها اقتصاديا، ويدرك كلا الجانبين أن المعونة اليابانية الرسمية للتنمية يمكن أن تستمر في لعب دور محوري لتنمية البلدان العربية التي تتلقى مثل هذه المعونات.

4. أكد الجانبان إمكانية تعظيم المنفعة لمصلحة الشعبين وذلك بتطوير العلاقات بين الجانبين في مجالات الطاقة، والبيئة، وتنمية الموارد البشرية، والتعليم، والعلوم، والتكنولوجيا، والاستثمار،

والسياحة، والتمويل، والتجارة والصناعة، بالإضافة إلى ذلك، تطابقت وجهات نظر الجانبان على أن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين يمكن أن تتعمق في ظل بيئة سياسية تسهم في إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة القائم على تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

5. دعا الجانبان إلى تطوير التعاون في المجال الصناعي بمختلف فروعه والعمل على دفع القدرات التنافسية للصناعات العربية لا سيما في القطاعات ذات الأولوية كالصناعات التحويلية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية.

6. أقر الجانبان بأهمية تطوير العلاقات التجارية بين الدول العربية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مما يسهم في توسيع العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وأن المشاكل المختلفة التي قد تنشأ في سياق علاقاتهما الاقتصادية ينبغي حلها بطريقة ودية وسريعة وعادلة.

7. أعرب الجانبان على تأكيدهما وتصميمهما لإنهاء جولة الدوحة للتنمية بشكل متوازن وطموح وعلى أهمية التعاون بينهما في جميع المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

ب- التعاون في مجال الطاقة والبيئة

8. أكد الجانبان عزمهما التعاون على أساس المنفعة المتبادلة في مجال النفط والغاز الطبيعي في قطاعي الاستكشاف والحفر واستخراج البترول الخام، وشبكات التوزيع للمستخدمين، وأعربا عن رغبتهما تطوير التعاون في هذا المجال، والذي تم الاتفاق عليه في المنتدى، وقد أعرب الجانبان على أن استقرار الروابط التجارية ومن ضمنها النفط والغاز الطبيعي، سوف يمثل فائدة مشتركة للطرفين، وتؤدي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC دوراً أساسياً بهذا الخصوص.

9. أعرب الجانبان على أهمية العمل على تنمية مشاريع الطاقة المتجددة باعتبارها وسيلة فعالة للاستجابة للاحتياجات المتزايدة للطاقة في العالم مستقبلا ، وركزا على المزايا العديدة التي تتمتع بها المنطقة العربية في مجال إدخال الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية باعتبارها مصادر مستدامة وغير ناضبة. ورحب الجانبان بتطوير مشاريع ملموسة في مجالي أشعة الشمس

بفعالية في تحسين البنى الأساسية في المنطقة العربية، بالتعاون مع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك استخدام التمويل.

15. أقر الجانبان بضرورة مواصلة تعزيز وتطوير التجارة والاستثمار ، وأعربا عن أملهما في تنفيذ مشاريع ملموسة من جانب الشركات في كلا الجانبين. واتفق الطرفان على أن المؤسسات المالية لها دور حاسم في تعزيز الأعمال التجارية والاستثمار في كل من اليابان والدول العربية، كما أقرا بأهمية تعميق العلاقات المالية من خلال تبادل المعلومات عن الاستثمار في الاتجاهين (بين اليابان والدول العربية).

16. أكد الجانبان على أهمية التعاون المشترك في مجال تبادل المعلومات حول التجارة وإنشاء قاعدة بيانات تجارية بين الدول العربية واليابان.

17. رحب الجانبان بالتطورات الأخيرة في مجال السياحة. واتفقا اخذين بعين الاعتبار العوائد السياحية، على أن السياحة هي أحد أولويات الدول العربية في تعزيز الاقتصاد والتنمية الاجتماعية بها حيث توفر السياحة فرص عمل كثيرة، وأقر الجانبان أهمية دعم وتعزيز القطاعات السياحية بين اليابان والدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية.

هـ- العمل المستقبلي

18. أكد الجانبان على أن هناك تعميق للتفاهم المشترك والتبادل فيما بينهم، وحصل تطور في علاقاتهما الاقتصادية منذ الاجتماع الأول للمنتدى. كما رحب الجانبان الزيادة في المشاريع الجديدة من قبل مؤسسات القطاع الخاص اليابانية، والتي تم تأكيدها في هذا الاجتماع، وأكدا أيضا على أهمية التسريع في تعزيز علاقات التعاون بين تلك الشركات الخاصة حتى الاجتماع المقبل.

19. أكد الجانبان على أن هذا المنتدى هو إطار عمل مشترك يربط بين أنشطتهم وفعالياتهم التجارية. وأكدا على تطوير التعاون الملموس الذي تقوم به المنظمات اليابانية ذات العلاقة مثل نيبون كيدانرين (الاتحاد الياباني للمنظمات الاقتصادية)، ومركز اليابان للتعاون مع الشرق الأوسط (JCCME)، وهيئة التجارة الخارجية اليابانية (JETRO)، وهيئة التعاون الدولي اليابانية (JICA)، وبنك التعاون الدولي الياباني(JBIC)، وهيئة اليابان الحكومية للتأمين (NEXI)،

ومنظمة الطاقة الجديدة وتكنولوجيا الصناعة اليابانية (NEDO)، والهيئة اليابانية الوطنية للبترول والغاز والمعادن (JOGMEC) ومركز التعاون الدولي للبترول (JCCP)، ومجلس التجارة الخارجية الياباني(JFTC)، ومعهد بحوث الشرق الأوسط في اليابان والمؤسسة العربية اليابانية ، وأعرب الجانبان عن أملهما تنفيذ مختلف البرامج في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الجانبان أن تسهيل أعمالهم يكون من خلال تكوين أرضية مشتركة في إطار هذا المنتدى، وتعزيز تبادل المعلومات.

20. أعرب الجانبان عن تقديرهما لترتيبات المنتدى وكرم الضيافة من قبل الحكومة التونسية والشكر موصول إلى السفارات اليابانية في الدول العربية للتعاون الذي قدمته، والى السلك الدبلوماسي العربي في اليابان. وقرر الجانبان عقد الاجتماع الثالث في طوكيو في 2012.

انتهى البيان

مرفق رقم (57)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير حول

الاجتماع الثاني

للجنة التنمية المستدامة

المجموعة الأورومتوسطية للمناطق والأقاليم

مرسيليا يوم 8 – 11 – 2010

إعداد : السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة المركز

تقرير حول

الاجتماع الثاني

للجنة التنمية المستدامة

المجموعة الأورومتوسطية للمناطق والأقاليم

بدعوة من المجموعة الاورو– متوسطية للمناطق والاقاليم (ARLEM) لجامعة الدول العربية وباقتراح من بعثة الجامعة العربية في بروكسيل وادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة وبموافقة معالي الامين العام ، شاركت رئيسة المركز في الاجتماع الثاني للجنة التنمية المستدامة (SUDEV) المنبثقة عن المجموعة الاورومتوسطية للمناطق والاقاليم ، والذي عقد في مرسيليا يوم 8-11-2010 .

خلفية عن الاجتماع

اتفق وزراء الاتحاد من اجل المتوسط اثناء المؤتمر الوزاري الاورو- متوسطي للمياه الذي عقد في الاردن يوم 22-12-2008 على وضع استراتيجية للمياه في منطقة المتوسط ، وتبني الخطوط الارشادية لاعداد هذه الاستراتيجية المستقبلية وذلك بدعوة المجتمعات المحلية والاقليمية للمشاركة فيها .

لذا عقدت المجموعة الاورومتوسطية للمناطق والاقاليم (ARLEM) اول اجتماع للجنة التنمية المستدامة في21-1-2010 من اجل مساندة "الاتحاد من اجل المتوسط" من خلال تحقيق المجتمعات المحلية والاقليمية مختلف مشاريعها مع اعطاء هذه المشاريع ابعادا اقليمية .

وعقدت المجموعة الاجتماع الثاني يوم 8-11-2010 في مرسيليا ، مع العلم ان المجموعة الاورومتوسطية للمناطق والاقاليم هي عضو مراقب في الاتحاد من اجل المتوسط .

المشاركة

- ترأس هذا الاجتماع ممثلا فرنسا والجزائر (رئاسة مشتركة منتخبة) وشاركت وفود من عدد من المؤسسات الاوروبية المعنية بالمياه والاتحاد من اجل المتوسط والاعضاء المنتخبون للجنة التنمية المستدامة وهي مكونة من عدد من الدول المتوسطية وخاصة من الدول العربية التالية :
  - محافظة القليوبية – مصر
  - مدينة الجزائر – الجزائر
  - مدينة نواكشوط – موريتانية
  - مدينة سوسة – تونس

محاور الاجتماع

1- عرض مسودة التقرير حول "ادارة المياه المحلية"
2- مناقشة مسودة التقرير
3- مناقشة برنامج عمل اللجنة لعام 2011

التقرير حول ادارة المياه المحلية

- تطمح المجتمعات المحلية والاقليمية لحوض البحر الابيض المتوسط في الاشتراك لتنفيذ الاهداف المحددة لاستراتيجية المياه في منطقة المتوسط رغم عدم اعتماد الاستراتيجية من الوزراء
- لذا ستقوم لجنة التنمية المستدامة – SUDEV- بالتعاون مع الاتحاد من اجل المتوسط بتنفيذ مشروع استطلاعي اورو- متوسطي يهدف في المرحلة الاولى الى تحديد الاهداف الواقعية والتوافقية للمجتمعات المحلية والاقليمية المشاركة في المشروع تحت مسؤولية الامانة العامة للاتحاد، وذلك من اجل تحقيق اهداف الاستراتيجية .
- سيقدم التمويل من قبل الاتحاد من اجل المتوسط ومن الاتحاد الاوروبي وعدد من الممولين الدوليين لتنفيذ هذا المشروع .

وسوف تركز اهداف هذا المشروع على المواضيع التالية:

- التعليم والتوعية
- التثقيف والتأهيل
- البحث ونقل التقنية

ملاحظات رئيسة المركز

- تم الترحيب بممثلة الجامعة العربية في كلمة الافتتاح التي القاها محافظ منطقة - Provence-Alpes cote d`Azur - رئيس الاجتماع .
- كان الاجتماع مخصصا لممثلي المناطق والاقاليم وليس لممثلي الحكومات .
- اجرت رئيسة المركز لقاءا مع الامين العام المساعد لشؤون البيئة والمياه للاتحاد من اجل المتوسط السيد/ رفيق الحسيني – (فلسطين) من اجل دعم التعاون والتنسيق بين قطاع البيئة والمياه في الاتحاد من جهة والمجلس الوزاري العربي للمياه والمركز من جهة اخرى .

وقد رحب سعادته بهذا التعاون وعبر عن استعداده لوضع خطة عمل مشتركة لدعم هذا التعاون .

مرفق رقم (58)

جامعة الدول العربية

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

الرقم : 2 /40
التاريخ : 2011/ 2/16

حضرة الأستاذ / هشام يوسف

رئيس مكتب الأمين العام

تحية طيبة وبعد ،،،

إلحاقا بمذكرتنا رقم 2/383 تاريخ 2010/11/2 ، بشأن مشاركة رئيسة المركز في المنتدى الدولي الروسي حول المياه النقية الذي عقد بموسكو خلال الفترة 20 – 2010/10/23 .

أود التذكير بلقاء العمل الذي عقدته رئيسة المركز على هامش المنتدى مع نائبة رئيس مجلس الشورى المسؤولة عن تنظيم المنتدى ورئيسة مؤسسة المياه الروسية والتي عبرت عن توجه الحكومة الروسية للتعاون مع الدول العربية والجامعة العربية في كافة المجالات واستعدادها لتوقيع مذكرة تفاهم مع الجامعة العربية لتأطير وتحديد جوانب التعاون في الشأن المائي .

وفي هذا الإطار تلقى المركز رسالة الكترونية بتاريخ 2011/2/6 وأخرى بتاريخ 2011/2/13 ، من نائبة رئيس العلاقات الخارجية في مؤسسة المياه الروسية ، وهي الجهة المسؤولة عن العلاقات بين الشركاء الأجانب وكل السلطات الفدرالية والإقليمية الروسية ، تعبر فيها عن اهتمام مؤسسة المياه الروسية بإقامة علاقات تعاون مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي ومع الدول العربية من أجل تنمية الموارد المائية لمصلحة الشعبين العربي والروسي ، وتتمنى عقد اجتماع مع رئيسة المركز لمواصلة مناقشة سبل التعاون في الشأن المائي والاتفاقيات الممكنة في هذا المجال ، وتقترح أن يكون الاجتماع في روسيا .

001531
16 FEB 2011

سورية - دمشق 9 – شارع المالكي – هاتف :00963113317874 - تلفاكس : 00963113335252 – ص.ب 4027
www .cofws.org - E-mail : cofws@ yahoo.com

اقترح عرض الموضوع على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية والمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورته القادمة لدراسته والنظر في مجالات وأشكال التعاون في الشأن المائي بين الدول العربية وروسيا الاتحادية، وبين الجامعة العربية ومؤسسة المياه الروسية وذلك في إطار مذكرة التفاهم ومذكرة التعاون الموقعة بين الأمانة العامة للجامعة وروسيا الاتحادية بشأن إقامة منتدى التعاون العربي – الروسي.

برجى التفضل بالاطلاع والعرض على معالي الأمين العام والتوجيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

شهرة قصيعة

رئيسة المركز

صورة إلى :

- السيد الدكتور/ محمد بن ابراهيم التويجري – الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية
- إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة
- إدارة أوروبا والتعاون العربي الأوروبي

تقرير عن

المنتدى الدولي الثاني : مياه نقية – 2010

موسكو 20 – 2010/10/23

بناء على الدعوة التي تلقاها مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي من خلال بعثة جامعة الدول العربية في موسكو والموجهة من مؤسسة المياه الروسية للمشاركة في المنتدى الدولي الثاني :مياه نقية – 2010 ، والذي يعقد في موسكو خلال الفترة 20 – 2010/10/23 ، وبموافقة معالي الأمين العام ، شاركت السيدة / شهرة قصيعة رئيسة المركز في هذا المنتدى الهام ، وذلك من أجل تنشيط العلاقات العربية الروسية في الشأن المائي في إطار منتدى التعاون العربي الروسي .

مؤسسة المياه الروسية

تتشكل مؤسسة المياه الروسية من عدد كبير من الوزراء المعنيين (وزير الموارد الطبيعية وحماية البيئة - وزير الاقتصاد – وزير التعاون الإقليمي ....) ،وعدد من أعضاء البرلمان ومجلس الشورى وعدد كبير من الخبراء والعلماء الروس المعنيين بالمياه وكذلك من عدد من شركات المياه الحكومية وغير الحكومية .

وتشرف على هذه المؤسسة نائبة رئيس مجلس الشورى السيدة Svetlana Orlova وهي شخصية سياسية مرموقة مما يعطي لهذه المؤسسة مزيدا من الفعالية ولقراراتها قوة تنفيذية عليا .

خلفية عن المنتدى الدولي للمياه

تنظم مؤسسة المياه الروسية ، المنتدى الدولي الثاني تحت عنوان مياه نقية – 2010 للمرة الثانية بعد عقد المنتدى الدولي الأول سنة 2009 في موسكو ، وذلك من أجل إيجاد حلول لمشاكل المياه في روسيا الاتحادية ومن أجل استقطاب الاستثمارات ومناقشة جملة من القضايا المتعلقة بالتشريعات الروسية وسياسات التعاون مع دول العالم في الشأن المائي .

Received 02-11-2010 09:23 From-3335252 To-LEAGUE OF ARAB STATE Page 002

المشاركة

شارك في المنتدى عدد كبير من مسؤولي الحكومة الروسية رئيس الوزراء رئيس البرلمان عدد كبير من الوزراء – عدد من أعضاء البرلمان ومجلس الشورى – محافظي المدن والأقاليم الروسية - وزراء الدول المجاورة – برلمانيين - وعدد كبير من الشركات المعنية بالمياه الروسية والأوروبية - خبراء وعلماء – ومن الوطن العربي : جامعة الدول العربية فقط ، فإن الحضور بلغ حوالي 1300 مشاركا و46 دولة حسب تقديرات المسؤولين عن المنتدى .

الجلسة العامة الأولى

- افتتح المنتدى الدولي للمياه بالجلسة العامة الأولى والتي افتتحها رئيس البرلمان الروسي (الدوما) السيد Boris Gryzlov بكلمة ركز فيها على الوضع المائي في روسيا باعتبار روسيا ثاني أغنى دولة في العالم في الموارد المائية ، وأكد على ضرورة حماية هذا المورد ، وطالب المجتمعين باقتراح عدد من التشريعات لتحسين الخدمات المائية .

كما أشار إلى أن أكثر من 35% من سكان روسيا لا تستفيد من خدمات المياه النقية خاصة في الأرياف .

- ثم تحدث وزير الموارد الطبيعية وحماية البيئة عن إستراتيجية الوزارة حتى عام 2020 لتحسين الوضع المائي والخدمات ، كما تحدث عن العلاقات مع دول الجوار في الشأن المائي وخاصة مع الصين .
- <u>كلمة الجامعة العربية</u>

خصص لممثلة الجامعة العربية مكان على المنصة في الجلسة العامة الأولى ضمن عدد قليل (5أشخاص) من الوزراء والمسؤولين الروس وممثل عن جمعية التجارة الأوروبية .

تحدثت رئيسة المركز في كلمتها عن الوضع المائي في المنطقة العربية ودور جامعة الدول العربية في مواجهة التحديات المائية .

كما تحدثت عن المجلس الوزاري العربي للمياه والإستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة .

كما تحدثت عن العلاقات العربية الروسية ودور الجامعة وخاصة السيد / الأمين العام في تنشيط هذه العلاقات من خلال إطلاق آليات منتدى التعاون العربي الروسي في المجالات المختلفة .

كما أشارت إلى الانتهاكات الإسرائيلية وخاصة استيلاء إسرائيل على الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في الجولان السوري المحتل أو في جنوب لبنان .

وطالبت بدعم الحقوق العربية سواء في المياه المشتركة مع دول الجوار أو في الأراضي العربية المحتلة ، ودعم إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة العربية .

الجلسة الافتتاحية

بعد اختتام الجلسة العامة الأولى ابتدأت الجلسة الافتتاحية وخصصت لرئيس الوزراء الروسي Vlademir Putin الذي ألقى كلمة أكد فيها على :

- أن المنتدى الدولي للمياه هو منبر للمناقشة وتبادل الآراء ، وأن المياه النقية هي أساس للحياة الكريمة وللتنمية.
- دور روسيا في السوق الدولية للمياه وأهمية دعم الصناعة المائية .
- أهمية تطوير قطاع المياه وتوفير المياه النقية في كافة المدن والأرياف في روسيا .
- التوعية الشعبية والاهتمام بدور الشباب والأطفال بالمدارس وتخصيص يوم دراسي خاص بالمياه .
- إنشاء صناديق بيئية للإشراف على عملية بناء مرافق للمياه .
- كما أكد على دعم التعاون المحلي والإقليمي والدولي في الشأن المائي .

محاور المنتدى

- المياه كمورد عالمي للتنمية
- التشريعات الحكومية والأنشطة الدولية والقانونية في صناعة المياه
- دعم جذب الاستثمارات في صناعة المياه
- تطوير نظام استخدامات المياه في روسيا
- المياه النقية كمورد طبيعي أساسي : الإدارة المتكاملة ونظرة على التطورات
- الصناعة والمشاريع الإقليمية والدولية الخاصة بالمياه النقية
- المياه والعائلة (برنامج ترفيهي تعليمي للأطفال والكبار)

نتائج المنتدى

أهم المواضيع التي تضمنها البيان الختامي لهذا المنتدى هي التالية :

- أصبح المنتدى الدولي للمياه يعقد سنويا وضرورة بداية التحضير له من الآن .
- اعتماد الحكومة الروسية في عام 2010 برنامج فدرالي كامل – المياه النقية – وتأمين الوسائل اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج .
- قيام السلطات الحكومية بتشكيل إطار تنظيمي لقطاع المياه،وتعزيزا لإطار المؤسسي في مجال المياه .
- إنشاء صناديق بيئية .
- تعزيز الدعم المحلي لتكنولوجيا المياه .
- تطوير وإنشاء المراكز الاتحادية والإقليمية العلمية والتعليمية في قطاع المياه .
- تنظيم التعرفة على أساس الفائدة طويلة الأمد .
- تأسيس ودعم الأكاديمية الدولية للمياه لتعزيز الخبرة العالمية .
- تنشيط المجلس العلمي والتقني .

ملاحظات رئيسة المركز

- كان الهدف من هذا المنتدى الدولي للمياه هو تطوير قطاع المياه في روسيا،بالتركيز على توفير "المياه النقية" في كافة الأنحاء ، والاتجاه إلى خصخصة هذا القطاع ولكن بالتعاون مع الحكومة،وقد تم التعاقد مع عدد من الشركات الأوروبية(ايطاليا- ألمانيا- هولندا- فرنسا - ....) خلال المنتدى لتحسين خدمات المياه خاصة في موسكو .
- سيتم اعتماد"برنامج المياه النقية"من الحكومة الروسية خلال الشهر القادم،وتبحث الحكومة عن التمويل لمشاريع هذا البرنامج سواء من القطاع الخاص أو البنوك الأجنبية التي دعيت إلى المنتدى .
- الاجتماع حكومي بحت،شاركت فيه معظم الجهات الحكومية المعنية في روسيا الاتحادية لعرض التجارب الإقليمية والمحلية،كما شارك عدد قليل من الخبراء والعلماء المشاركين أصلا في مؤسسة المياه الروسية .
- تم الابتعاد عن فتح باب المناقشة والحوار مع المشاركين،وتم إلقاء المحاضرات والعروض فقط
- كان هناك قلق من المسؤولين حول موضوع إصدار قرار برفع تعرفة المياه والذي سيصدر عن الحكومة خلال الشهر القادم وتأثير ذلك على الشعب الروسي .

- بين المسؤولون أنهم في حاجة إلى الخبرة والمساعدة الأجنبية خاصة الأوروبية منها لتطوير قطاع المياه بالاعتماد على التقنيات المتطورة جدا والتي لا توجد في روسيا، لذلك تم التعاقد مع عدد من الشركات الأوروبية المعنية .

- من الملاحظ عدم مشاركة خبراء أو مستثمرين من الولايات المتحدة أو شركات أمريكية تعمل في الشأن المائي ، أو مشاركة البنك الدولي .

* * *

اجتماع ممثلة الجامعة مع المسؤولين الروس

- طلبت رئيسة المركز قبل سفرها إلى موسكو من بعثة الجامعة العربية بموسكو ترتيب لقاء عمل مع المسؤولين عن المياه في روسيا لبحث سبل التعاون العربي الروسي في الشأن المائي
- وخلال المنتدى طلبت نائبة رئيس مجلس الشورى (مجلس الاتحاد) المسؤولة عن تنظيم المنتدى ورئيسة مؤسسة المياه الروسية عقد لقاء عمل مع ممثلة الجامعة يوم 2010/10/22
- حضر اللقاء نائب رئيس البرلمان (الدوما) – رئيس اللجنة الخاصة بالمياه – كما حضر نائب وزير الموارد الطبيعية وحماية البيئة ، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة المياه الروسية ثم انضمت إلى الاجتماع رئيسة مؤسسة المياه الروسية .
- أشارت رئيسة المركز خلال هذا اللقاء إلى اهتمام معالي الأمين العام بدعم التعاون العربي الروسي خاصة من خلال منتدى التعاون العربي الروسي وأشارت إلى إمكانيات وفرص التعاون بين الجانبين في الشأن المائي .

تم عرضت التحديات المائية التي تواجهها الدول العربية وخاصة العجز المائي والتصحر ، واقترحت تشجيع فرص التعاون في مواجهة هذه التحديات ، وتبادل الخبرات والتقنيات الخاصة بمعالجة المياه العادمة وتقنيات تحلية مياه البحر باستعمال الطاقة غير التقليدية والتي تشكل تطورا كبيرا في توفير الطاقة النظيفة والاقتصادية .

- أكد المسؤولون الروس على توجه الحكومة الروسية للتعاون مع كل الدول خاصة مع الدول النامية ورحبوا بكل أشكال التعاون مع الدول العربية .
- عرضوا الوضع المائي في روسيا والمشاكل المائية التي يواجهونها خاصة بالنسبة للمياه المشتركة مع الصين ، وفرص التعاون لدعم قطاع المياه من الجانبين .
- كما أشاروا إلى استعدادهم لتوقيع مذكرة تفاهم مع الجانب العربي لتأطير وتحديد جوانب التعاون .

Received 02-11-2010 09:23 From-3335252 To-LEAGUE OF ARAB STATE Page 006

❖ أكدت رئيسة المركز ، على أنها سوف تعرض الموضوع على معالي الأمين العام للجامعة وربما على المجلس الوزاري العربي للمياه لدراسة هذا الموضوع واتخاذ الخطوات الكفيلة بدعم هذا التعاون سواء ثنائيا أو جماعيا .

❖ كما عقدت رئيسة المركز لقاءا مع وزير الموارد الطبيعية وحماية البيئة حول سبل التعاون مع الدول العربية وأكد الوزير استعداده لأي تعاون وضرورة تعميق البحث لتحديد أوجه التعاون بشكل أدق بين الجانبين .

❖ كما عقدت رئيسة المركز لقاءا مع مدير عام Vodokanal وهي مؤسسة المياه في St.Petersburg والتي تعتبر تجربة فريدة ومن أنجح المؤسسات في كافة أنحاء روسيا ، وقد عبر عن استعداده لتوجيه دعوة إلى الجامعة العربية لزيارة هذه المؤسسة وبحث سبل التعاون مع الجامعة العربية والدول العربية .

مقترحات رئيسة المركز

- إن هذه المشاركة وهذا الاجتماع مع المسؤولين الروس عن المياه كان في غاية الأهمية إذ أنها أطلقت بوادر التعاون في الشأن المائي .
- كان هناك ترحيب كبير من المسؤولين الروس والمشرفين على المنتدى الدولي للمياه بمشاركة الجامعة العربية وأشارت رئيسة المنتدى أنها أعلمت السيد رئيس الوزراء الروسي بما جاء في كلمة الجامعة العربية وقد رحب بما جاء فيها ، كما أشارت أن الصحافة الروسية اهتمت بكلمة الجامعة العربية ، وقد أشارت في كلمتها ، في اختتام المنتدى ، إلى أهمية دعم التعاون مع الجامعة العربية والدول العربية .
- تقترح رئيسة المركز إضافة بند التعاون العربي الروسي في الشأن المائي ضمن خطة عمل منتدى التعاون العربي الروسي .
- تقترح رئيسة المركز عرض فكرة توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب الروسي على السيد الأمين العام من أجل التوجيه قبل عرض الموضوع على المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه في دورته القادمة خلال شهر يناير 2011 .
- في حال موافقة معالي الأمين العام تقترح رئيسة المركز أن تقوم بعرض الموضوع على المكتب التنفيذي لدراسته ثم عرضه على المجلس الوزاري العربي للمياه لاعتماده . على أن يقوم رئيس المجلس الوزاري العربي للمياه بتوقيع مذكرة التفاهم مع رئيسة مؤسسة المياه الروسية وهي الجهة المعنية بذلك وتضم كافة المسؤولين عن المياه بالحكومة الروسية كما أوضحت سالفا .

Received 02-11-2010 09:23 From-3335252 To-LEAGUE OF ARAB STATE Page 007

مرفق رقم (59)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تقرير حول

مشاركة رئيسة المركز

في أسبوع المياه في ستوكهولم

2010/9/5

إعداد : السيدة / شهرة قصيعة

رئيسة المركز

تقرير حول
مشاركة رئيسة المركز
في أسبوع المياه في ستوكهولم

بدعوة من معهد ستوكهولم الدولي للمياه وبتوجيه من معالي الأمين العام شاركت رئيسة المركز في منتدى الشرق الأوسط خلال أسبوع ستوكهولم الدولي للمياه وذلك يوم 2010/9/5 بستوكهولم .

أسبوع ستوكهولم الدولي للمياه

ينعقد أسبوع ستوكهولم الدولي للمياه سنويا منذ سنة 1991 في ستوكهولم خلال فصل الصيف وتنظمه الحكومة السويدية بالتعاون مع معهد ستوكهولم الدولي للمياه والوكالة الدولية السويدية للتعاون الإنمائي (SIDA) .

ويختار المنظمون سنويا أحد المواضيع المهمة والتي تكون مادة محور نقاش بمنظمات الأمم المتحدة المعنية .

ركز أسبوع المياه هذه السنة من (5 – 2010/9/12) على المياه النظيفة والصرف الصحي وإعادة استعمال المياه العادمة وتحلية مياه البحر والمياه المشتركة . ويشارك في هذا اللقاء عادة ممثلون عن الوزارات المعنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من دول العالم وطبعا من الدول العربية .

نود الإفادة أن مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي يرتبط بعلاقات تعاون مع معهد ستوكهولم الدولي للمياه تتمثل في تنظيم دورات تدريبية حول المفاوضات في مجال المياه المشتركة وبالتعاون مع الأكاديمية العربية للمياه .

وتتمثل كذلك بوضع مشروع إطار قانوني عربي للمياه المشتركة بالتعاون مع الاسكوا والمعهد الدولي والأكساد ، وفقا لقرار المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته الثانية بتاريخ 1 – 2010/7/2 .

المشاركة

- شارك في منتدى الشرق الأوسط والذي عقد يوم 2010/9/5 ، عدد من الدول العربية المعنية (العراق – سوريا – تركيا – إيران) وعدد كبير من الخبراء العرب والدوليين في المفاوضات والقانون الدولي والمياه .
- لم تشارك تركيا بممثل عن الوزارة المعنية ولكن حضر ممثل من السفارة التركية بستوكهولم .
- لم تشارك كذلك سوريا بممثل عن الوزارة ، وشارك أستاذ جامعي فقط .
- شارك العراق بوفد ضم ممثلين عن وزارة الموارد المائية ووزارة الخارجية وخبراء.

محاور المنتدى

ركز منتدى الشرق الأوسط هذه السنة على نهري دجلة والفرات وسبل توطيد التعاون بين الدول المتشاطئة .

قدم خلاله عدد من الخبراء الدوليين من المعهد الدولي وSIDA والبنك الدولي وعدد من المؤسسات الدولية محاضرات حول :

- القانون الدولي والمياه
- التجارب الناجحة الخاصة بالمياه المشتركة ، وقدمت عدة تجارب من آسيا ، وأمريكا وإفريقيا .
- دور البنك الدولي في مساعدة الدول المتشاطئة على دعم التعاون .

مداخلة رئيسة المركز

- كانت مداخلة رئيسة المركز ضمن المداخلات الرئيسية وتحدثت حول التعاون القائم بين تركيا والدول العربية والذي أطلقه معالي الأمين العام في نطاق منتدى التعاون العربي التركي .
- وطالبت تركيا بالاستفادة من هذا التعاون القائم بتوقيع اتفاقيات دائمة ومنصفة حول المياه المشتركة مع الدول العربية المعنية وذلك ضمانا للحقوق المائية العربية وتحقيقا للاستقرار والتعاون والتنمية المستدامة في المنطقة .

ملاحظات المركز

- لم يتم تخصيص وقت للدول العربية أو الدول المجاورة المعنية لتقديم المحاضرات أو عروض عن الوضع المائي في بلدانهم .
- تمكن ممثلو العراق من طرح مشكلة المياه المشتركة والضرر الحاصل من نقص وتلوث المياه القادمة من تركيا .
- أراد ممثلو المعهد الدولي وSIDA التعرف على المشاكل الموجودة في المنطقة الخاصة بنهري دجلة والفرات وأشاروا إلى رغبتهم في الوصول إلى اتفاق بين الأطراف المعنية .
- عبر ممثل وزارة الخارجية السويدية عن دعم حكومة السويد لتركيا لتكون عضوا في الاتحاد الأوروبي وأكد أن حكومته سوف تعمل على دعم هذا التوجه .

كما ذكر أن الحكومة السويدية وضعت إستراتيجية لدعم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي إستراتيجية لمدة خمس سنوات لمساندة عدة قضايا وخاصة موضوع المياه وعبر عن استعداد السويد لوضع البرامج والمشاريع بالتعاون مع الدول العربية والجامعة العربية لتنمية الموارد المائية وتحقيق الأمن المائي في المنطقة وقد خصصت مبالغ كبيرة لتحقيق ذلك .

مرفق رقم (60)

تقرير حول

الاجتماع الفني لمجموعة خبراء المياه

للاتحاد من اجل المتوسط

برشلونة 17-2011/5/18

بدعوة من الاتحاد من اجل المتوسط – قطاع المياه والبيئة - وبموافقة معالي الامين العام لجامعة الدول العربية ، شاركت رئيسة المركز في اجتماع فني لمجموعة خبراء المياه والذي انعقد خلال الفترة 17-2011/5/18 ببرشلونة – مقر الاتحاد .

اجتماع المجموعة العربية

عقدت رئيسة المركز اجتماعا تحضيريا شاركت فيه كافة الوفود العربية وتم الاتفاق على مايلي وذلك تماشيا مع القرار السياسي العربي .

1- عدم الاشارة الى استراتيجية المياه في المتوسط نظرا لعدم اعتمادها من قبل الاجتماع الوزاري المتوسطي للمياه .
2- عدم الموافقة على البداية في اعداد خطة العمل والتي جاءت في بيان البحر الميت للاجتماع الوزاري المتوسطي للمياه /2008/12 .
3- دعم المشاريع المقترحة من الدول العربية .

الهدف من اجتماع برشلونة

- يهدف هذا الاجتماع الى وضع قيد التنفيذ عدد من المشاريع المائية في دول المتوسط ، ومناقشة مشروع خطة العمل المرفقة باستراتيجية المياه في المتوسط حسب ماجاء في بيان وزراء المياه في المتوسط في اجتماعهم في البحر الميت سنة 2008 ، وذلك بغية اعداد وتقديم الاستراتيجية وخطة العمل للاجتماع الوزاري للمياه للاعتماد ، عند انعقاده ، عندما ترى الرئاسة المشتركة للاتحاد ذلك ممكنا .

- تم افتتاح الامانة العامة للاتحاد من اجل المتوسط وتم تعيين امين عام مساعد لشؤون البيئة والمياه الدكتور رفيق الحسيني (فلسطيني الجنسية)
- اراد الامين العام المساعد بالتعاون مع الرئاسة المشتركة للاتحاد تحريك عمل الاتحاد من اجل المتوسط في الشأن المائي واقترح عقد اجتماع لمجموعة خبراء المياه لتقديم مقترحات حول مشاريع لتنمية الموارد المائية . على ان تكون مشاريع اقليمية او شبه اقليمية.
- "مجموعة خبراء المياه" (WATER EXPERT GROUP - WEG)هي مجموعة من الخبراء من دول المتوسط كونها الاتحاد من اجل المتوسط لاعداد وصياغة استراتيجية المياه في المتوسط وخطة العمل المرفقة بها، مع العلم ان رئيسة المركز عضو في هذه المجموعة .

المشاركة

شارك في الاجتماع خبراء المياه من الدول المتوسطية الاعضاء في مجموعة خبراء المياه ، وحضر عن المنطقة العربية المتوسطية ممثلو الدول التالية : الاردن – تونس – الجزائر – فلسطين– لبنان – مصر – المغرب وموريتانية .

كما حضر عدد كبير من المنظمات المتوسطية العاملة في الشأن المائي وكذلك مؤسسات التمويل الاوروبية .

محاور الاجتماع

- المبادىء التوجيهية للمشاريع المطروحة في اطارالاتحاد من اجل المتوسط .
- تحديد وتحديث المشاريع في الشأن المائي من 2008 حتى 2011 .
- عرض المعلومات من قبل أعضاء مجموعة خبراء المياه حول المشاريع المقدمة من دولهم.
- تقديم المشاريع الاقليمية الممولة من الاتحاد الاوروبي في مجال المياه في منطقة المتوسط .
- مستقبل التعاون الفني في مجال المياه في الاتحاد من اجل المتوسط .

مداخلات رئيسة المركز

- اكدت رئيسة المركز على ضرورة الاسراع في تنفيذ عدد من المشاريع العربية خاصة وان معظم هذه المشاريع قد قدمت منذ سنة 2008 .
- اكدت على ضرورة اعتبار مشروع محطة التحلية في قطاع غزة كأولوية كبرى للشعب الفلسطيني خاصة وان فرنسا قد عبرت عن استعدادها لتمويل القسط الاكبر من المشروع والتوسط للحصول على باقي التمويل .

وقد ساند هذا المطلب ممثل ايطاليا وفلسطين وعدد من الدول العربية .

- اكدت رئيسة المركز انه رغم ان المشاريع المقدمة من الوفود العربية هي مشاريع وطنية ولكن نظرا لتشابه التحديات المائية والطبيعية في المنطقة فان هذه المشاريع تعتبر اقليمية لخصوصيتها الاقليمية .
- اشارت الى ان المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري قد وافق على الاستراتيجية العربية للامن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة وسوف تعرض على المجلس الوزاري العربي للمياه يوم 15-6-2011 للاعتماد فيجب ان يتم التنسيق بين المشاريع العربية والاقليمية التي ستنفذ من خلال الاستراتيجية والمشاريع التي ستنفذ من قبل الاتحاد وذلك منعا للازدواجية وتحقيقا للتكامل والتعاون .

اهم التوصيات

- تم التوافق على عقد اجتماع لمجموعة خبراء المياه لمناقشة وتطوير المشاريع المائية المقدمة للاتحاد ولايجاد السبل لجعل المشاريع الوطنية مشاريع اقليمية او شبه اقليمية .
- تم التوافق على دعم مشروع بناء محطة تحلية في قطاع غزة وعرض الموضوع على اجتماع كبار المسؤولين للحصول على الدعم السياسي .
- تم اضافة مشروع نظم المعلومات وكذلك دعم المركز المتوسطي : النظام المعلوماتي الاورومتوسطي للمعرفة في مجال المياه (EMWIS) والذي يعاني من ضائقة مالية وفي حاجة للدعم السياسي للحصول على التمويل – وهو مشروع انشىء في نطاق اتفاقية برشلونة .

- ستقوم الدول العربية باعادة النظر في المشاريع وتطويرها وتقديمها حسب النموذج المقترح من الاتحاد .

سيتم عرض التوصيات على اجتماع كبار المسؤولين من وزارات الخارجية للدول المتوسطية والذي سينعقد في 25 /2011/5 و2011/6/6

ملاحظات رئيسة المركز

- عرض ممثلو الدول العربية مقترحات لمشاريع مهمة وضرورية في بلدانهم تدخل في نطاق محاور البيان الوزاري الصادر عن اجتماع وزراء المياه في المتوسط - البحر الميت (2008)
- كانت كل المشاريع المقدمة من الدول العربية مشاريعا وطنية.
- توقع ممثلو الدول العربية ان التمويل متوفر سواء من المفوضية الاوروبية او من مؤسسات التمويل الاوروبية ولكن تبين ان الاتحاد من اجل المتوسط سيحاول التوسط للحصول على التمويل اللازم والتي ستدفع كقروض وربما سيحاول الاتحاد الحصول على القليل من المساعدات .
- لم يتم مناقشة المشاريع المقدمة من الدول العربية ولكن تم تأجيل المناقشة للاجتماع القادم حتى يتم تطوير المشاريع لتصبح مشاريع اقليمية أو شبه اقليمية .
- اكدت الوفود العربية على عدم التطرق او مناقشة خطة العمل الملحقة بالاستراتيجية حتى يتم اعتماد استراتيجية المياه في المتوسط . وقد تم احترام الموقف العربي .

اجتماع التشاوري حول نظم المعلومات في منطقة المتوسط

- تم عقد اجتماع لعدد من ممثلي الدول وممثلي المجتمع المدني لمناقشة دور سكرتارية الاتحاد من اجل المتوسط لتشجيع الدول على تبادل المعلومات حول الموارد المائية المشتركة .
- وتم التركيز على :
- اهمية تبادل المعلومات وبناء الثقة بين الدول .
- اهمية بناء بنوك معلومات متطورة في كافة الدول المتوسطة .
- اهمية تدريب العاملين على احدث الطرق العلمية لجمع وتحليل المعلومات المائية .